



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة فرحات عباس - سطيف 1 -



كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير
مدرسة الدكتوراه: إدارة الأعمال والتنمية المستدامة

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير
تخصص: اقتصاد دولي وتنمية مستدامة
تحت عنوان:

دور التنوع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات النفطية - دراسة مقارنة بين الـ النرويج - 2012_2000

:

.

:

رئيساً

جامعة سطيف -1

جامعة سطيف -1

جامعة سطيف -1 ()

جامعة سطيف -1 ()

:

صادق هادي

نوقشت علنا بتاريخ 2014/06/05



لحمد لله رب العالمين
ف المرسلين

كلمة شكر

أول الشكر لله تعالى على توفيقه لإتمام هذا العمل وإخراجه في صورته
النهائية، فله الحمد وله الشكر

ثم أتقدم بخالص الشكر وجميل العرفان إلى الأستاذ المشرف على هذا
العمل، الأستاذ الدكتور "عمار عماري" على كل ما قدمه من نصائح قيّمة،
وتوجيه وتشجيع لإتمام هذا العمل.

كما أتقدم بالشكر والامتنان إلى كل من شجعني وحثني على مواصلة
الدراسات العليا، وأخص هنا بالذكر الأستاذ الدكتور "بالرقي تيجاني"،
والأستاذ الدكتور "صالح صالح"، كما أشكر كل الأساتذة الذين ساهموا
في تكويننا في مرحلة الماجستير

وفي الأخير الشكر موصول إلى كل من قدم لي يد العون
لإنجاز هذا العمل ولو بكلمة طيبة.

إهداء

أهدي ثمرة جهدي هذه إلى

الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما

إلى شقيقة القلب "زوجتي" وإلى قرة عيني "ابنتي - إيناس -" حفظهما الله

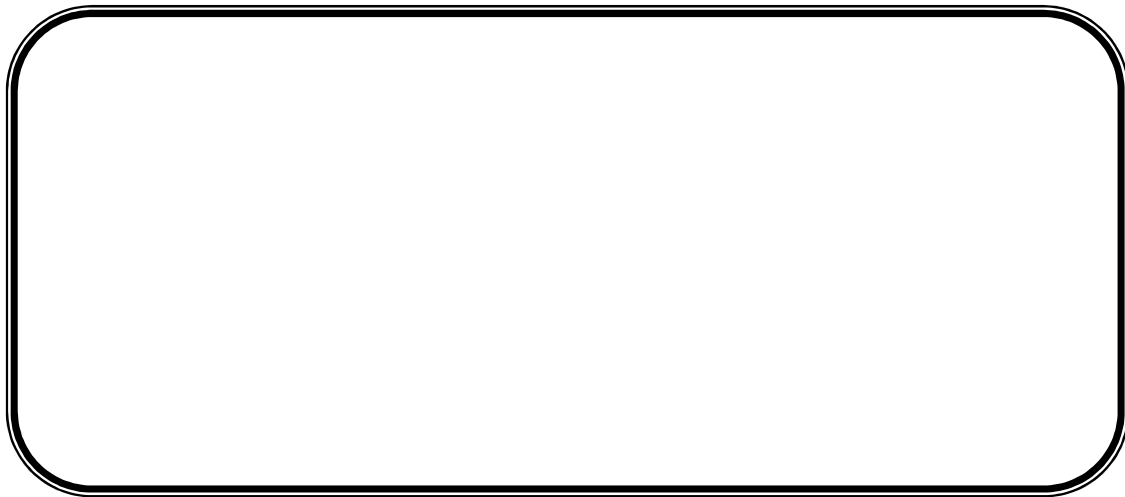
إلى إخوتي وأخواتي وكل أهلي

إلى كل الزملاء والأصدقاء

إلى كل من فهم حقيقة رسالة الوجود فعمل بجد على إيصالها للآخرين

إلى كل من أدرك أن العلم طريق للمجد، فلم يذخر جهداً في تحصيله ونشره

صادق هادي



يعتبر تحقيق التنمية المستدامة الهدف الأول لجميع الدول والحكومات عبر العالم، ولتجسيد ذلك فعليا يتطلب الأمر تعبئة جميع الموارد المجتمعية المتاحة، المادية منها والبشرية، ضمن سياسات واستراتيجيات كلية وقطاعية في إطار ما يعرف بالهندسة الشاملة للاقتصاد، وهذا من أجل دفع عجلة النمو الاقتصادي إلى الأمام، وتحقيق التنمية المستدامة المنشودة.

وقد ظلت الأهداف الحقيقية لعملية التنمية في البلدان النامية خاصة النفطية منها، بعيدة المنال بالمفهوم العملي - وإن حقق بعضها تطورا في البنية التحتية وأقام بعض الصناعات- لأنها لم تتجح في تحقيق الارتقاء بالأوضاع الاجتماعية، وردم هوة التخلف، كما لم تحقق الاستقلال السياسي والاقتصادي الفعلي، بل بقيت في حالة تبعية كاملة للسوق العالمية، وارتبطت خططها التنموية بتلك السوق، وكان سبب كل ذلك ارتباط اقتصادياتها بمصدر وحيد للدخل، لتحصيل إيراداتها، وتمويل نفقاتها ومختلف مشاريعها التنموية، ألا وهو العوائد النفطية، فتمخضت عن هذا الوضع جملة من التحديات التي تواجه الأقطار المصدرة للنفط، تمحورت حول إخفاق عملية التنمية القطرية المستدامة، وما يتفرع عنها من تحديات أخرى مرتبطة بالأمن الغذائي، ومشكلات البطالة والفقر الواسع، نقل التكنولوجيا، وقضايا التلوث والبيئة، غيرها من التحديات ذات الصلة.

والجزائر كغيرها من الدول النفطية، حققت إيرادات كبيرة في السنوات الأخيرة متأية من قطاع المحروقات، وهذا بفعل الانتعاش الكبير الذي عرفته أسعار هذه المادة في الأسواق العالمية للطاقة.

إلا أن هذه العوائد لم تُوظَّف بكفاءة عالية تسمح لها بدفع عجلة التنمية إلى الأمام بشكل صحيح، وإذا أخذنا بعين الاعتبار توقعات نضوب تلك الثروة الطبيعية في الأجلين المتوسط والبعيد، فإن عملية البحث عن البدائل المناسبة لبناء تنمية مستدامة من خلال التوظيف الآني الجيد لهذه العوائد أصبحت أكثر من ملحة.

انطلاقا من هذا الواقع تشكل سياسة التنويع الاقتصادي في الدول النفطية، والجزائر من بينها، سبيلا آمنا نحو تحقيق النمو والتنمية المستدامة، والنهوض الاقتصادي الحقيقي، من خلال

زيادة الاهتمام بتطوير كافة القطاعات والنشاطات الاقتصادية المختلفة، وتعزيز مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وتنويع مصادر الدخل.

إن اعتماد التنويع الاقتصادي كإستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر يتطلب إحداث سلسلة متعاقبة من التغييرات الهيكلية والبنوية في الاقتصاد الوطني، سعياً للخروج من حالة الانحسار في مصادر الدخل، والتقليل من الاعتماد المفرط على سلعة واحدة أو قطاع معين، ما يؤدي إلى كفالة الاستغلال الأمثل لمختلف موارد المجتمع، وتصفية كل مظاهر التخلف والتبعية، وضمان التوازن والاستقرار للاقتصاد الوطني، ما يجنبه الأزمات والصدمات الخارجية، والتي تجلت بصورة واضحة في أعقاب كل تراجع في أسعار النفط، خاصة خلال الأزمة المالية والاقتصادية الأخيرة.

ومن أجل تقييم تجربة الجزائر في هذا الإطار خلال السنوات الأخيرة، قمنا بمقارنة نتائج وانعكاسات جهود التنويع الاقتصادي فيها، بنظيرتها في دولة النرويج _ التي يشكل اقتصادها نموذجاً للاقتصاديات النفطية المتنوعة _ ومدى مساهمة هذا التنويع في تحقيق التنمية المستدامة.

على ضوء هذه المقدمة تتضح لنا الإشكالية الرئيسية للدراسة كما يلي:

كيف يمكن أن يؤدي التنويع الاقتصادي دوراً فاعلاً في تحقيق التنمية المستدامة في الدول النفطية من خلال المقارنة بين التجربة الجزائرية والتجربة النرويجية؟

هذه الإشكالية الرئيسية يمكن أن تنطوي تحتها مجموعة من الأسئلة الفرعية كما يلي:

- ما هو مضمون سياسة التنويع الاقتصادي؟ وكيف تبرز أهميتها كسياسة بديلة وناجعة لتحقيق التنمية المستدامة في الدول النفطية، وهذا قياساً بالتجربة النرويجية في هذا الإطار؟
- هل يعود التراجع الكبير لدور قطاعات اقتصادية حيوية كالصناعة التحويلية والزراعة في اقتصاديات الدول النفطية ومنها الجزائر، إلى وجود قطاع المحروقات، بما يوفره من عوائد مالية كبيرة كافية لتمويل مختلف النفقات العمومية والمشاريع الاستثمارية؟
- ما هي مختلف الأسس التي يمكن اعتمادها في البلدان النفطية ومن بينها الجزائر، لتحقيق التنويع الاقتصادي؟ وما هي مؤشرات قياس نجاح هذا التنويع؟

■ كيف يمكن تقييم دور التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة، في ضوء المقارنة بين مجهودات الجزائر وتجربة النرويج في هذا الإطار؟

فرضيات الدراسة

- تقوم دراستنا حول التنويع الاقتصادي في الدول النفطية على فرضيات تحليلية وتفسيرية تطمح لأن تكون شاملة لجميع عناصر موضوع الدراسة وذلك كما يلي:
- يعتبر التنويع الاقتصادي في الدول النفطية وكذا الجزائر، مدخلا رئيسيا لتحقيق التنمية المستدامة قياسا بالتجربة النرويجية في هذا المجال.
- يعاني الاقتصاد الجزائري كغيره من الاقتصاديات النفطية النامية تبعية كبيرة لقطاع النفط، أدت إلى اختلال كبير في البنية القطاعية للاقتصاد الوطني، وانعكاسات سلبية كبيرة لتقلبات أسعار النفط عليه.
- هذا الاختلال أدى إلى استنزاف بعض الموارد المجتمعية من جهة، وتعطيل استغلال البعض الآخر بشكل مستدام من جهة ثانية.
- لم تساهم مختلف الجهود التنموية المبذولة في الجزائر خلال السنوات الأخيرة في بناء اقتصاد متنوع، يساهم في تحسين مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويكفل تحقيق التنمية المستدامة.

أهمية الموضوع

يُعدّ البحث في موضوع التنويع الاقتصادي لاستدامة التنمية من أهم الموضوعات المطروحة بحدة على مستوى الدول النامية، خاصة تلك التي تعاني اقتصادياتها من الاعتماد المفرط على سلعة واحدة، أو مورد واحد لدفع العملية التنموية فيها، ومنها الدول النفطية، وما يمثله ذلك من خطورة على استمرارية العملية التنموية بفعل ارتباط أسعار هذا المورد بالسوق العالمية، وما تعرفه من تقلبات حادة، إضافة إلى محدودية هذه الموارد وقابليتها للنضوب من جهة، وما يشكله ذلك من تهديد حقيقي لحاضر ومستقبل الأجيال في هذه الدول من جهة أخرى.

دوافع اختيار هذا الموضوع

تختلف دوافع اختيار هذا الموضوع ليكون مجالاً للبحث والدراسة كما يلي:

- أولاً: الحاجة الملحة للاقتصاد الوطني لمثل هذه الدراسات، حيث يعتبر الاقتصاد الوطني اقتصاداً نفطياً ربيعياً وأحادياً، يؤدي إلى تفويض جهود تحقيق التنمية المستدامة، وعليه فإن بناء اقتصاد وطني متنوع، كفيل بضمان نجاح هذه الجهود في تحقيق أهدافها؛
- ثانياً: كون الدول النفطية ومنها الجزائر، تعتمد وبشكل مفرط على عوائد مورد طبيعي وحيد وناضب في إدارة نشاطها الاقتصادي والاجتماعي، وما يشكله ذلك من تهديد لاستقرار هذه الدول سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، كما أن استنزاف هذا المورد بشكل كبير، إضافة إلى سوء استغلال عوائده، يمثل تهديداً للأجيال الحالية والمستقبلية، وكذا البيئة، وهذه الأخيرة تمثل مجالات اهتمام التنمية المستدامة؛
- ثالثاً: المساهمة التي يقدمها التنوع الاقتصادي، كسياسة اقتصادية متوازنة تضمن الاستغلال الأمثل لجميع الموارد المجتمعية المتاحة، المالية والبشرية والطبيعية؛
- رابعاً: مرتبط بطبيعة التخصص والمتمثل في الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، وما تفرضه من ضرورة دراسة مختلف الإشكاليات ذات الطابع الكلي، المرتبطة بالاقتصاديات الوطنية، وإبراز علاقتها بالتنمية المستدامة.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى :

- التعرف على أهم مفاهيم وسياسات التنوع الاقتصادي، ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات النفطية؛
- التعرف على مختلف متطلبات وأسس بناء اقتصاد متنوع، يحقق التنمية المستدامة في الدول النفطية وكذا الجزائر، بما يضمن الاستقرار ويصون الموارد المجتمعية للدولة؛
- الوقوف على حقيقة وواقع الاقتصاديات النفطية، ومدى انكشافها على الهزات والأزمات الاقتصادية، وحتى السياسية والأمنية الدولية؛
- تقييم مختلف الجهود التي تبذلها الجزائر خلال السنوات الأخيرة في إطار تنوع الاقتصاد الوطني، ومقارنة نتائج هذه الجهود بنظيرتها في النرويج، التي يمثل اقتصادها نموذجاً ناجحاً

للاقتصاديات النفطية المتنوعة، وهذا عبر جملة من المؤشرات ذات الصلة بالتنمية المستدامة، خاصة في ظل التشابه الكبير بين الاقتصاد الجزائري والنرويجي من حيث الغنى بالموارد النفطية، والعوائد المالية الكبيرة المتأتية من هذه الموارد.

المنهج المستخدم في الدراسة

من أجل الوصول إلى الأهداف المسطرة، والمعالجة السليمة للإشكالية المطروحة، ستعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يقوم على جمع مختلف المعلومات والبيانات التي تصف المشكلة، وتساعد على تحليلها، وهذا أثناء التطرق لمختلف المفاهيم المتعلقة بالتنوع الاقتصادي، وعلاقته بالتنمية المستدامة، وكذا مختلف المعلومات والبيانات المتعلقة بالاقتصاديات النفطية، وأهم المشاكل والتحديات التي تواجهها، ودور النفط في هذه الاقتصاديات، كما استخدمنا أسلوب المقارنة أثناء القيام بدراسة المقارنة بين دور التنوع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في كل من الجزائر والنرويج، وذلك من خلال جملة من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

حدود الدراسة:

انطلاقاً من عنوان البحث نتبين لنا الحدود المكانية والزمنية للدراسة كما يلي:

- **الحدود المكانية:** انصب موضوع البحث حول التنوع الاقتصادي في الاقتصاديات النفطية، مع التركيز على حالتي الجزائر والنرويج أثناء القيام بدراسة المقارنة؛
- **الحدود الزمنية:** تم تحديد فترة الدراسة بين سنتي 2000 و2012، وذلك بالنظر إلى تزامن هذه الفترة مع الارتفاع الكبير الذي عرفته أسعار النفط، وكذا تسخير الجزائر لاعتمادات مالية كبيرة خلال نفس الفترة، للنهوض بالعملية التنموية في كل مجالاتها الاقتصادية والاجتماعية، ومحاولة بناء اقتصاد وطني متنوع ومتربط.

الدراسات السابقة

لقد تناولت عدة دراسات من أطروحات الدكتوراه ورسائل الماجستير قضايا التنوع الاقتصادي، إلا أنها أغفلت بعض الجوانب، كما كانت معالجتها جزئية لهذا الموضوع دون أن

يكون اهتماما رئيسيا لها، سواء تعلق الأمر بالاقتصاد الجزائري أو بالاقتصاديات النفطية الأخرى، ومن بين هذه الدراسات:

▪ الدراسة التي قام بها الباحث **عبد القادر بلخضر** من جامعة الجزائر3، سنة 2013/2012، وهي أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تحت عنوان: **أهمية النفط ضمن مصادر الطاقة وعلاقته بالتنمية المستدامة (حالة الجزائر)**، وقد ركزت الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة على مدى بقاء النفط كمصدر أساسي للطاقة، ودوره في التغيرات المناخية في العالم، وكذا دور الطاقات الجديدة والمتجددة في تحقيق التنمية المستدامة، وقد افترضت الدراسة أن الجزائر مُجبرة على اعتماد إستراتيجية تنموية طموحة، تقوم على اقتصاد تقوده الطاقة النظيفة المستدامة، وتمويلها يكون من الفوائض المالية النفطية، كي تتمكن من الحصول الفعلي على التكنولوجيا النظيفة، وقد خلّصت الدراسة إلى عدة نتائج، أهمها أن النفط سيبقى المصدر الرئيسي للطاقة في العالم، في المدى القصير والمتوسط، وأن محدوديته تشكل قلقا للمنتجين والمستهلكين على حد سواء، وأن لاستخدامه جملة من الآثار السلبية على البيئة والمناخ، وعليه فإن الطاقة المتجددة ستكون الخيار الطاقوي الأمثل في المستقبل من حيث التكاليف وكذا التأثير على البيئة، وأن إمكانيات الجزائر كبيرة في هذا المجال خاصة ما تعلق بالطاقة الشمسية، وبالتالي فإن نقاط التقاء دراستنا مع هذه الدراسة متعددة ومتصلة كلها بمسائل الطاقة، إلا أننا سنحاول في دراستنا إبراز مختلف التحديات ذات الطابع الاقتصادي المتصلة بتبعية الاقتصاديات النفطية لهذا المورد، وكذا دور تنويع مصادر الطاقة في تعزيز فرص بناء اقتصاد متنوع في كل المجالات، وهي نقاط لم نتطرق لها الدراسة المذكورة؛

• الدراسة التي قام بها الباحث **سيدي محمد شكوري**، من جامعة تلمسان، سنة 2012/2011، وهي أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تحت عنوان: **وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي - دراسة حالة الاقتصاد الجزائري-**، وقد تمحورت الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة حول حقيقة إصابة الاقتصاد الجزائري بنقمة الموارد الطبيعية من عدمها، فجاءت على الصيغة التالية: **هل الاقتصاد الجزائري يعاني حقيقة من نقمة الموارد الطبيعية؟** كما تساءل الباحث أيضا عن مدى تأثير كل من ثروة النفط وتقلبات أسعار البترول على البيئة المؤسساتية وأداء الاقتصاد الوطني والحد من تنوعه، وقدم الباحث مجموعة من الفرضيات، منها أن التقلبات

الكبيرة لأسعار النفط جعلت الاقتصاد الجزائري عرضة لنقمة الموارد، وأن الارتباط الكبير للاقتصاد الوطني بعائدات المحروقات نتج عنه تراجع كبير وواضح في نمو قطاعي الصناعة والفلاحة، وكان من أهم النتائج التي توصل إليها الباحث أن الاقتصاد الجزائري يعاني من بعض أعراض الداء الهولندي، لاسيما تراجع القطاع الصناعي، وانتعاش القطاع البترولي، بالإضافة إلى تراجع أداء الاقتصاد الوطني بشكل عام، حيث لم يستطع تطوير أي قطاع مُصدر خارج المحروقات منذ ما يقارب 50 سنة، فارتبط بذلك الاقتصاد الجزائري كلياً بالبترول وعائداته، وأصبح هذا الأخير قاطرة الاقتصاد الجزائري، وبالتالي فإن تراجع أسعاره ينعكس سلباً على كامل الاقتصاد، بالإضافة إلى اعتبار أن الأداء السياسي والمؤسسي في الجزائر قد كان عاملاً مهماً في تكريس نقمة الموارد الطبيعية، وأن إصلاح هيكل المؤسسات الرسمية كفيل بضمان نجاح سياسات الإصلاح الاقتصادي وتحقيق التنويع الاقتصادي، وبناء عليه فإن نقاط التقاء هذه الدراسة مع دراستنا عديدة ومرتبطة خاصة بنقمة الموارد والتنويع الاقتصادي، إلا أننا سنضيف في بحثنا دور هذا التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة عبر مجموعة من الأسس والآليات التي تكفل ذلك؛

• الدراسة التي قام بها الباحث **عبد الغني عكة**، من جامعة الجزائر، سنة 2010/2009، وهي أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تحت عنوان: **تنمية البلدان النفطية في ظل العولمة الاقتصادية مع التركيز على حالة الدول العربية**، وقد تمحورت الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة حول مدى تأثير العولمة الاقتصادية على التنمية في البلدان النفطية، خاصة العربية منها، ومدى تمكّن الدول النفطية العربية من التحكم في مقايضة العوائد النفطية بالتنمية، ومن بين الافتراضات التي قدمتها الدراسة أن الاستغلال غير العقلاني للنفط في الدول العربية المنتجة له، يُحدث فجوة في التنمية الاقتصادية، الأمر الذي ينعكس سلباً على تحقيق الرفاهية الاجتماعية، وكان من النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن الوضع الراهن للدول النفطية العربية لا يمكنها من الاستفادة من الفرص التي تتيحها العولمة، وذلك لافتقادها للأدوات والآليات الكفيلة بتعزيز قدراتها التنافسية في الأسواق العالمية، فضلاً عن الاختلالات البنوية الجوهرية التي تتسم بها، وما نلاحظه على هذه الدراسة أنها لم تبرز الأسس الكفيلة بمعالجة هذه الاختلالات للوصول إلى إقامة اقتصاد نفطي قوي، متنوع هيكلياً، ومتربط قطاعياً، وهذا ما سنعمل على توضيحه وإظهاره خلال دراستنا هذه؛

• الدراسة التي قام بها الباحث حمزة عبد الرزاق، من جامعة سطيف1، سنة 2012/2011، وهي مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تحت عنوان سياسات استخدام العوائد النفطية في إطار إستراتيجية استخلاف الثروة البترولية في الجزائر، وقد تركزت الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة حول مدى استعداد الجزائر للتخلي عن قطاع المحروقات كمول رئيسي للاقتصاد الوطني، واستخدام العوائد النفطية ضمن إستراتيجية استخلاف البترول، وأيضاً مدى جاهزية قطاعات الصناعة والفلاحة والخدمات للحلول كبداية للنفط، وقد طرح الباحث جملة من الفرضيات المتعلقة بموضوع الدراسة، كان من بينها أن تقلبات أسعار النفط لها تأثير كبير على وضعية الاقتصاد الوطني واستقراره، وأن الجزائر تسعى بشكل حثيث للاستثمار في قطاعات بديلة خارج المحروقات، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها أن انعكاسات مختلف الجهود المبذولة لتطوير البدائل المختلفة لقطاع النفط (الصناعة، الزراعة، الخدمات...)، لم تكن في مستوى الآمال والطموحات المرجوة، ورغم أن نقاط الالتقاء بين هذه الدراسة وموضوع بحثنا كثيرة ومتعددة، إلا أنها تختلف عنها في نقطة جوهرية، تتعلق بأسلوب تقييم هذه الجهود، وهو ما سنحاول إضافته في دراستنا، حيث سنقيم الجهود الجزائرية لتنويع الاقتصاد ودور هذا التنوع في تحقيق التنمية المستدامة، من خلال مقارنتها بواسطة جملة من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية مع نظيرتها في دولة النرويج، التي تمثل نموذجاً ناجحاً في هذا الإطار؛

• الدراسة التي قامت بها الباحثة نبيلة نوي من جامعة سطيف1، سنة 2012/2011، وهي مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، حملت عنوان: إستراتيجية ترقية الكفاءة الاستخدامية لعوائد النفط في ظل ضوابط الحكم الراشد لتحقيق التنمية المستدامة، دراسة مقارنة بين صندوق ضبط الموارد في الجزائر وصندوق التقاعد النرويجي العالمي، وقد تمحورت الإشكالية الرئيسية لها حول مدى كفاءة توظيف عوائد النفط في الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة، ومن بين الفرضيات التي طرحتها هذه الدراسة، أن نظرية الداء الهولندي تنطبق على حالة الاقتصاد الجزائري، وأن قطاع النفط يفتقر إلى تطبيق قواعد الشفافية والرقابة والمساءلة، خاصة ما تعلق بإيراداته المالية، لتخلص الدراسة إلى مجموعة من النتائج، من بينها أن عملية توظيف عوائد النفط في الجزائر كان لها مجموعة من الآثار الإيجابية وكذا السلبية، على الاقتصاد والتنمية، وقد تمثلت الآثار الإيجابية أساساً في رفع معدلات النمو الاقتصادي، وتحسين مؤشرات التنمية البشرية، أما الآثار السلبية فقد

تمثلت في تكريس الاعتماد المفرط على قطاع النفط، وهو ما أدى إلى تراجع قطاعات اقتصادية رئيسية كالزراعة والصناعة، وضعف التنوع الاقتصادي، والفشل في القضاء على مختلف أشكال التبعية للخارج، ورغم مختلف نقاط الالتقاء بين هذه الدراسة وموضوع بحثنا، إلا أنها ركزت فقط على الجوانب المتعلقة بإدارة عوائد النفط من خلال صناديق النفط (صندوق ضبط الموارد وصندوق التقاعد النرويجي)، ولم تنطرق إلى مختلف الآليات والسياسات المرتبطة بالتنوع الاقتصادي وكيفية تنفيذه، وكذا دوره في تحقيق التنمية المستدامة، وهو ما سنحاول إبرازه في دراستنا.

صعوبات الدراسة:

لقد ارتبطت مختلف الصعوبات التي واجهتنا أثناء إعداد هذه الدراسة بالجوانب الإحصائية، خاصة ما تعلق بتضارب الإحصائيات حول الاقتصاد الجزائري بين مختلف المصادر الرسمية الوطنية، بالإضافة إلى غياب الإحصائيات الحديثة لدى بعض هذه المصادر، كالديوان الوطني للإحصاء، كما كان من بين صعوبات الدراسة أيضا، عدم توفر المراجع الكافية حول التجربة النرويجية في التنوع الاقتصادي، خاصة باللغة العربية.

تقسيمات الدراسة

بناء على ما تقدم ومن أجل الإجابة على الإشكالية الرئيسية والإشكاليات الفرعية للدراسة، وكذا اختبار مختلف الفرضيات المقدمة، فقد تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول رئيسية.

وقد جاء الفصل الأول تحت عنوان "التنوع الاقتصادي إستراتيجية ملائمة لتحقيق التنمية المستدامة"، وتم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، يتناول المبحث الأول الإطار المفاهيمي للتنوع الاقتصادي، ومختلف مستويات تطبيقه وأهم عناصره، وكذا مؤشرات قياسه، أما المبحث الثاني فيتضمن التأصيل النظري للتنمية المستدامة، وهذا عبر التطرق إلى مختلف الأدبيات والمقاربات المتعلقة بها، من مفهوم وخصائص وأبعاد، والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، ثم إبراز أهم تحدياتها وعقبات تنفيذها، أما المبحث الثالث فيتم التطرق فيه إلى كيفية تحقيق التنمية المستدامة اعتمادا على إستراتيجية التنوع الاقتصادي، ومختلف الآليات المساعدة على بناء هذا التنوع، ثم إبراز مختلف المعوقات التي يمكن أن تحول دون نجاح جهود التنوع الاقتصادي.

أما الفصل الثاني، فقد حمل عنوان "الاقتصاديات النفطية وتحديات التنمية المستدامة"، وتم تقسيمه أيضا إلى ثلاث مباحث، حيث يعرض المبحث الأول تركيبة قطاع النفط في العالم، من الاحتياطات العالمية للنفط إلى الإنتاج العالمي، ثم الآفاق المستقبلية للطلب على هذه المادة، ثم نتطرق إلى الاقتصاديات النفطية ومختلف خصائصها، وأهم المشاكل والتحديات التي تواجهها، أما في المبحث الثاني فنتناول فيه علاقة الاقتصاديات النفطية بالعدة الهولندية، وكيف أصبحت الموارد النفطية تشكل لعنة للعديد من الدول بدل أن تكون نعمة، وهذا نتيجة لسوء استغلالها، وفي المبحث الثالث نحاول إبراز الأسس التي تجعل من النفط جسرا للتنمية في هذه الدول، من خلال تجاوز مختلف الأسباب التي تؤدي إلى إخفاق العملية التنموية في الاقتصاديات النفطية من جهة، والعمل على ضمان الاستغلال العقلاني والرشيد لهذا المورد وإيراداته من جهة ثانية.

بينما جاء الفصل الثالث والأخير_والذي يمثل دراسة الحالة في هذه المذكرة_ تحت عنوان "دراسة مقارنة لدور التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة بين الجزائر والنرويج خلال الفترة 2000_2012"، وقد تم تقسيمه إلى أربع مباحث، يُبين المبحث الأول دور ومكانة القطاع النفطي ضمن الاقتصاد الجزائري، وكذا مخاطر ارتهان الاقتصاد الوطني لهذا القطاع وموارده، وهذا عبر إبراز تأثير الإيرادات النفطية على مختلف المؤشرات الكلية للاقتصاد الوطني، وكذا الانعكاسات السلبية لتقلبات أسعار النفط عليه، أما المبحث الثاني فيتضمن مدخلا إلى الاقتصاد النرويجي، كما يبين أهمية الثروة النفطية، وكذا إستراتيجية إدارتها في هذا البلد، في حين نتطرق في المبحث الثالث إلى عرض كل من التجربة النرويجية في التنويع الاقتصادي وأسس نجاحها، والجهود الجزائرية المبذولة في هذا الإطار ، أما في المبحث الرابع والأخير، فنقوم بإجراء مقارنة لدور التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في كل من الجزائر والنرويج، خلال فترة الدراسة الممتدة بين سنتي 2000 و 2012، وهذا من خلال جملة من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تساعد على هذا التقييم.

التنوع الاقتصادي إستراتيجية
لتحقيق التنمية المستدامة

تمهيد:

يمثل التنوع الاقتصادي قضية جوهرية يتوقف عليها نجاح واستمرارية عملية التنمية المستدامة في الدول ذات الاقتصاد الأحادي، أو ذات الاقتصاد الذي تهيمن مادة أولية أو سلعة واحدة فيه على عملية الإنتاج والتصدير، وما يترتب على ذلك من ارتهان الاقتصاد الوطني لأسعار هذه المادة أو السلعة في الأسواق الدولية من جهة، ولحجم الاحتياطي والإنتاج منها من جهة أخرى، وهذا ما من شأنه إحداث اختلالات كبيرة في البنية الاقتصادية لهذه الدول، تعيق تحقيق التنمية المستدامة فيها، هذه التنمية التي يعد الفهم الصحيح لها بكافة جوانبها وأبعادها ومعاييرها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية، المقدمة الأساسية لوضع السياسات الملائمة التي تؤدي إلى استغلال كافة الموارد المجتمعية، الطبيعية والبشرية والمالية استغلالاً كفاً، وتوجيهها توجيهاً سليماً بما يحقق تطور المجتمع وتلبية احتياجاته الحالية، وضمان حقوق أجياله المتلاحقة في التنمية والتطور.

وانطلاقاً من هذا الواقع، كان لزاماً على الدول ذات الاقتصاديات الأحادية إحداث تحولات وتغيرات جوهرية في هيكل اقتصادياتها وعلى كافة الأصعدة، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمؤسسية..، وعلى مختلف المستويات، الوطنية والجهوية والإقليمية، من خلال تبني مسار متكامل ومتربط للعملية التنموية، يقوم على أساس التنوع الاقتصادي، الذي يكفل تحسين أداء الاقتصاد الوطني ويعزز استقلاله وتوازنه ويضمن استدامته.

ويستهدف هذا الفصل الأول من البحث، الإحاطة بمختلف الجوانب المفاهيمية المتعلقة بالتنوع الاقتصادي، وكذا التأصيل النظري للتنمية المستدامة، إضافة إلى إبراز التنوع الاقتصادي كطريق وسبيل آمن لتحقيق التنمية المستدامة، وبناء على ذلك قسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الأول: ماهية التنوع الاقتصادي

المبحث الثاني: التأصيل النظري للتنمية المستدامة

المبحث الثالث: إستراتيجية التنوع الاقتصادي لتحقيق التنمية المستدامة

المبحث الأول: مفهوم التنويع الاقتصادي وعناصره ومؤشرات قياسه:

يعتبر التنويع الاقتصادي واحدا من المدخل الرئيسية لمعالجة الاختلالات التي تشهدها البنية الهيكلية للاقتصاديات الأحادية، وذلك من خلال ضمان الاستغلال الأمثل لكل موارد المجتمع المادية والبشرية والمالية من جهة، وتجنب هذه الاقتصاديات مختلف الأزمات والهزات المفاجئة والخطيرة والتي تكون عادة ناتجة عن التقلبات الفجائية في أسعار هذه المواد الأولية من جهة أخرى؛ ولكن قبل الحديث عن هذا الدور للتنويع الاقتصادي، لابد من التطرق أولا إلى الجوانب النظرية المحيطة بهذا المفهوم.

المطلب الأول: مفهوم التنويع الاقتصادي ودوافع الأخذ به:

انطلاقا من الأهداف التي تسعى عملية التنمية بمختلف مفاهيمها إلى تحقيقها اعتمادا على إستراتيجية التنويع الاقتصادي، والتي تقوم أساسا على إحداث تحولات هيكلية في الاقتصاد الوطني تؤدي إلى تكوين قاعدة اقتصادية صلبة، متنوعة المقومات، متشابكة النشاطات ومتكاملة الوحدات، بحيث تكون قادرة على الاستجابة للتغيرات الهيكلية في نمط الإنتاج، والتكيف مع متطلبات التنمية الحاضرة والمستقبلية، يتحدد لنا مفهوم التنويع الاقتصادي ودوافع الأخذ به.

الفرع الأول: مفهوم التنويع الاقتصادي:

من أجل تحديد مفهوم التنويع الاقتصادي تم التطرق لمجموعة من التعاريف منها:

التعريف الأول:

"يقصد بالتنويع الاقتصادي عملية تنويع مصادر الدخل، توسيع القاعدة الإنتاجية، وزيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية (السلعية والخدمية) في الناتج المحلي الإجمالي، بما يُخلص الاقتصاد من مخاطر الاعتماد على هيمنة مادة أولية أو سلعة واحدة رئيسية (زراعية كانت أم استخراجية)؛ كما يعني التنويع الاقتصادي عملية استغلال كافة الموارد وطاقت الإنتاج المحلية بما يكفل تحقيق تراكم في القدرات الذاتية، قادرة على توليد موارد متجددة، وبلوغ مرحلة سيطرة الإنتاج المحلي على السوق الداخلي، وفي مراحل متتالية تنويع الصادرات، حيث يعد التنويع من الأولويات التي تترجم الاهتمام بسد منابع التخلف والتبعية المفرطة والاعتمادية المستمرة على الخارج"¹.

¹ : طبائبية سليمة ولرباع الهادي، التنويع الاقتصادي خيار إستراتيجي لاستدامة التنمية، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في الفضاء الأورو مغاربي، جامعة سطيف، 2008، ص 436.

هذا التعريف يوضح أن تنوع الاقتصاد يعني أساسا توسيع القاعدة الإنتاجية المحلية، ولا يكون ذلك إلا من خلال تعبئة كل الموارد المجتمعية المتاحة الكفيلة التي تكفل زيادة الإنتاج الوطني لتلبية الاحتياجات المحلية بدرجة أولى.

التعريف الثاني: "التنوع الاقتصادي هو عملية توسيع القاعدة الاقتصادية، وإقامة ركائز اقتصاد حقيقي مكون من قاعدة إنتاجية ومالية وخدمية، يسهم في إيجاد مصادر أخرى للدخل بجوار النفط"¹. حيث تشمل القاعدة الإنتاجية قطاعات الإنتاج العيني كالصناعة والزراعة، والقاعدة المالية قطاعات المصارف والأسواق المالية، بينما تضم القاعدة الخدمية السياحة والتجارة وغيرها.

التعريف الثالث: وهو تعريف ينطبق على حالة الدول التي تكون اقتصادياتها رهينة لقطاع النفط إذ يرى بأن: "التنوع الاقتصادي هو إيجاد مصادر دخل بديلة عن طريق تطوير اقتصاد غير نفطي، وصادرات غير نفطية، ومصادر إيرادات أخرى، وفي نفس الوقت تخفيض دور القطاع العام وتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية"². خاصة في ظل ما يشهده القطاع النفطي من تقلبات متعلقة بالأسعار والإنتاج العالمي والتوجه نحو المصادر الطاقوية البديلة.

التعريف الرابع: هذا التعريف يعتبر بمثابة تصور مفاهيمي يشمل أهم خصائص التنوع الاقتصادي إذ يتصور بأن:

"التنوع الاقتصادي هو العملية التي تتضمن: خروج الاقتصاد من حالة الانحسار في مصادر الدخل، وتخفيض الاعتماد على قطاع معين أو سلعة رئيسية وحيدة في الحصول على الإيرادات، وذلك بإقامة قاعدة اقتصادية صلبة، متنوعة المقومات والنشاطات، متكاملة القطاعات ومتشابكة الوحدات، تستجيب للحاجات الأساسية والمتطلبات المتزايدة للمجتمع، توفر الحماية للاقتصاد من الصدمات الخارجية، وتتصف بوجود روابط داخلية قوية بين القطاعات (الفروع والنشاطات) الإنتاجية، بما يؤدي إلى توفير حد أدنى من التماسك والتكامل بينها، لا يكون

¹ : دراسة لمخلص تنوع مصادر الدخل، ص1، مقال منشور على الانترنت على الرابط: <http://www.economy.gov.ae/Arabic/DocLib/>، تاريخ الإطلاع 2013/02/12.
² : عبد العزيز فهمي هيكيل، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية، دار النهضة العربية، بيروت، 1980، 256_255.

الاقتصاد فيها مرتبطا بالخارج أكثر من الداخل وتعطي قوة دفع ذاتي للتنمية تكفل لها الاستمرار والتجدد مستقبلا¹.

الفرع الثاني: دوافع الاتجاه نحو التنوع الاقتصادي:

يمكن أن نجمل مختلف الدوافع التي تملّي على الدولة ضرورة التوجه نحو تنوع اقتصادها فيما يلي²:

■ التقلبات المستمرة في أسعار المواد الأولية التي تشكل العمود الفقري للدول ذات الاقتصاديات الأحادية؛

■ تذبذب دخل هذه الدول وانعكاس ذلك على إنفاقها العام؛

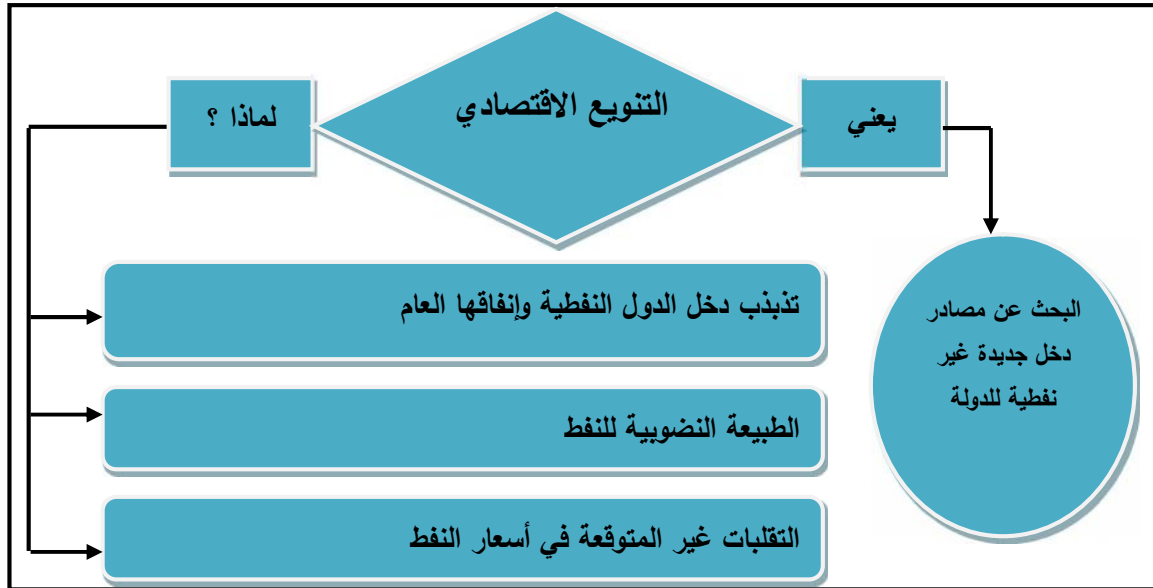
■ تفاوت نمط ووتيرة التنمية الأفقية والعمودية بها؛

■ الطبيعة النافذة لهذه الموارد الأولية؛

■ الاعتماد المستمر والمتزايد على الخارج في استيراد السلع الإنتاجية والاستهلاكية.

ويمكن صياغة مفهوم ودوافع التنوع الاقتصادي في الشكل الموالي:

الشكل 1.1: رسم توضيحي يتضمن مفهوم التنوع الاقتصادي ودوافعه



المصدر: من إعداد الباحث

¹ : طبائبية سليمة ولرباع الهادي، مرجع سبق ذكره، ص 441.
² : دراسة لمخلص تنوع مصادر الدخل، مرجع سبق ذكره، ص 1.

يتضح من الشكل أن المعنى الأساسى للتنويع الاقتصادى يتمثل فى البحث عن مصادر جديدة ومتنوعة للدخل، تكون قادرة على تجنب الاقتصاد الوطنى مختلف المضاعفات السلبية التى قد يتعرض لها جراء اعتماده على مصدر وحيد وناضب لهذا الدخل.

المطلب الثانى: مستويات التنويع الاقتصادى ومؤشرات قياسه:

إن التنويع الاقتصادى الناجح هو ذلك التنويع الذى تحدد الإدارة التنموية بدقة مستوياته، وفروع الاقتصاد التى ستقع عليها مجهودات تحقيقه قبل الشروع فى تنفيذه، والذى يهدف لتحقيق التنمية المستدامة بمختلف أبعادها، الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ثم لابد من إخضاع هذه الجهود لمعايير ومؤشرات معينة لقياس مدى نجاحه فى تحقيق الأهداف المسطرة.

الفرع الأول: مجالات التنويع الاقتصادى:

رغم تنوع الأنشطة الاقتصادية واختلافها بين الدول خاصة ما تعلق ببنية وهيكلة الاقتصاد الوطنى فيها، إلا أن معظم جود التنويع الاقتصادى تركز على:

أولاً: تنويع القاعدة الإنتاجية: ويعتبر أهم مدخل لبناء التنويع الاقتصادى وينقسم هذا إلى:

1. تنويع الإنتاج على مستوى الوحدة الإنتاجية (المؤسسة الاقتصادية): ويحدث تنويع الإنتاج فى المؤسسة، عندما تقرر إنتاج سلعة جديدة دون أن تتوقف عن إنتاج منتجاتها السابقة، وبذلك تنوع إنتاجها، وتتبع المؤسسات هذه السياسة بهدف توزيع المخاطر أو التعويض عن التقلبات الموسمية التى تصيب الطلب على بعض المنتجات أو لوجود فائض فى معدات المؤسسة وطاقتها الإنتاجية بشكل عام، أو فى أجهزتها الإدارية، أو رغبة منها فى تحقيق معدل نمو أكثر ارتفاعاً أو أرباحاً أكبر فى سوق يسودها تناقص الطلب أو تتوقع تناقصه، أو بسبب اتخاذ القرار باستغلال تجديلات أحدثتها المؤسسة على معداتها استغلالاً كاملاً¹.

إن تنويع الإنتاج، بهذا المعنى يتناقض مع مبدأ التخصص والتركيز فى الإنتاج، والذى من شأنه أن يحقق وفورات التخصص واقتصاديات الحجم الكبير، غير أن تنويع المؤسسة لإنتاجها قد يترتب عليه فوائد ومزايا إيجابية عديدة، كالأستخدام الأمثل للموارد المتاحة، تخفيض النفقات، تقليل حدة المخاطر والتقلبات الناتجة عن تدهور الطلب... الخ. وفى هذا الإطار يمكن التمييز بين

¹ : طبائبية سليمة ولرباع الهادي، مرجع سبق ذكره، ص 437.

نوعين من تنوع الإنتاج، التنوع الأفقي، ويقصد به توسيع إنتاج السلع الأساسية بمعنى زيادة عددها، والتنوع العمودي، الذي يعني الانتقال إلى مرحلة المواد المصنعة ونصف المصنعة بما يؤدي إلى تحقيق ما يسمى باقتصاديات العمليات المتصلة.

2. تنوع الإنتاج على مستوى الاقتصاد الكلي: يحصل تنوع الإنتاج على مستوى الاقتصاد ككل عندما تتحقق حالة تناسب في المساهمة النسبية والضرورية للقطاعات الاقتصادية في توليد الناتج الوطني، وهذه القطاعات تشمل على الزراعة، الصناعة (الاستخراجية والتحويلية) والخدمات، وهنا يظهر بجلاء أن تنوع الإنتاج لا بد أن يقوم بالإجمال على الميل إلى زيادة الوزن النسبي للصناعة في مجمل النشاط الاقتصادي، باعتبار أن هذا القطاع (الصناعة) هو محور التحولات الهيكلية في الاقتصاد، وذلك بالنظر إلى دوره كقطاع قيادي يضمن توسعا وتشابكا متناميين لكافة النشاطات الاقتصادية.

ومن أهم الاستراتيجيات المتبعة لتطوير مساهمة القطاع الصناعي في الاقتصاد الوطني¹:

1.2. إستراتيجية التصنيع بإحلال الواردات:

وهي إستراتيجية تصنيع ذات توجه داخلي، تقوم الدولة بانتهاجها لتحقيق الاكتفاء الذاتي، وتقليل التبعية للسوق الدولية التي تتميز بأسعار غير مواتية لها، وتعني هذه الإستراتيجية إقامة بعض الصناعات التحويلية لسد حاجة السوق المحلية بدلا من السلع المصنوعة التي كانت تستورد من الخارج، وعلى ذلك فإن سياسة الإحلال تهدف إلى تخفيض أو منع الواردات من بعض المنتجات الصناعية، وعادة ما تمثل الصناعات الاستهلاكية الأساسية المرحلة الأولى من مراحل تجسيد هذه الإستراتيجية، ويقع على عاتق الدولة في هذه المرحلة توفير مظلة من الحماية الكافية لمنع منافسة المنتجات الأجنبية لهذه الصناعات.

2.2 إستراتيجية التصنيع على أساس تشجيع الصادرات:

ويمكن تسميتها أيضا بإستراتيجية توجيه التنمية الصناعية نحو الخارج، وتقوم على إنشاء صناعات معينة تتوفر على فرص تصدير كل أو جزء من إنتاجها، وقد انتهجت الدول التي لم تتجح فيها إستراتيجية إحلال الواردات في تحقيق ما كان مأمولا منها.

¹ : زرنوح ياسمين، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص26-29.

ونود أن نشير إلى أن انخفاض معدل النمو الاقتصادى فى الدول التى اتبعت إستراتيجية إحلال الواردات دفع الكثير من هذه الدول إلى إجراء تعديل جذري على إستراتيجية إحلال الواردات فيها بهدف الاهتمام بالتصدير، ولكن دون أن يعنى ذلك تفضيل التصدير على الإنتاج المحلى بهدف إحلال الواردات، ولذلك فإن الحوافز التى تقدم للصناعة بهدف التصدير تشابه الحوافز التى تقدم للصناعة التى تنتج للاستهلاك المحلى للإحلال محل الواردات.

غالباً ما تعتبر كلا الإستراتيجيتين بديلاً للأخرى، ولكن ليس بشكل مطلق، فالإتجاه الأول يقول بضرورة التوجه نحو التصنيع بإحدى الإستراتيجيتين، خاصة الثانية منهما على اعتبار أن التصنيع الذى يشجع الصادرات يحفز الصناعة على التجديد والابتكار المستديم، لأنه يخضع لاختبار السوق العالمية، ولا يستطيع الترهل معتمداً فى ذلك على السوق المحلية، بينما يرى الإتجاه الثانى أنه ليس ثمة ما يبرر اعتبار كل من هذين المنهجين بديلاً للأخر، أو افتراض أن تحقق أحدهما يمنع تحقق الآخر، ولكن المهم فى بداية عملية التصنيع هو "التنبه إلى ضرورة التدقيق فى اختيار الصناعات التى تعطى الأولوية، بحيث تكون لها ميزة تنافسية فتلبى احتياجات السوق الوطنية، وتستطيع المنافسة فى السوق الدولية دون حماية أو دعم"¹.

ثانياً: تنوع مجالات التجارة الخارجية:

إن الحديث عن تنوع التجارة الخارجية، يرتبط إلى حد كبير بتحليل الهيكل السلعي لها، وذلك فى جانبها الرئيسى، الهيكل السلعي للاستيراد والهيكل السلعي للصادرات، فمن خلال دراسة التنوع السلعي للصادرات والواردات يمكن معرفة من جهة، مدى الاعتماد على تصدير سلعة واحدة من خلال قياس نسبتها إلى إجمالى الصادرات، ومن جهة أخرى طبيعة هذه السلعة (هل هى أولية أو مصنعة؟)؛ فشدّة الاعتماد هذه ستؤثر فى إمكانية استمرار عملية التنمية الاقتصادية، وبالتالي فإن تنوع هيكل الصادرات سيكون الحل الأمثل لاستمرارها، وهنا يقصد بعملية تنوع الصادرات توسيع أصنافها، وذلك ليس بتزويد الأسواق الخارجية بالخامات الأولية فحسب بل أيضاً بمنتجات معالجتها وتحولها وتصنيعها، ثم بالصناعات نصف الجاهزة من الإنتاج المحلى؛ كما أن شدة التنوع فى التركيب السلعي للواردات وعدم التركيز على مجموعة معينة من السلع، سيؤثر على مسار التنمية الاقتصادية ويفقدها استقلاليتها، ولذلك فإن تنوع

¹ : محمد سلطان أبو علي، نظريات التنمية الاقتصادية وسياساتها، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، المجلد الرابع، الدار العربية للعلوم - ناشرون، لبنان، 2007، ص54.

الواردات، قد يعنى حتى تقليل أصنافها على عكس الصادرات وذلك بأن يشطب البلد المعنى من قائمة البضائع التي يستوردا أبوابا، كباب الأغذية، الأقمشة والسلع الفاخرة والخامات... الخ ثم تدريجيا أصنافا كثيرة من المنتوجات بقدر ما ينظم إنتاجها في أراضيه وعضا عن ذلك يتم التركيز على المنتجات الصناعية ذات التكنولوجيا العالية والمعقدة¹.

ما يمكن استنتاجه في هذا الإطار هو اعتماد الكثير من الدول على إنتاج وتصدير منتج أولي واحد ليشكل نسبة كبيرة من دخلها الوطني، ومصدرا لتمويل العمليات التنموية فيها، إلا أن تصدير المواد الخام والأولية متوقف على الأحوال السائدة بأسواق التصدير في الخارج والتي تسودها تقلبات كبيرة في الأسعار، والتي من شأنها أن تؤثر في هيكل الطلب من ناحية وفي معدلات الإنتاج والتصدير من ناحية أخرى، كما تتوقف على مستوى الأحوال الاقتصادية السائدة في الدول الصناعية، هذا ما يجعل موضوع التنمية في هذه الدول أكثر تعقيدا².

الفرع الثاني: مؤشرات قياس التنوع الاقتصادي:

يمكن تقسيم مؤشرات قياس التنوع الاقتصادي إلى مجموعتين مختلفتين، وذلك وفقا للأداء الاقتصادي، وكذا حسب درجة التركيز الاقتصادي وهذا كما يلي:

أولا: مؤشرات التنوع المتعلقة بأداء الاقتصاد الكلي:

وفي هذه الحالة يمكن الاستناد إلى المؤشرات والمقاييس التالية لتقييم نجاح سياسات التنوع وتقدمها³:

1. معدل ودرجة التغير الهيكلي: وذلك كما تدل عليهما النسبة المئوية لإسهام القطاعات النفطية مقابل القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى نمو و/أو تقلص إسهام هذه القطاعات عبر الزمن، ومن المفيد أيضا قياس معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع، حيثما يتيح توافر البيانات ذلك.

¹ : طبائبية سليمة ولرباع الهادي، مرجع سبق ذكره، ص438.
² : عبد الوهاب رميدي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006/2007، ص 169.
³ : اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، التنوع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط (حالة اقتصاديات بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية)، الأمم المتحدة، نيويورك 2001، ص12-13، دراسة منشورة على الانترنت على الرابط <http://www.shebacss.com/docs/e-oil-2.pdf> تاريخ الإطلاع 2013/02/14.

2. درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي وعلاقتها بعدم استقرار أسعار النفط: حيث من المفهوم أن التنوع يفترض فيه أن يحد من عدم الاستقرار هذا مع مرور الزمن.
3. تطور إيرادات النفط كنسبة من مجموع إيرادات الدولة: وذلك لأن أحد أهداف التنوع في الدول النفطية هو تقليل الاعتماد على إيرادات النفط، ومن المؤشرات المفيدة الأخرى هو وتيرة اتساع قاعدة الإيرادات غير النفطية عبر الزمن، إذ أن ذلك يدل على النجاح في تطوير مصادر جديدة للإيرادات غير النفطية.
4. تطور الصادرات غير النفطية وتكوينها: حيث يدل الارتفاع المطرد للصادرات غير النفطية على زيادة التنوع الاقتصادي، على أن التغيرات قصيرة الأجل في هذا المؤشر قد تكون مضللة، إذ يمكن أن تنجم عن تقلبات أسعار النفط وصادراته.
5. التوزيع القطاعي للقوى العاملة: ومن الواضح أن هذا المقياس ينبغي أن يعكس وأن يعزز تغيرات التكوين القطاعي للناتج المحلي الإجمالي.
6. نسبة مساهمة كل من القطاع العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي: وهو مؤشر هام في الدول النفطية، لأن التنوع الاقتصادي في هذه الدول يعني ضمناً، أو يفترض نمو إسهام القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي الإجمالي.
7. توزيع ملكية الأصول بين القطاعين العام والخاص: حيث يمكن الاستناد إلى هذا المؤشر لتقييم درجة نجاح برامج الخصخصة، واختبار وتعزيز صلاحية مؤشرات أخرى تظهر تغيرات إسهام القطاعين العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي، والعمالة، وتكوين رأس المال الثابت الإجمالي.

ثانياً: مؤشرات التنوع المتعلقة بالتجارة الخارجية:

1. مؤشر مستوى التنوع الاقتصادي: يتم قياسه وفقاً لرقم قياسي مركب (هو مؤشر التنوع الاقتصادي) ويستند إلى حصة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي، وحصة الأيدي العاملة في قطاع الصناعة، ونصيب الفرد في السنة من الاستهلاك التجاري للطاقة¹.

¹ : مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً، قائمة بأقل البلدان نمواً، دراسة منشورة على الإنترنت على الرابط <http://www.un.org/arabic/conferences/ldc3/list.htm>، تاريخ الإطلاع 2013/01/06.

2. مؤشر تنوع وتركيز الصادرات السلعية: ويشمل نوعين من المؤشرات¹:

1.2 مؤشر التنوع (مؤشر الأونكتاد UNCTAD): وتتمثل الصيغة الرياضية له كما يلي:

$$Sj = \frac{\sum_i |hij - hi|}{2}$$

حيث:

hij: تمثل حصة السلعة i من جملة صادرات أو واردات البلد j.

hi: حصة السلعة i من جملة صادرات أو واردات العالم.

ويقيس هذا المؤشر نصيب السلعة i من إجمالي الصادرات.

2.2 مؤشر هيرشمان (HIRSHMAN): ويعبر هذا المؤشر عن درجة اعتماد صادرات بلد معين

على عدد محدود من السلع، ويأتي هذا المؤشر على الشكل الرياضي التالي:

$$H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^n \left(\frac{x_i}{x}\right)^2} - \sqrt{1/n}}{1 - \sqrt{1/n}}$$

xi : صادرات السلعة i
x: إجمالي الصادرات
n: إجمالي عدد السلع الممكن تصديرها

ويعمل هذا المؤشر كما يلي:

H=0: تنوع كبير: أي كلما اقتربت قيمة المؤشر من الصفر كلما دل ذلك على وجود تنوع كبير

في صادرات البلد من السلع.

H=1: تركيز كبير: حيث كلما اقتربت قيمة المؤشر من الواحد كلما دل ذلك على تركُّز صادرات

البلد في عدد محدود من السلع أو سلعة واحدة فقط.

¹ : D.Mustafa Babiker, Economic Diversification in GCC: Prospects and Challenges, Arab Planning Institute, Kuwait, Article sur l'internet sur le site:
http://unfccc.int/files/adaptation/adverse_effects_and_response_measures_art_48/application/pdf,
consulter le 07/01/2013.

المطلب الثالث: عناصر التنوع الاقتصادي وأهدافه:

هناك جملة من العناصر التي تدرج ضمن التنوع الاقتصادي بحيث تساهم في إعطاء تصور مفاهيمي واضح له، كما تشكل مدخلا تدريجيا لتحديد الأهداف المرجوة منه.

الفرع الأول: عناصر التنوع الاقتصادي:

باعتبار أن التنوع الاقتصادي يتضمن أساسا الحد من الاعتماد الشديد على قطاع وحيد كمصدر للدخل، ويعني ضمنا تنمية مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى وتطويرها، وتفعيل دورها في العملية التنموية، فإن أهم العناصر الرئيسية للتنوع الاقتصادي تتمثل فيما يلي¹:

أولا: التنوع الاقتصادي "تحرر من الاعتماد على سلعة واحدة رئيسية":

إن اعتماد الاقتصاد على إنتاج وتصدير سلعة واحدة رئيسية كمصدر وحيد للدخل وتمويل التنمية، يشكل خطرا يهدد مصيره، سيما إذا كان هذا الاقتصاد يعتمد بشكل متزايد ومفرط على إنتاج وتصدير المواد الخام الأولية، هذه الأخيرة غالبا ما تكون لها بدائل معوضة عنها، أو أجل نضوبها محدود، أو أن سعرها وعوائدها معرضة باستمرار للتقلبات والتذبذبات الحادة (كالنفط على سبيل المثال)، وبالتالي فالتنوع الاقتصادي يتضمن معنى التحرر من الاعتماد على سلعة رئيسية واحدة، قد تكون عرضة لتدهور مستمر في شروط التبادل التجاري الدولي.

ثانيا: التنوع الاقتصادي "عملية تدريجية لتنوع مصادر الدخل":

يتضمن مفهوم التنوع الاقتصادي عمليا بناء قاعدة اقتصادية صلبة، مدعمة ذاتيا، متنوعة المقومات، متكاملة القطاعات ومتشابكة الوحدات، قادرة على توفير فرص عمل للمواطنين، وعلى إنتاج احتياجاتهم، تقود منطقيا إلى إيجاد مصادر دخل جديدة ومتجددة في مجال الناتج المحلي الإجمالي، تمويل الميزان التجاري، تمويل الميزانية العامة وتوليد الفائض الاقتصادي، بحيث يكفي في المستقبل لتحمل أعباء تمويل الاستثمارات المادية والبشرية اللازمة لاستمرار عملية التنمية.

¹ : طبائبية سليمة ولرباع الهادي، مرجع سبق ذكره، ص439_441.

ثالثاً: التنوع الاقتصادي "عملية نسبية لتحول الاقتصاد الوطني":

ينكون الاقتصاد الوطني من قطاعات رئيسية، تربطها علاقات متداخلة ومتشابكة، وبالتالي يشكل ذلك منطلقاً لإحداث تحولات بنيوية في هيكل الاقتصاد، وتحديد الأهمية النسبية للأنشطة الرئيسية بمختلف فروعها، بالإضافة إلى تشخيص القدرات الموردية للاقتصاد من خلال الأنماط الإنتاجية المعتمدة، كما تحتل التغيرات الهيكلية حيزاً كبيراً في السياسات الاقتصادية، وبرامج التنوع المنتهجة في المجتمع والاقتصاد بصفة خاصة، وتتجلى أهمية ذلك في كون هذه التغيرات ترتبط بشكل واضح بالنمو الاقتصادي، الذي ينبغي تحقيقه في كل مرحلة من مراحل تطور المجتمع، حيث تتطلب كل مرحلة من مراحل هذا التطور المحافظة على توازنات معينة للأجزاء المكونة للاقتصاد، إذ أن تحديد التناسبات الضرورية بينها (هذه الأجزاء)، يمكن أن يؤدي إلى تحقيق وتيرة أعلى للنمو الاقتصادي على مستوى الاقتصاد ككل وفروعه المكونة له، والأهم من ذلك معرفة مدى توجه التحول البنائي لصالح التكافؤ (التوازن) القطاعي ومن ثم الإقليمي، والوقوف على واقع التوجه نحو التنوع والتكامل الاقتصادي.

رابعاً: التنوع الاقتصادي "عملية تراكمية لزيادة مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في الناتج والإنتاجية":

إن التنوع هو العملية التي تهدف إلى توازن البنية الهيكلية للاقتصاد، وذلك عندما تتحقق حالة تناسب في المساهمة النسبية للقطاعات الاقتصادية في توليد الناتج المحلي الإجمالي والدخل الوطني، بحيث تسهم من خلاله معظم القطاعات الاقتصادية بنسب مهمة ومتساوية في ذلك. وتنوع الهيكل الاقتصادي الذي يضمن زيادة الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية المختلفة، يضمن أيضاً زيادة الإنتاج كما ونوعاً، وصولاً إلى مرحلة التراكم وتحقيق الاكتفاء الذاتي التام، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى، يؤدي التنوع الاقتصادي إلى زيادة إنتاجية العمل، لا الفرعية فقط بل الوطنية العامة (الاجتماعية) أيضاً، ففي سياق التنوع يتعاظم تجهيز الاقتصاد الوطني بالأجهزة والآلات، وتنشأ مجموعة واسعة من الفروع والأنشطة المترابطة، وكل هذا يعني تحطيم بنية (هيكل) الاقتصاد الوطني الأحادي.

كما يتضمن التنوع الاقتصادي تصحيح الهيكل الجغرافي للنتاج والإنتاجية، أي تحقيق مبدأ التوازن الجهوي والإقليمي، بما يؤدي إلى الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة في كل المناطق، وخلق حالة من التكافؤ في النمو بين الأقاليم المختلفة لتوفير الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

خامسا: التنوع الاقتصادي "عملية مرادفة للتنمية الاقتصادية":

إن التنمية تتضمن حدوث تغييرات نوعية في جوانب عديدة، من ذلك تغييرات في تراكيب الإنتاج، هيكل مساهمات المدخلات المختلفة في العملية الإنتاجية، كيفية تخصيص الموارد المتاحة وتوزيعها بين القطاعات الاقتصادية كافة، زيادة الرفاهية المادية للأفراد من خلال إحداث التغييرات المختلفة في الهيكل الاقتصادي، خصوصا في نقل تركيزه من إنتاج وتصدير المواد الأولية إلى تصنيعها عن طريق تطوير الصناعة التحويلية، والتي تعد رائدة أساسيا في دفع عجلة التنمية إلى الأمام؛ وعليه فإن التنمية الاقتصادية بهذا المعنى، تهدف إلى خلق اقتصاد متنوع الهيكل، تساهم فيه جميع القطاعات والنشاطات الاقتصادية في توليد الناتج المحلي الإجمالي والدخل الوطني، بصفة متوازنة دون التركيز على قطاع معين أو سلعة رئيسية واحدة كمصدر للدخل، وبالتالي فإن نجاح التنمية وتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي مرهون بمدى نجاح التنوع الاقتصادي الذي سوف يحدث في الهيكل الاقتصادي.

سادسا: التنوع الاقتصادي: توسيع المشاركة في جهود التنمية¹:

إن التنوع الاقتصادي هو تلك العملية التي تتيح مجالا واسعا لترسيخ أسس سليمة لإقامة نظام اقتصادي مختلط، يتصف بالتنوع، ويكون مستقرا وكفؤا، يتضمن مبادئ وأهدافا واضحة، تعمق التكامل والتماسك الاقتصادي والاجتماعي، ويلعب دورا محوريا وإيجابيا في عملية التنمية، وهذا النظام لا يكون إلا من خلال إعطاء دور هام ومميز للقطاع الخاص، في المساهمة في تنفيذ المشروعات التنموية، سواء على المستوى القطري أو الإقليمي، وذلك لاعتبارات عديدة أهمها توسيع مشاركته في التنمية إلى أقصى حد ممكن، وفي كل المجالات، خاصة في النشاطات التي تتناسب مع مؤهلات وقدرات هذا القطاع _ سيما المشروعات الصغيرة والمتوسطة _ وفتح المجال لإبداعاته ودوره في تعبئة المدخرات الوطنية التي تصب في مصلحة المجتمع ككل، كما أن إسناد

¹ : جميل طاهر، تقرير بشأن اجتماع الخبراء حول التنوع الاقتصادي في الدول العربية، مجلة النفط والتعاون العربي، منظمة أوبك، المجلد 28، 2002، ص103، متوفر على الرابط (<http://www.oapec.org>)، تاريخ الاطلاع 2013/01/08.

دور هام للقطاع الخاص لا يعني إغفال دور القطاع العام الذي يقود التنمية ذاتها، ويتولى توجيهها ومتابعتها، خاصة في المجالات التي تتطلب قدرات استثمارية ضخمة وبرامج مكثفة طويلة الأجل.

الفرع الثاني: أهداف التنوع الاقتصادي:

لقد تعددت أهداف التنوع الاقتصادي تبعا لمستويات التنمية في الدول المختلفة، إلا أن حتمية تنوع الاقتصاد في الدول ذات الاقتصاديات الأحادية ترمي إلى تحقيق جملة من الأهداف لعل أهمها¹:

- تطوير منتجات أخرى غير المواد الأولية، كعامل مولد للدخل لمواجهة حالة نزوب هذه الموارد أو تناقصها؛
 - تفادي التذبذب في أسعار هذه الموارد، وبالتالي الإيرادات والنفقات العامة؛
 - تعزيز قدرة الاقتصاد الوطني في الاعتماد على الذات ودفع عملية التنمية؛
 - تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات، وزيادة الصادرات والحد من الواردات؛
 - ضمان استغلال كافة طاقات المجتمع وموارده المختلفة مادية كانت أو بشرية؛
 - الرفع من القدرة التفاوضية للدولة في التجارة الخارجية والحفاظ عليها .
- إن دعم مختلف القطاعات تنميتها يعتبر ضرورة اقتصادية، من أجل إقامة اقتصاديات تنافسية، والاندماج الفعال في الاقتصاد العالمي دون الاعتماد على الموارد الأولية بشكل كبير.

¹ : - ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006/2007، ص77.

- ملخص تنوع مصادر الدخل، مرجع سبق ذكره، ص1

المبحث الثاني: التنمية المستدامة: مفهومها وأبعادها ومؤشرات قياسها:

لقد جاء مفهوم التنمية المستدامة كبديل موسع للمفاهيم التقليدية للتنمية، والتي أثبتت قصورها خاصة في ظل تفاقم مشكلة التدهور البيئي، واعتبر المفهوم الجديد للتنمية بأن إشباع حاجات الحاضر والارتقاء بالرفاهية الاجتماعية، لا يمكن أن يكون على حساب حقوق الأجيال القادمة في تلبية احتياجاتها المادية والروحية، وذلك بالعمل على حماية قاعدة الموارد الطبيعية وتميبتها، ودمج البعد البيئي في السياسات التنموية الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة وأبعادها:

أدى تفاقم المشاكل البيئية وتدهور قاعدة الموارد الطبيعية واستنزافها بشكل مستمر، في ظل السياسات التنموية التقليدية إلى بروز نداءات واسعة تطالب بضرورة إيجاد منظور جديد للتنمية، تأخذ من خلاله هذه الأخيرة مختلف الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بعين الاعتبار، فتحقق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية وتضمن استمرار سلامة قاعدة الموارد الطبيعية.

الفرع الأول: مفهوم التنمية المستدامة:

عرف مفهوم التنمية تطورات كبيرة وعديدة إلى أن وصل إلى مفهوم التنمية المستدامة ، كتصور حديث وشامل للتنمية التي تعنى بكل جوانب حياة الأفراد، الاقتصادية والاجتماعية بالإضافة إلى المحيط الذي يعيشون فيه، وسوف نحاول تتبع هذا التطور فيما يلي:

أولاً: السياق التاريخي لظهور التنمية المستدامة:

لقد ظهرت فكرة أو مفهوم التنمية المستدامة في عقد الثمانينات من القرن العشرين، معتمدة في جذورها على العوامل البيئية واستدامتها، وكذلك على تجربة عقود من مجهودات التنمية، ففي عقدي الخمسينات والستينات من القرن الماضي كان تركيز التقدم الاقتصادي على النمو الذي يتجسد في زيادة الإنتاج، وذلك تأسيساً على مفاهيم الكفاءة الاقتصادية¹، وقد نوقشت السياسة الاقتصادية في هذه المرحلة كمسألة تتعلق بالاستغلال والاستخدام الأقصى للموارد الاقتصادية كأساس للرفع من معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي.

¹ : محمد صالح تركي الفريشي، علم اقتصاد التنمية، دار إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2010، ص358.

ثم وبحلول أواخر السبعينات وبداية الثمانينات طغت على المناقشة نظريات تنموية أكثر تقدماً، وكانت هذه النظريات تتطوي على وجهة نظر أكثر عمقا وشمولا بالنسبة للنمو والتنمية، وجرى تحليل أثر السياسات الاقتصادية على الجوانب الاجتماعية، كالفقر والتوزيع، والبيئية كنضوب الموارد الاقتصادية¹، وهو ما أدى في هذه المرحلة إلى تحرك النظرية الشاملة للتنمية باتجاه النمو الذي تصاحبه عدالة في توزيع الدخل من جهة، واهتمام بالبيئة من جانب آخر واعتبار ذلك بالأهمية نفسها مع الكفاءة الاقتصادية.

ولعل أول ظهور لفكرة الاهتمام بالبيئة وبالتالي التنمية المستدامة، هو عندما أنشئ ما أطلق عليه بنادي روما سنة 1968، حيث ضم عددا من العلماء والمفكرين والاقتصاديين وكذا رجال أعمال من مختلف أنحاء العالم، ودعى هذا النادي إلى ضرورة إجراء أبحاث تخص مجالات التطور العلمي لتحديد حدود النمو في الدول المتقدمة.

وفي مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة المنعقد في ستوكهولم سنة 1972، كانت بداية الاهتمام الفعلي بموضوع البيئة، حيث تمخض عنه برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الذي بدأ في السعي لحل المشاكل البيئية، ثم مشاكل الفقر والتغيرات المناخية، كما عرضت أيضا خلال هذا المؤتمر مجموعة من القرارات الخاصة بالعلاقة بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة، والتي شكلت لاحقا ركيزة أساسية عند صياغة إستراتيجية الحماية البيئية الدولية، والتي بلورت ولأول مرة مفهوم التنمية المستدامة، عندما أكدت أنه "لكي تكون التنمية مستدامة فلا بد أن تأخذ في الحسبان العوامل الاجتماعية والبيئية فضلا عن الاقتصادية"؛ وقد مثلت تلك الإستراتيجية بدورها الخلفية الأساسية لتقرير برونديتلاند سنة 1987، والذي منح المفهوم شعبية واسعة، ومهد الطريق أمام تبنيه بإجماع دولي كبير في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والبيئة، من خلال إعلان قمة الأرض في ري ودي جانيرو سنة 1992، ثم أجندة القرن 21، ثم توالى بعد ذلك مجموعة من المؤتمرات المحلية والعالمية، والندوات الفكرية التي كانت تنادي بضرورة إعادة النظر في اتجاهات التنمية الحالية بعد أن تأكد بأن الكوكب الأخضر أصبح في خطر، فكان إقرار بروتوكول كيوتو سنة 1997 الذي يهدف إلى الحد من انبعاث الغازات الدفيئة، وتشجيع استخدام الطاقات النظيفة، وصولا إلى مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانزبورغ خلال شهر أبريل 2002 بجنوب إفريقيا، بهدف

¹ : عمار عماري، إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في الفضاء الأورو مغاربي، جامعة سطيف، 2008، ص 36.

تأكيد الالتزام الدولي بتحقيق التنمية المستدامة¹، ثم بعده مؤتمر بالي في إندونيسيا سنة 2007، وبعده مؤتمر كوبنهاغن في الدانمرك سنة 2009، تتويجا بقمة ري ودي جانيرو +20 بالبرازيل سنة 2012، والتي جاءت بعد 20 سنة من مؤتمر قمة الأرض في نفس المدينة. وقد ناقشت هذه المؤتمرات جميعها معادلة أساسية، تمثل طرفها الأول في الموارد الطبيعية وطرفها الثاني في السكان والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، وكيفية تحقيقهما مع ضمان استدامة الموارد الطبيعية وبالتالي تجسيد مفهوم التنمية المستدامة².

ثانيا: تعريف التنمية المستدامة:

للتنمية المستدامة عدة تعاريف تختلف باختلاف الجوانب التي تعنى بمعالجتها، من اقتصادية إلى اجتماعية، إلى بيئية، وحتى سياسية، كما تختلف باختلاف الهيئة التي تصدر التعريف، والتي تحاول جعله يتطابق مع اهتماماتها واختصاصها، ويمكن التطرق إلى هذه التعاريف كما يلي:

التعريف الأول: تعريف بروندتلاند:

وينسب هذا التعريف إلى رئيسة وزراء النرويج Gro Harlem Brundtland والتي تعتبر أول من استخدم مصطلح التنمية المستدامة، وكان ذلك في سنة 1987، في تقرير "مستقبلنا المشترك"، وكان هذا التعريف على النحو التالي: "التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها"³. إن هذا التعريف يركز على حماية رأس المال الطبيعي وإبقائه سالما للأجيال القادمة، وذلك من خلال إيقاف كل الممارسات التي تستنزف الموارد الطبيعية غير المتجددة من جهة، وتلك التي تؤثر سلبا على الأجيال المستقبلية، مثل إفراز المواد المشعة والملوثة للبيئة من جهة أخرى.

¹: نفس المرجع، ص37-38.

²: محمود الأشرم، التنوع الحيوي والتنمية المستدامة والغذاء عالميا وعربيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010، ص32.

³: Jacques Theys et Christian du Tertre et Felix Rauschmayer, Le développement durable: la seconde étape, Editions de l'Aube, 2010,p11.

التعريف الثاني: تعريف البنك الدولي:

أما البنك الدولي فيعتبر نمط الاستدامة هو رأس المال، وعرف التنمية المستدامة بأنها: "تلك التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن إتاحة نفس الفرص الحالية للأجيال القادمة، وذلك بضمان ثبات رأس المال الشامل أو زيادته المستمرة عبر الزمن"¹.

على اعتبار أن رأس المال الشامل يتضمن رأس المال الطبيعي والاصطناعي، فإن ما يوحي إليه هذا التعريف هو ضمان إيصال رأس المال الطبيعي سليماً للأجيال القادمة، وبالتالي لا بد من إيقاف عملية استنزافه، وإذا لم يكن ذلك متاحاً فلا بد من استثمار رأس المال الطبيعي لإيجاد رأس مال اصطناعي يمكن أن يشكل بديلاً له، كما يحدث مع الطاقات المتجددة.

التعريف الثالث: تعريف مؤتمر الأمم المتحد المعني بالبيئة والتنمية:

التنمية المستدامة ببساطة هي: "التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحالي دون الإضرار بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة"².

حيث يسمح هذا التكافؤ في الفرص بتوفير نفس الظروف للأجيال القادمة لإحراز تقدم اقتصادي واجتماعي وبشري مقبول، وبالتالي فالتنمية المستدامة هي الحلقة التي لا غنى عنها لتحقيق الأهداف القصيرة والطويلة الأجل في آن واحد.

التعريف الرابع:

تركز التنمية المستدامة على المواءمة بين التوازنات البيئية والسكانية والطبيعية، لذا تعرف بأنها: "التنمية التي تسعى إلى الاستخدام الأمثل بشكل منصف للموارد الطبيعية، بحيث تعيش الأجيال الحالية دون إلحاق الضرر بالأجيال المستقبلية"، والسبب هنا هو أن السكان في تزايد مستمر، بينما الموارد الطبيعية تتناقص بشكل كبير، لذا فالهدف هو الوصول إلى معدل نمو للسكان ثابت على مستوى العالم، وذلك لمنع استنزاف الموارد الطبيعية وزيادة تلوث البيئة وهدر الطاقات³.

¹ : عمار عماري، مرجع سبق ذكره ص 39.

² : نفس المرجع، ص 39.

³ : مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2007، ص 128_129.

في الأخير نقول أن مختلف تعاريف التنمية المستدامة تتمحور حول أمرين رئيسيين، أولهما إدارة قاعدة الموارد الطبيعية وصيانتها وتوجيه التغيرات التكنولوجية والمؤسسية بطريقة تكفل ذلك، وهذا تلبية لاحتياجات الجيل الحالي والأجيال القادمة، أما ثانيهما فهو الاستخدام العقلاني لمختلف موارد المجتمع لضمان النهوض بنوعية الحياة الشاملة حاليا وفي المستقبل.

الفرع الثاني: خصائص التنمية المستدامة:

لقد أفرز نسق التطور التاريخي الحافل للتنمية المستدامة الخصائص التالية:

أولا: التنمية المستدامة: مقارنة دولية: فهي تبحث في كيفية تجاوز الفروقات بين الشمال والجنوب أو بين الدول الغنية والدول الفقيرة، والإصرار على أن تدهور البيئة هي مشكلة ذات طابع عالمي أو بالأحرى كوني، ومع ذلك فهي تقترح حولا متفرقة، فبالنسبة للشمال الحد من النفايات والعناصر الملوثة كغاز ثاني أكسيد الكربون (CO₂) هي من أكبر الانشغالات، بينما في الجنوب فتفسير النمو الديمغرافي هو ما يشد الانتباه، وبذلك تحتم على الجميع تغيير هياكل الإنتاج والاستهلاك من خلال الأخذ في الحسبان كل التكاليف والأضرار، ومن خلال التقدم التكنولوجي وكذلك من خلال تغيير تفضيلات المستهلكين.

ثانيا: التنمية المستدامة: تسيير بيئي: باعتبار نقل رأس المال الطبيعي للأجيال القادمة هو أحد أهداف التنمية المستدامة، لهذا وجب ابتكار طرق تسييرية تبحث في المقام الأول تقليل أثر بعض السلوكيات الملوثة للبيئة والتي كانت شائعة في الماضي، والسهر على طرح بدائل حديثة لبعض الأنظمة البيئية في وقتنا الحاضر، بحيث تكون هذه البدائل أكثر استدامة¹.

ثالثا: إدراك الفروقات الاجتماعية: تبحث التنمية المستدامة في كيفية تصحيح ظروف اللامساواة بالاعتماد على الخيارات الاقتصادية الفردية، لأنه بتقليل الفروقات في الدخل والثروة فإن ذلك يمنح المشروعات للتنمية المستدامة.

كما يندرج في جملة خصائص التنمية المستدامة ما يلي²:

¹ : بيوض محمد العيد، تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغربية، مذكرة ماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه غير منشورة، جامعة سطيف، 2011، ص87_88.

² : المجلس الأعلى للتعليم في قطر، التنمية المستدامة، على الرابط <http://www.google.fr/webhp?sourceid=navclient&hl=fr> تاريخ الإطلاع 2013/02/19. ص61.

- هي تنمية طويلة المدى، حيث البعد الزمني فيها هو الأساس، إضافة إلى البعد الكمي والنوعي؛
- تضع تلبية الاحتياجات الأساسية للفرد في المقام الأول؛
- تراعي الحفاظ على المحيط الحيوي في البيئة الطبيعية بكل محتوياته؛
- يعد الجانب البشري فيها وتنميته من أهم أهدافها وخاصة الاهتمام بالفقراء؛
- تراعي المحافظة على تنوع المجتمعات وخصوصيتها الثقافية والدينية والحضارية.

الفرع الثالث: أبعاد التنمية المستدامة:

إن التنمية المستدامة لا تركز على الجانب البيئي فقط، بل تشمل أيضا الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، فهي تنمية بأبعاد ثلاثة مترابطة ومتكاملة في إطار تفاعلي، يتسم بال ضبط والتنظيم والترشيد للموارد، كما يمكن اعتبار هذه الأبعاد على أنها منظومات فرعية لمنظومة التنمية المستدامة، حيث تتكون كل منظومة فرعية من عدد من المنظومات الفرعية الأخرى كما يلي¹:

أولا: المنظومة الاقتصادية (البعد الاقتصادي): وتشمل هذه المنظومة:

- النمو الاقتصادي المستدام: ويعني ضمان معدل نمو اقتصادي دائم ناتج عن نمو قطاعات الإنتاج العيني؛
- كفاءة رأس المال: وتعني استثمار رأس المال بشكل صحيح، وبما يؤدي إلى رفع إنتاجيته؛
- إشباع الحاجات الأساسية: ويأتي في مقدمتها كل من المأكل والمشرب والملبس والسكن؛
- العدالة الاقتصادية: وتعني إنتاج وتوزيع السلع والخدمات بطريقة تشبع إشباعا كافيا حاجات جميع الأفراد وتوفر توزيعا منصفا للدخل والثروة.

ثانيا: المنظومة الاجتماعية والمؤسسية (البعد الاجتماعي والمؤسسي): وتتضمن:

- المساواة في التوزيع: وتعني ضمان حصول جميع الأفراد على كل الخدمات الاجتماعية المتاحة دون تمييز فيما بينهم؛
- الحراك الاجتماعي: وهو انتقال الأفراد من مستويات اجتماعية واقتصادية معينة إلى مستويات جديدة، وهذا نتيجة التغير في وظائف ودخول الأفراد؛

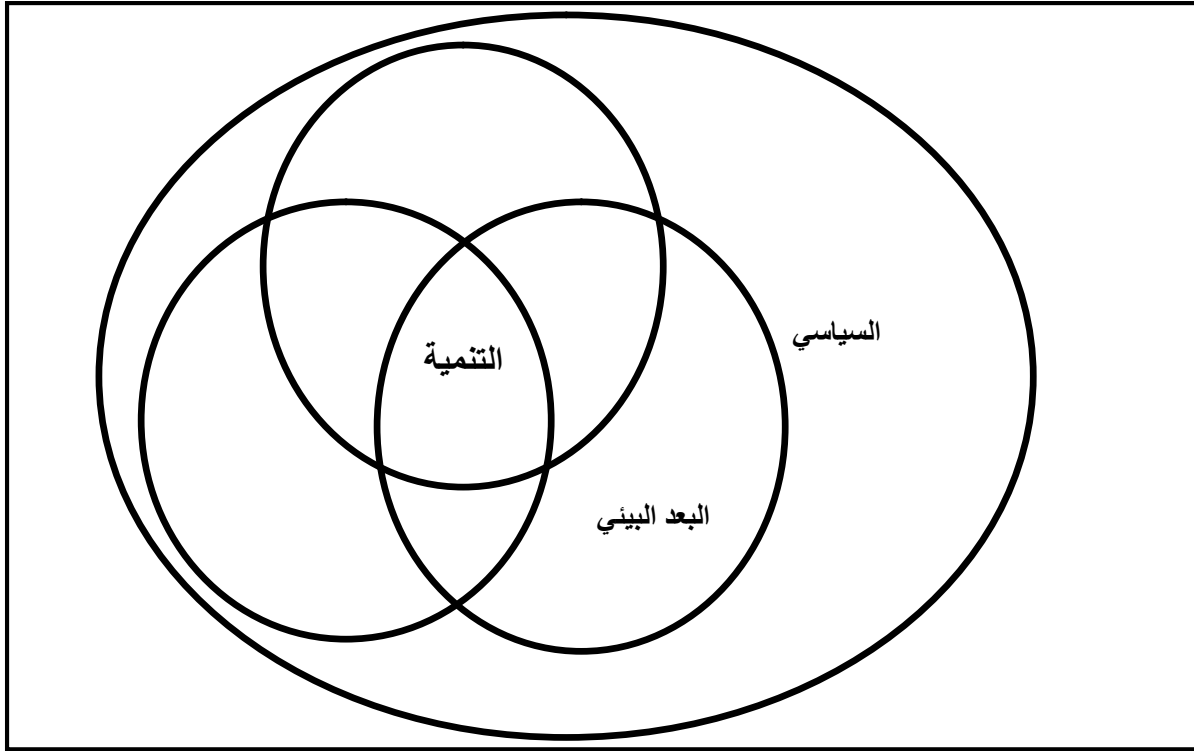
¹ : عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنت، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 39_45.

- المشاركة الشعبية: وتعني مشاركة جميع أفراد المجتمع كل حسب اختصاصه، في تخطيط واتخاذ القرارات وتنفيذها وتقييمها؛
- التنوع الثقافي: ويشمل تعدد الأنماط الثقافية للمجتمعات، وتعدد هوياتها، وهو بذلك يمثل تراثا مشتركا للإنسانية ينبغي الحفاظ عليه لصالح الأجيال الحالية والمستقبلية؛
- استدامة المؤسسات (العمل المؤسسي): عبر إرساء قواعد الحكم الراشد والمساءلة والشفافية في عمل جميع المؤسسات خاصة ذات الطابع الإداري والسياسي.

ثالثا: المنظومة البيئية (البعد البيئي): وتشتمل هذه المنظومة على:

- النظم الإيكولوجية: يمثل النظام الإيكولوجي إطارا شاملا، ينظر إلى البيئة والمجتمع كوحدة واحدة، إذ البشر أعضاء فاعلون فيه ومكملون له مثل النبات والحيوان، وليسوا متحكمين فيه؛
 - الطاقة: وتشمل المصادر التقليدية والحد من استنزافها، والمصادر البديلة ودرجة استغلالها؛
 - التنوع البيولوجي: ويقصد به التعدد في أنواع الكائنات الحية وعددها والتباين بين هذه الأنواع، وبين أفراد النوع الواحد، ويقدم التنوع البيولوجي خدمات كبيرة للنظام الإيكولوجي، ذات الأهمية البالغة لصحة الإنسان؛
 - الإنتاجية البيولوجية: وتعتبر عن درجة نمو الكتلة البيولوجية المشكلة للنظام البيئي بعد طرح ما يفقده هذا النظام من هذه الكتلة بفعل استغلاله من طرف الكائنات الحية؛
 - القدرة على التكيف: وتعني العملية الديناميكية المستمرة، التي تبين تفاعل الفرد مع بيئته ليكون معها على أعلى درجة من التوافق والتكيف.
- ويمثل الشكل الموالي درجة ترابط أبعاد التنمية المستدامة:

الشكل 2.1: تداخل أبعاد التنمية المستدامة



المصدر: صالح صالح، التنمية الشاملة المستدامة والكفاءة الاستخدامية للثروة البترولية في الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في الفضاء الأورو مغاربي، جامعة سطيف، 2008، ص872.

المطلب الثاني: مبادئ وأهداف التنمية المستدامة:

إن العلاقة بين النمو من جهة، والبيئة بما تحويه من موارد من جهة أخرى، هي علاقة تكاملية وليست علاقة تنافرية، فتحقيق النمو الاقتصادي المستدام لا يمكن أن يتم دون الاعتماد على حماية البيئة واستمرارية مواردها، وكذلك فإن المحافظة على الموارد واستغلالها بشكل عقلاني يساهم في حدوث النمو واستمراره، وهذا يعني أن جهود حماية البيئة تعزز من حماية التنمية واستمراريتها، هذه العلاقة بين النمو الاقتصادي والبيئة هي التي حددت المبادئ الأساسية للتنمية المستدامة ومحتواها¹، ومختلف الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.

الفرع الأول: مبادئ التنمية المستدامة:

عبر مختلف المراحل التي مرت بها التنمية المستدامة منذ نشأتها كتصور، وإلى إن أصبحت تأخذ شكل سياسات وبرامج تتجسد من خلالها، بدأت تتبلور عقيدة تنموية شاملة ومستدامة تقوم على جملة من المبادئ يتمثل أهمها فيما يلي:

¹ : نفس المرجع، ص30.

أولاً: المبدأ الأخلاقي: ويقوم على ضرورة احترام حياة الإنسان من طرف جميع الأفراد، فكما يحترم الفرد حياته ويقدها لابد عليه أن يحترم حياة الآخرين ويقدها، وكما يسعى لتحسين ظروف حياته المادية والمعنوية والروحية، لابد أن يضطلع بنفس الدور اتجاه حياة الآخرين¹؛

ثانياً: مبدأ إدماج وحماية البيئة: ويرتكز على إدماج البيئة وأخذها بعين الاعتبار عند اتخاذ القرارات وتنفيذ السياسات العامة، وعلى مختلف المستويات الاقتصادية والاجتماعية²، وهذا صيانة لقاعدة الموارد الطبيعية وحق الأجيال المستقبلية في بيئة نظيفة ولاتقة؛

ثالثاً: مبدأ الملوث يدفع: ويعني هذا المبدأ إلزام الملوث بدفع تكلفة الوقاية أو التخفيض من الآثار البيئية السلبية الناجمة عن الأنشطة التي يمارسها. فليس من العدل أن لا يتحمل كل فرد مسؤولية أفعاله، خاصة إذا كانت لها آثار سلبية تمتد عبر الأجيال؛

رابعاً: مبدأ حماية التنوع الحيوي والأنظمة البيئية: وذلك لأن التنوع الحيوي والأنظمة البيئية يقدمان خدمات لا يمكن تقديرها، ولا بد من حمايتهما لضمان استفادة الأجيال الحالية والمستقبلية منها، سواء كانت هذه الحماية بالوقاية، أو بمعالجة الآثار السلبية الناتجة عن نشاطات الأفراد؛

خامساً: مبدأ حماية الإرث الثقافي والحضاري للمجتمعات: هذا الإرث يتكون من الممتلكات والأماكن والمناظر الطبيعية والعادات والتقاليد... وهو يعكس خصوصية المجتمعات³؛

سادساً: مبدأ الفعالية الاقتصادية: لابد أن يتمتع الأداء الاقتصادي بالكفاءة العالية، والتي تشجع على الابتكار وتحقق الازدهار الاقتصادي، والتطور الاجتماعي، وتضمن حماية البيئة⁴. وهي الأسس الرئيسية التي تقوم عليها التنمية المستدامة؛

سابعاً: مبدأ المسؤولية والتضامن الدوليين: ويعني المسؤولية الدولية عن حماية البيئة، وعن محاربة الفقر في كل أنحاء العالم. وهذا من خلال سن التشريعات إنشاء المؤسسات الكفيلة بذلك؛

¹ : Olivier Dubigeon, Piloter un développement responsable, 3é édition, Pearson Education France, Paris,2009,p229.

² : Pwc, Développement Durable, Aspects stratégiques et opérationnels, Edition Francis Lefebvre, Paris,2010,p21.

³ : N. Nedjadi et K. Khebbache, La Problématique du Développement Durable à Travers L'agenda 21: Concepts, Priorités et Perspectives, Edition du laboratoire P.I.E.E.M, Université de Sétif, Algérie, 2008, p31.

⁴ : Ibid., p30.

ثامنا: مبدأ المشاركة والشفافية: ويقوم على إشراك جميع أطراف المجتمع في عملية وضع السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وضمان الشفافية أثناء تنفيذ هذه السياسات، والمتابعة والمساءلة بعد تنفيذها؛

تاسعا: مبدأ العدالة بين الأجيال الحالية والمستقبلية: ويرتكز هذا المبدأ على ضمان المساواة بين أبناء الجيل الحالي فيما بينهم من جهة (L'équité intragénérationnelle)، وبين الجيل الحالي والأجيال المستقبلية من جهة أخرى (L'équité intergénérationnelle)¹.
لقد أصبحت هذه المبادئ دليلاً يُستَرشدُ به من طرف صانعي السياسات التنموية في العالم، وخاصة ما تعلق منها بالحفاظ على البيئة وصيانتها.

الفرع الثاني: أهداف التنمية المستدامة:

للتنمية المستدامة جملة من الأهداف التي تصبو إلى تحقيقها، إلا أن هذه الأهداف تختلف باختلاف وجهات نظر الهيئات الدولية التي تضعها وذلك كما يلي:

أولاً: حسب اللجنة العالمية للتنمية والبيئة:

- أقرت اللجنة العالمية للتنمية والبيئة ثلاثة أهداف رئيسية للتنمية المستدامة هي²:
- تحقيق الفعالية الاقتصادية، بهدف تحقيق الرفاهية؛
 - الاهتمام بالجوانب الاجتماعية، لتكريس التضامن والشراكة بين أفراد المجتمع؛
 - الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية، عبر العمل على التجسيد الفعلي لهذا الهدف.

ثانياً: حسب إعلان ريودي جانيرو:

- ركز إعلان ريو على جملة الأهداف التالية للتنمية المستدامة:
- تحقيق الكفاءة الاقتصادية مع تحمل المسؤولية الاجتماعية والبيئية؛
 - الاستخدام المستدام للموارد وحماية النظم البيئية؛
 - تحقيق العدالة الاجتماعية.

¹ : Pwc, op.cit,p23.

² : نوي نبيلة، إستراتيجية ترقية الكفاءة الاستخدامية لعوائد النفط في ظل ضوابط الحكم الراشد لتحقيق التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه غير منشورة، جامعة سطيف، 2012، ص15.

ثالثا: الأهداف الإنمائية للألفية:

في سنة 2000 تبنت الأمم المتحدة ما يعرف بالأهداف الإنمائية للألفية، وتحتوي ثمانية أهداف، وقد جعلت الأمم المتحدة سنة 2015 كأفق زمني أقصى لتحقيق هذه الأهداف، وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي¹:

- القضاء على الفقر المدقع والجوع؛
- تحقيق التعليم الابتدائي الشامل؛
- تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء من أسباب القوة؛
- تخفيض نسبة وفيات الأطفال؛
- تحسين صحة الأمهات؛
- مكافحة فيروس ومرض نقص المناعة البشرية (الإيدز)، والملاريا، والأمراض الأخرى؛
- ضمان استمرارية الموارد البيئية؛
- إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.

وتجدر الإشارة هنا أن كل هدف من هذه الأهداف تنضوي تحته مجموعة من الأهداف الفرعية، والمؤشرات الثانوية لقياس مدى النجاح في تحقيق هذه الأهداف، كما لا بد أن نشير أيضا إلى أن هذه الأهداف شاملة وكاملة ومست كل أو جل أهداف التنمية المستدامة حاضرا ومستقبلا.

المطلب الثالث: قياس التنمية المستدامة ومعوقاتها:

لما كانت مؤشرات قياس التنمية توضع وفق أهداف عملية التنمية نفسها، فإن هذه المؤشرات تختلف وتتعدد من فترة زمنية إلى أخرى نظرا لاختلاف وتعدد أهداف التنمية ذاتها؛ وبالنسبة للتنمية المستدامة، فإن مؤشرات هذه الأخيرة هي التي يتم بموجبها إعطاء صورة واضحة عن مدى تقدم أو تراجع الدولة أو الأشخاص في إنجاز التنمية المستدامة في المجالات التي تشملها، ومقارنتها مع بقية الدول، ومن ثم الوقوف على أهم المعوقات التي تحول دون تجسيد التنمية المستدامة بكافة أبعادها وجوانبها.

¹ : خبابة عبد الله وبوقرة رابح، الوقائع الاقتصادية: العولمة الاقتصادية - التنمية المستدامة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009، ص343-344.

الفرع الأول: قياس التنمية المستدامة.

تتنوع مؤشرات التنمية المستدامة بين الكمية والنوعية، ويشترط أن تتوفر فيها معايير معينة حتى تكتسب صفة الموضوعية والحيادية، ومن جملة هذه المعايير أن يكون المؤشر دقيقاً، وأن يستجيب للتغيرات التي تطرأ على الظاهرة أثناء قياسها، وأن لا يكون مضللاً ومتحيزاً، وأن يعكس شيئاً جوهرياً عن جوانب المجتمع الاقتصادية أو الاجتماعية أو البيئية طويلة الأجل¹... وتتمثل أهم مؤشرات التنمية المستدامة في:

أولاً: المؤشرات الاقتصادية:

وهي عبارة عن معطيات وإحصائيات كمية تصف الحالة الاقتصادية لدولة ما في فترة زمنية معينة، وتتخلص هذه المؤشرات في مؤشرين أساسيين هما²:

1. البنية الاقتصادية: ويتم من خلالها قياس معدل النمو الاقتصادي، وكيفية توزيع الثروات بين أفراد المجتمع، وتأثير السياسات الاقتصادية على استثمار الموارد الطبيعية، ويعاب على هذا النوع من المؤشرات عدم إظهار الأثر الاجتماعي والبيئي الناتج عن التطور الاقتصادي الحاصل في دولة ما، وأهم المؤشرات الفرعية المستخدمة في تحديد البنية الاقتصادية لدولة ما هي:

1.1 الأداء الاقتصادي: ويقاس من خلال معدل الدخل الوطني للفرد، ونسبة الاستثمار إلى معدل الدخل الوطني؛

2.1 التجارة الخارجية: وتقاس بالميزان التجاري ما بين السلع والخدمات؛

3.1 الحالة المالية: وتقاس من خلال نسبة الدين الخارجي إلى الناتج الوطني الخام، وكذلك نسبة المساعدات التنموية الخارجية التي يتم تقديمها أو الحصول عليها مقارنة بالناتج الوطني الخام.

2. أنماط الإنتاج والاستهلاك: ويقاس هذا المؤشر مدى استدامة الأنماط الإنتاجية والاستهلاكية، ومن أهم مؤشرات الفرعية ما يلي:

1.2 استهلاك المادة: وتقاس بمدى كثافة استخدام المادة في الإنتاج، والمقصود بالمادة هنا كل المواد الخام الطبيعية؛

¹ : عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنت، مرجع سبق ذكره، ص 262.

² : فوزي عبد الرزاق، كاتيا بوروية، التنمية المستدامة ورهانات النظام الليبرالي بين الواقع والأفاق المستقبلية، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في الفضاء الأورو مغاربي، جامعة سطيف، 2008، ص 91-92.

2.2 استخدام الطاقة: يتم قياسها بالاستهلاك السنوي للطاقة لكل فرد، نسبة الطاقة المتجددة في

الاستهلاك السنوي، وكثافة استخدام الطاقة؛

3.2 إنتاج وإدارة النفايات: وتقاس بكمية إنتاج النفايات الصناعية والمنزلية، وإنتاج النفايات

الخطيرة والمشعة، وإعادة تدوير النفايات.

ثانياً: المؤشرات الاجتماعية:

تشمل المؤشرات الاجتماعية للتنمية المستدامة العناصر التالية:

1. المساواة الاجتماعية: تمثل نوعية ومستوى الحياة العامة المشتركة، وهي انعكاس لمستويات

تطبيق العدالة وشمولها عند توزيع الموارد والحصول على الفرص لكل فرد من الصحة والتعليم

والعمل، وتحقيق العدالة بين الأجيال الحالية والمستقبلية؛

2. الصحة العامة: هناك ارتباط وثيق بين الصحة العامة وتحقيق التنمية المستدامة، حيث أن

تطور الخدمات الصحية والبيئية له تأثير في نجاح أو فشل خطط التنمية المستدامة؛

3. التعليم: يعد من المطالب الأساسية للتنمية المستدامة، وذلك لارتباط مستويات التعليم بمستوى

التقدم الاقتصادي والاجتماعي السائد في المجتمع؛

4. السكن: يتمثل في ضرورة توفر السكن اللائق للأفراد، ووضع خطط للاستيعاب الطلب المتزايد

على السكن، ويقاس السكن بمؤشر حصة الفرد الواحد من الأمتار المربعة المبنية؛

5. مؤشر التنمية البشرية: يعد أحد أهم المؤشرات الاجتماعية، وهو يعبر عن مدى توجيه الموارد

المالية للدولة نحو التنمية البشرية، وتعرف التنمية البشرية في تقارير الأمم المتحدة على أنها:

"عملية توسيع الخيارات المتاحة للناس"¹، ومؤشر التنمية البشرية مؤشر مركب ويأخذ ثلاث

متغيرات في الحساب هي:

▪ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي؛

▪ مستوى الخدمة التعليمية التي يحصل عليها الأفراد في المجتمع؛

▪ مستوى الرعاية الصحية، أي الخدمات الصحية التي يحصل عليها الأفراد، ويحددها البنك

الدولي بمتوسط العمر المتوقع للحياة عند الولادة.

ويكون هذا المؤشر على ثلاث مستويات:

¹ : مدحت القرشي، مرجع سبق ذكره، ص128.

- أكبر من 0.8: تنمية بشرية عالية؛
- من 0.5 إلى 0.79: تنمية بشرية متوسطة؛
- أقل من 0.5 تنمية بشرية منخفضة.

ولا يتساوى ترتيب الدول حسب مؤشر التنمية البشرية بالضرورة مع ترتيبها على أساس متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وغني عن القول أيضا أن الترتيب يتغير من سنة إلى أخرى، لكن التغيير الذي يطرأ عليه لا يكون جوهريا. ولذلك يعتقد البعض أن هذا المؤشر يقدم إضافة ذات شأن لجهة فهم التنمية، خاصة وأن هناك ارتباطا إحصائيا قويا بين الصحة والتعليم من جهة، ومستوى دخل الفرد من جهة أخرى¹.

ثالثا: المؤشرات البيئية:

وتقيس مدى تأثير النمو الاقتصادي على الموارد الطبيعية والبيئة، والاستدامة البيئية تعني القدرة على الوصول إلى مستوى عالٍ من الأداء المستدام في خمسة مجالات هي: النظم البيئية، الحد من الضغوط البيئية، الحد من العجز أو الضعف البشري، القدرات الاجتماعية، وأخيرا الإشراف العالمي الجيد، ويعتمد قياس الاستدامة البيئية على مؤشر أساسي يسمى بمؤشر الاستدامة البيئية (ESI) الذي تم إنجازه لصالح 142 دولة، والذي يستند بدوره إلى 20 مؤشرا كل منها يضم من 2 إلى 8 مؤشرات فرعية، حيث يكون مجموع المؤشرات الفرعية 68 مؤشرا، ويأخذ هذا المؤشر بعين الاعتبار: نوعية الهواء والماء، التنوع البيولوجي، القيود على الأراضي، القيود على النظم الإيكولوجية، النفايات، إدارة الموارد الطبيعية، السياسات البيئية وغيرها².

رابعا: المؤشرات المؤسسية:

وتتمثل أهم القضايا ذات العلاقة بالمؤشرات المؤسسية للتنمية المستدامة في كل من الإطار المؤسسي والقدرة المؤسسية³:

¹ : محمد سلطان أبو علي، مرجع سبق ذكره، ص50.

² : N. Nedjadi et K. Khebbache, , op.cit, p35.

³ : نوزاد عبد الرحمن الهيتي، حسن إبراهيم المهدي، التنمية المستدامة في دولة قطر: الإنجازات والتحديات، الطبعة الأولى، اللجنة الدائمة للإسكان، الدوحة، 2008، ص30-31.

1. الإطار المؤسسى: تشتمل عملية إنشاء الإطار المؤسسى المناسب لتطبيقات التنمية المستدامة على وضع استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة، ترمي إلى الاندماج المتكامل للأولويات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، واتخاذ إجراءات التوقيع على الاتفاقات العالمية والتصديق عليها. ويدعو جدول أعمال القرن 21 إلى اعتماد استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة تكفل تنمية اقتصادية، مسؤولة اجتماعيا، وتحمي البيئة وقاعدة الموارد الطبيعية من أجل الأجيال القادمة.

2. القدرة المؤسسية: تتحدد قدرة البلد على التقدم نحو التنمية المستدامة إلى درجة كبيرة بقدرة شعب هذا البلد وقدرة مؤسساته، ويمكن أن تقاس قدرة البلد بإمكانياته البشرية والعلمية والتكنولوجية والتنظيمية والمؤسسية، ومن حيث الموارد أيضا، وتعزز القدرة المؤسسية أعمال التخطيط والتنفيذ والمتابعة المرتبطة بالتنمية المستدامة، وأي زيادة في هذه القدرة تؤدي إلى تحسين المهارات والقدرات المجتمعية اللازمة لمعالجة المسائل الحاسمة، وتقييم خيارات السياسات ونهج التنفيذ، وفهم العوائق والقيود؛ ومن بين المؤشرات المختارة لهذا الموضوع :

- عدد أجهزة الراديو أو التلفاز، ومستخدمو الانترنت والهواتف النقالة لكل 1000 شخص؛
- نسبة الإنفاق على البحث العلمي؛
- نسبة المنخرطين في الانترنت إلى إجمالي عدد السكان.

كما اعتمدت لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (UNCSD)، إطارا تحليليا يصنف مؤشرات التنمية المستدامة إلى ثلاث فئات رئيسية هي:

- مؤشرات الضغط أو القوة الدافعة: والتي تصنف الأنشطة والعمليات والأنماط؛
- مؤشرات الحالة: هي التي توفر أو تعطي صورة ومضية للحالة الراهنة؛
- مؤشرات الاستجابة: وهي التي توضح التدابير المتخذة أو التي تم العمل بها من قبل الدولة.

الفرع الثاني: معوقات التنمية المستدامة:

من بين معوقات التنمية المستدامة هناك ثلاث أنواع منها تستحق الذكر أكثر من غيرها¹:

¹ : Jacqueline Aloisi, Les enjeux du développement durable, Séminaire gouvernemental sur le développement durable, Programme des Nations Unies pour l'Environnement (PNUE), Paris, 2007, P2, Document internet sur le site (<http://www.unepnie.org/media/speeches/seminairegovernmental28nov2.pdf>), consulté le 15/02/2013.

أولاً: آليات السوق لا تعمل بالشكل المطلوب: حيث يتجلى ذلك من خلال ما يلي:

- السلع العامة مثل الماء والهواء والتنوع الحيوي لا يتم تقييمها بالشكل العادل والحقيقي؛
- الأنظمة المالية والجبائية تشجع في كثير من الأحيان على الممارسات غير المستدامة؛
- المستهلكون لا يدفعون عادة ثمن الأثر البيئي الناجم عن عملية الاستهلاك؛
- مبدأ الملوث الدافع لا يتم تطبيقه بصورة فعلية وصارمة.

إن هذا الأمر يتطلب منا تطوير سياسات تشجيع الابتكارات والتحويلات التي تؤدي إلى إعادة توجيه التطور التكنولوجي والأنماط الاستهلاكية بما يخدم التنمية المستدامة.

ثانياً: رهانات التنمية المستدامة طويلة الأجل، بينما القرارات التي يتم اتخاذها والسياسات التي يتم تنفيذها تكون لفترات قصيرة الأجل: فالبرامج التنفيذية مثلاً ترتبط دائماً بفترات بقاء الحكومات في السلطة.

ثالثاً: كل فرد يفكر في مجاله الضيق، وليس في إطار واسع أو شامل: حيث أن هذا الفرد لا يقوم في معظم الأحيان بأخذ معايير الاستدامة بعين الاعتبار خلال عملية اتخاذ القرار.

المبحث الثالث: آليات التنوع الاقتصادي لتحقيق التنمية المستدامة:

يتطلب تحقيق التنمية المستدامة اعتمادا على إستراتيجية التنوع الاقتصادي جملة من الإجراءات الواجب اتخاذها، تنطلق من إدراج مبادئ وأسس الاستدامة في مختلف مراحل إنجاز هذا التنوع، ومن خلال جملة من الآليات المحددة التي تسمح بنجاحه، وصولا إلى مرحلة تأهيل الاقتصاد الوطني بشكل عام للانطلاق في عملية التنمية المستدامة،

المطلب الأول: إدماج التنمية المستدامة في عملية التنوع الاقتصادي:

تشكل التنمية المستدامة إطارا واعدا يمكن من خلاله متابعة مدى النجاح في تحقيق التنوع الاقتصادي، والذي يهدف في نهاية المطاف إلى تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على نحو مستدام، ومع ذلك فإن التنمية المستدامة ليست ذات حجم أو نهج واحد يناسب الجميع، بل تحتاج إلى تعريف في سياق كل دولة وفقا لظروفها الخاصة وأولوياتها، وفقا لجدول أعمال قطري خاص، يأخذ في الاعتبار تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي والأهداف البيئية في وقت واحد¹، ويتطلب ذلك ما يلي:

الفرع الأول: مراجعة وتعديل مسار التنمية الراهن:

إن الشروع في تجسيد إستراتيجية التنمية المستدامة على أساس التنوع الاقتصادي، يتطلب الانطلاق من تعديل وضبط المسار التنموي الراهن، ولا يكون ذلك إلا من خلال معالجة أو تصحيح الاختلالات الهيكلية، وذلك في حدود ما تسمح به الإمكانيات المتاحة للاقتصاد الوطني، وفي إطار من البرامج ذات الأهداف الكمية وعبر مراحل محددة وواضحة المعالم، وتتمثل الأهداف في هذا الإطار في:

أولا: تكريس سيطرة الدولة على مواردها الذاتية:

تعتبر سيطرة الدولة على مواردها الذاتية حجر الزاوية في إستراتيجية التنمية القائمة على التنوع الاقتصادي، فهي تضمن الاستغلال الأمثل للموارد المحلية، وإعادة توجيهها نحو القطاعات الإنتاجية التي تلبي المتطلبات الأساسية للسكان، وبما يقلل من تسربها نحو القطاعات التي تلبي

¹ : Aaron Cosbey, Background paper Expert meeting on Economic Diversification Implementation of Article 4, Paragraphs 8 and 9 of the Convention, United Nations, Bonn, May 16–17 2006, P17.

الطلب الخارجى من جهة، كما تشكل عملية السيطرة على الموارد الذاتية هدفا إستراتيجيا يفضى إلى القضاء على التبعية للخارج وتكريس مبدأ الاستقلال الاقتصادى من جهة أخرى.

إن هناك العديد من الدوافع تجعل من السيطرة على الموارد المحلية سيما الاستخراجية منها هدفا محوريا، أهمها أنها موارد تحتوي على قيمة مضافة كامنة، تتطلب بطبيعتها مراحل إنتاجية لاحقة لتحويلها إلى سلع نهائية، وبالتالي فإن تصديرها في شكلها الخام يعنى تحويل القيمة المضافة لصالح الأطراف الخارجية.

إن عملية السيطرة التامة على هذه الموارد لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال الأخذ بالإجراءات التالية:

1. الاستخدام الأمثل للاحتياطات من هذه الموارد: ويكون ذلك من خلال¹:

▪ التقليل من الاعتماد على مؤشر الطلب العالمى كميّار لتحديد حجم الإنتاج من هذه الموارد، خاصة في ظل عدم القدرة على ضمان الاستغلال الأمثل للموارد المتأتية من ذلك؛

▪ ربط عمليات استخدام هذه الموارد بالطاقة الاستيعابية للاقتصاديات الوطنية لهذه الدول، لأن ذلك كفيل بالحد من استنزاف هذه الموارد.

2. العمل على دمج الموارد والثروات الطبيعية في الاقتصاد الوطنى من خلال تصنيعها محليا، بدلا من تصديرها في شكلها الخام، واعتبارها عامل إنتاج مباشر ومصدر تمويل رأسمالى لازم، يسمح بخلق قاعدة مادية لعملية الإنتاج المحلى الدائم، وذلك بتنمية وتطوير الحلقات التى تربط القطاع النفطى بالقطاعات الأخرى، وتتمثل هذه الحلقات في²:

▪ **الحلقات الإنتاجية:** وتشمل حلقات خلفية عبر استخدام القطاع النفطى لمنتجات القطاعات الأخرى وحلقات أمامية من خلال تزويده لقطاعات أخرى ببعض المدخلات الإنتاجية؛

▪ **الحلقات الاستهلاكية:** من خلال تحفيز الطلب الكلى على السلع الاستهلاكية عبر الأجور المرتفعة التى يدفعها للعاملين فيؤدى ذلك إلى تطور صناعات استهلاكية؛

¹ : صالح صالحى، التنمية الشاملة المستدامة والكفاءة الاستخدامية للثروة البترولية في الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الدولى حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في الفضاء الأورو مغاربي، جامعة سطيف، 2008، ص878-879.

² : تقروت محمد، طرشى محمد، إشكالية النفط والتنمية المستدامة في الدول العربية، مداخلة ضمن الملتقى الدولى حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في الفضاء الأورو مغاربي، جامعة سطيف، 2008 ص988_989.

■ **الحلقة المالية:** من خلال استخدام الإيرادات النفطية في تمويل عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

3. **إعطاء الأولوية في توظيف عائدات هذه الموارد الطبيعية لتمويل المشاريع الاستثمارية المحلية والإقليمية:**

وذلك وفق الاحتياجات الوطنية والإقليمية، مع تقليص النفقات الباهظة لاستيراد السلع الاستهلاكية والكمالية، جنبا إلى جنب مع حملات توعية كافية للتأثير على السلوك الشخصي للفرد المستهلك في البلدان النفطية، أو ما يسميه مالك بن نبي "النشر الاجتماعي للخطة حتى نضمن نجاحها"¹. وهذا لتجنب استثمار هذه العوائد في تمويل الاستهلاك الجارى المتزايد والمتعظم.

4. **القيام بعمليات التنسيق الإقليمي بين البلدان المنتجة والمصدرة للثروات والموارد الطبيعية الخام:** وذلك بهدف تنظيم حجم الإنتاج، والسيطرة على الأسعار والتقليل من فروقاتها، وذلك من خلال إنشاء تكتلات وشركات منظمة وقوية تسمح بالحصول على أكبر حصة من السوق والعوائد.

ثانيا: إخضاع النفقات العامة لمعايير الجدوى الاقتصادية:

إن مراجعة الإنفاق العام وتقييم التأثيرات المباشرة وغير المباشرة لحجمه، وأوجه تخصيصه، ومصادر تمويله، يعد تصديا للخلل الحاصل في الاقتصاد، والذي يفرزه نمط النمو الراهن، بما يؤدي إلى إعادة تعريف وتحديد وظيفة الميزانية العامة، والمعايير التي تحكم مصادر تمويلها باعتبار الجدوى الاقتصادية؛ إن هذه المراجعة ينبغي أن تقوم على²:

■ إعادة ترتيب بنود الميزانية العامة للدولة من حيث حجم النفقات وتخصيصها، بحيث يحتل التعليم والبحث العلمي والصحة والإسكان وشبكة التأمين الاجتماعي حيزا مهما جدا منها؛

■ اعتماد سياسة محافظة وواقعية في تقدير ميزانية الدولة، والحد من عجزها السنوي، وعدم الاعتماد على فوارق النفط السعري، واستغلال مثل هذه الفوارق في دعم مشاريع الإسكان والاستثمار في التعليم والبحث العلمي والصحة والتنمية الاجتماعية؛

¹ : شعيب شنوف، رمضاني لعلا، الآفاق المستقبلية للاقتصاد الجزائري بعد الثرة البترولية في إطار قواعد التنمية المستدامة، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في الفضاء الأورو مغاربي، جامعة سطيف، 2008، ص 664.

² : نفس المرجع، ص676.

■ اعتماد مبادئ الشفافية والإفصاح الكامل لكل الأرقام والمعلومات والفرضيات المتعلقة بالميزانية العامة للدولة أو المقدره للسنوات القادمة، وتفاصيل الإيرادات والنفقات، والالتزام بالمعايير الدولية في إعداد ونشر ميزانية الدولة الفعلية والتقديرية.

ثالثاً: إعادة تنظيم القوة العاملة وتطوير إدارتها:

إن تخطيط القوة العاملة يهدف أساساً للاستفادة الفعلية منها، ورفع مستوى مشاركتها في النشاط الاقتصادي، وخلق الوظائف والأعمال التي تحقق الاستخدام الأمثل للموارد البشرية بما يحقق فائضاً وتراكماً رأسمالي يعاد استثماره، ومن ثم يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة، كما أن أهمية تخطيط القوى العاملة تكمن في معرفة وتقدير الأعداد المطلوبة من العمالة في مختلف المجالات، والقدر المتوفر منها في المجتمع، والتعرف على الفجوات بين المطلوب منها والمتوفر، أو من خلال العمل على تغيير بعض الأساليب الإنتاجية، وبالتالي تحديد الحجم الأمثل اللازم من العمالة كما ونوعاً، وصولاً إلى أفضل مستويات الإنتاج، ولا شك أن وجود التخطيط السليم للقوى العاملة يحد من البطالة، كما يؤدي إلى توجيه العمالة إلى القطاعات الأكثر حاجة إليها¹.

إن تجسيد هذا الهدف الاستراتيجي يقتضي وجود سياسة سكانية واعية، تنبثق عن خطة محكمة ذات أهداف كمية ونوعية قابلة للقياس مبنية على عدد من السياسات والآليات الفرعية الفعالة، والتي تتمثل أهمها فيما يلي²:

- برمجة الاعتماد على القوة العاملة الوطنية (المحلية)، من خلال إعطائها الأولوية في الحصول على العمل عند تنفيذ السياسات والخطط التنموية؛
- وضع سياسات تعبئة لكل القوى العاملة المحلية والتخطيط الواقعي لها، بهدف رفع نسبة المشاركة في النشاط الاقتصادي، وبالتالي الحد من مشكلة البطالة؛
- إعداد وتحفيز القوة العاملة من أجل العمل المنتج، والتوجه إلى أكثر القطاعات الاقتصادية حاجة إلى جهودها (كالزراعة)، وذلك عن طريق تحسين تكوينها، ووضع الحوافز المادية والمعنوية، وتطوير تقنيات العمل.

¹ : مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2009، ص258_259.

² : إبراهيم العيسوي وآخرون، العرب والتحديات الاقتصادية العالمية، دار الفارس للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 1999، ص91.

رابعاً: إصلاح الإدارة وتنميتها:

إن التنمية عملية تغيير إرادية ومنظمة، تتم في إطار إستراتيجية واضحة المعالم والمنطلقات، محددة الأهداف والوسائل، فهي ليست إجراءات عفوية وسياسات ارتجالية تتغير بتغير الأنظمة والحكومات؛ وهي بهذا المفهوم تتطلب وجود سلطة قادرة على إدارة العملية التنموية بكفاءة، ضمن خطة محددة توزع خلالها الأدوار الهامة التي تؤدي إلى تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد والتوزيع العادل للدخول والثروات؛ كما تعني الإدارة الكفاء للتنمية إدارة عملية التغيير الشامل والتطوير المتواصل بغية الارتقاء بمستوى الأداء والإنتاجية والاستخدام الأمثل للطاقات البشرية والإمكانات المادية والمالية لتحقيق أهداف التنمية الفعلية الشاملة.¹

ولعل تنفيذ إستراتيجية التنوع الاقتصادي المفضية إلى التنمية المستدامة يتطلب وجود إدارة ذات كفاءة عالية، وتتضمن العناصر التالية:²

■ إن إدارة التنمية هي نظام إداري متكامل، له جميع المقومات العامة التي يتكون منها أي نظام اجتماعي؛

■ لا بد أن تتولى إدارة التنمية أعمال التحديد والتنفيذ والمراقبة والمتابعة لأعمال التنمية المختلفة؛
■ أن تقوم على أساس من الوعي والعلم من ناحية، والحركية أو الحيوية من ناحية أخرى، وذلك حتى تتمكن من إنجاز عمليات التنمية المختلفة بالاستناد إلى هذين الأساسين اللذان يمثلان أهم مطالب تحقيق التنمية في المجتمع المعاصر.

كما أن هناك جملة من الأمور المتعلقة بإدارة التنمية في الدول النامية عموماً والدول النفطية خصوصاً، لا بد من إعادة النظر فيها بهدف نجاح الإدارة التنموية في القيام بجوهر وظيفتها وأهمها:

■ وظائف الإدارة الراهنة وتوجهاتها، والتي تنتصف بالتضخم في أجهزتها وهيئاتها، ما جعلها جهازاً لإنفاق الأموال أكثر منها استخداماً رشيداً لموارد المجتمع في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية؛
■ الهيكل الإداري وطبيعة العلاقات بين فروعها، وذلك حسب ما تقتضيه الحاجة إلى تمكين الإدارة من القيام بمهام إدارة التنمية وأداء وظائفها.

¹ : صالح صالح، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006، ص112.
² : عبد المعطي عساف، مبادئ الإدارة العامة، دار زهران للنشر، عمان، 2009، ص439.

الفرع الثاني: تأهيل الاقتصاد الوطني لبدأ عملية التنمية المستدامة:

إن تأهيل الاقتصاد الوطني لبدأ عملية التنمية والحفاظ على استمرارها باعتماد إستراتيجية التنوع الاقتصادي، يقتضي العمل على ترسيخ قواعد صلبة، اقتصادية، تكنولوجية، علمية وثقافية، ترتكز على مقومات ذاتية، دائمة ومتجددة.

أولاً: بناء قاعدة اقتصادية صلبة:

يرتكز بناء قاعدة اقتصادية صلبة على إقامة نشاط اقتصادي محلي ومتنوع، تتكامل فيه مختلف القطاعات وتتشابك وحداته، يعتمد على مقومات وإمكانيات ذاتية ومتنوعة، دائمة ومتجددة، ليحل محل النشاط الاقتصادي الأحادي، ويسمح بتنوع القاعدة الإنتاجية السلعية والخدمية، وبما يضمن تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان، توفير مصادر بديلة ومتجددة للدخل، فائض اقتصادي كاف لتمويل الاستثمارات المادية والبشرية اللازمة لاستمرار عملية التنمية مستقبلاً.

وعليه فإن النهوض الاقتصادي من هذا المنطلق، يحتم إقامة سلاسل متكاملة من النشاطات الاقتصادية في إطار جملة من الاستراتيجيات التنموية الفرعية المترابطة، وفي ضوء ما هو متاح من إمكانيات؛ ويشمل بناء القاعدة الاقتصادية الصلبة ما يلي:

1. التنمية الصناعية:

يفسر التصنيع عادة بوصفه عملية تكون فيها حصة الصناعة متزايدة في النشاط الاقتصادي الكلي، وهو يمثل عملية تحويل المواد الأولية إلى سلع مصنعة، استهلاكية وإنتاجية، ومن واقع البلدان المتقدمة فإن التصنيع شرط ضروري للتنمية، وفي نفس الوقت هو مرافق لعملية التنمية الاقتصادية¹، لذلك ليس هناك تنمية دون تحقيق التصنيع، كما أن التصنيع الحقيقي هو الذي يساهم في دفع عملية التنمية، باعتباره قطاعاً ديناميكياً يحرض على تطوير العديد من القطاعات الاقتصادية الأخرى وفي مقدمتها قطاع الزراعة.

وفي هذا الصدد، فإن التصنيع المطلوب انتهاجه في ظل الأخذ بإستراتيجية التنوع الاقتصادي لتحقيق التنمية المستدامة هو التصنيع الذي يؤمن تنوع الهيكل الاقتصادي، وهذا لما تمتلكه الصناعة من روابط قوية ببقية قطاعات الاقتصاد الوطني، ولما تتميز به من خصائص

¹ : مدحت القرشي، مرجع سبق ذكره، ص 169.

مهمة تجعلها القطاع الذي يقود عملية التنمية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن الإنتاجية العالية في القطاع الصناعي تعد عاملاً أساسياً في زيادة الدخل الفردي، كما أن الصناعة التحويلية توفر قائمة كبيرة من الصناعات الممكنة والتي تنتج بكفاءة لإحلال الاستيرادات وزيادة الصادرات أكثر مما تستطيع صناعات المواد الخام تحقيقه لوحدها¹.

2. التنمية الزراعية:

إن المؤيدين لنجاح التنمية الاقتصادية يرون أن قطاع الزراعة جزء من الإستراتيجية العامة للتقدم الاقتصادي، وخاصة في دول العالم التي يكون فيها الدخل منخفض جداً²، وقد أثبتت تجارب العديد من البلدان بأن للزراعة دوراً هاماً في تحقيق التنمية الاقتصادية بشكل عام والتنمية الصناعية بشكل خاص، وذلك استناداً إلى ما يوفره هذا القطاع من موارد مالية ومادية وبشرية... وتكمن مساهمة الزراعة في التنمية الاقتصادية في قيامها بما يلي:

- توفير الغذاء الكافي للسكان، خاصة في ظل معدل النمو الكبير الذي يشهده عدد سكان العالم؛
- زيادة الطلب على السلع الصناعية، مما يؤدي إلى تطوير قطاع الصناعة والخدمات؛
- يقوم القطاع الزراعي بتزويد القطاع الصناعي بالمواد الأولية الزراعية التي تستخدم في الإنتاج الصناعي؛

■ يشكل القطاع الزراعي مصدراً مهماً لرأس المال اللازم لتمويل التنمية، إما من خلال توفير الصرف الأجنبي لاستيراد السلع الرأسمالية التي تحتاجها عملية التنمية والمتأتي من الصادرات الزراعية، أو من خلال الفوائض المالية المحققة على المستوى المحلي، ويرى بعض الاقتصاديين بأن الزراعة كانت أهم مصدر، بل المصدر الوحيد لتوفير رأس المال في الأطوار الأولى للتنمية³. ولما كانت السياسة الزراعية جزءاً لا يتجزأ من السياسة الاقتصادية العامة، وتستمد أهدافها الرئيسية منها وتبحث عن الوسائل والأساليب المختلفة لتحقيق تلك الأهداف، فإن قطاع الزراعة هو قطاع جدير بالاهتمام في إطار إستراتيجية التنوع الاقتصادي لتحقيق التنمية المستدامة، خاصة إذا توفرت له المقومات الأساسية، الطبيعية منها والبشرية والتقنية المناسبة، بالإضافة إلى

¹ : محمد صالح تركي الفريشي، مرجع سبق ذكره، ص297.

² : ميشال تودارو، التنمية الاقتصادية، ترجمة محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود، دار المريخ للنشر، الرياض، 2009، ص400.

³ : Malcolm Gillis, Dwight H.Perkins, Michael Roemer, Donald R.Snodgrass, Développement économique, 2^e édition, Traduction de la 4^e édition américaine par Bruno Baron_Renault, 2004, P552.

وضع السياسات الزراعية الملائمة التي تهدف إلى تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية لهيكل وبنيان القطاع الزراعي، من خلال تبني الخطط والبرامج وسن القوانين التي تنظم عمل هذا القطاع، وبالشكل الذي يجعل منه رائدا في عملية التنمية الاقتصادية وقائدا لها.

3. تنمية قطاع الخدمات:

لقد أصبح قطاع الخدمات، القطاع الرائد والديناميكي في العديد من الدول لاسيما المتقدمة منها، وهذا ما يعكسه النمو الكبير لحجم العمالة في هذا القطاع، مقابل تراجعها في قطاعات الإنتاج المادي (الزراعي والصناعي)، وواكب هذا التحول النوعي زيادة حصة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي، وفي حركة التجارة الدولية.

إن هذا النمو المتسارع لقطاع الخدمات، إن دل على شيء فإنما هو المكانة المتميزة التي أصبح يحتلها هذا القطاع في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، والتي من المتوقع أن تنمو أكثر مع مرور الوقت، وبالتالي فإن تنمية قطاع الخدمات في إطار إستراتيجية التنوع الاقتصادي لتحقيق التنمية المستدامة، يتطلب إحداث تغيير هيكلي في بنيته، وفي الاتجاه الذي يرفع من الوزن النسبي للخدمات الإنتاجية والاجتماعية، التي تنعكس على تنمية قوى الإنتاج والقطاعات الاقتصادية الأخرى، وذلك استنادا إلى الأثر القوي لهذا القطاع على قطاعات الإنتاج المادي الزراعي والصناعي، ويشمل قطاع الخدمات أنشطة كثيرة ومتنوعة، صنفها مجموعة مفاوضات التجارة في الخدمات إلى إثني عشر قطاعا رئيسيا و155 قطاعا فرعيا، على رأسها العمل المصرفي والتأمين والتشييد والمقاولات والخدمات الاستشارية المهنية والصيانة والاتصالات والنقل والسياحة¹، وغيرها، وفي ظل التحرير التدريجي للخدمات، فقد أصبح لزاما على الدول النامية أن تعتمد استراتيجيات جديدة لتطوير هذا القطاع وتفعيل دوره في الحياة الاقتصادية.

¹ : خبابة عبد الله، بوقرة رابح، مرجع سبق ذكره، ص201.

ثانيا: إرساء قاعدة تقنية وعلمية ذاتية:

إن رسم سياسة علمية وتكنولوجية تعكس الأهداف والاستراتيجيات التنموية، تقوم بالأساس على ربط العلم والتكنولوجيا بعملية التنمية وتسخيرها لخدمة أهدافها، ولعل بناء إستراتيجية واضحة المعالم لتطوير القاعدة العلمية والتقنية ينبغي أن يأخذ الأسس التالية بعين الاعتبار¹:

▪ تبني رؤية شمولية في تطوير منظومة العلوم والتقنية والابتكار، تؤدي إلى تآزر مكونات هذه المنظومة، وتتسق خططها وتوثيق روابطها، وتفاعلها مع الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛

▪ تفعيل دور التعليم والتدريب ورفع كفاءتهما اتساعا وتنوعا، بما يتفق واحتياجات التقدم العلمي والتقني المنشود، ويواكب التطورات التقنية العالمية وتحدياتها؛

▪ العمل على تبني اتجاهات رئيسة للبحث العلمي والتطوير التقني، تلبي متطلبات أولويات الأمن الوطني الشامل والتنمية المستدامة؛

▪ العمل على تعزيز وتطوير وتنوع مصادر الدعم المالي المخصص لأنشطة البحث العلمي والتقني والابتكار؛

▪ العمل على نقل وتوطين واستنبات وتطوير التقنية الملائمة لرفع الكفاءة الإنتاجية، وتعزيز القدرات التنافسية لقطاعات الإنتاجية والخدمية؛

▪ دعم ورعاية وتشجيع القدرات البشرية الوطنية للإبداع والابتكار، ورفع كفاءة التنظيم والإدارة في المؤسسات العلمية والتقنية لتتلاءم مع المتطلبات الحالية والمستقبلية للتنمية الشاملة المستدامة.

ثالثا: ربط مخرجات العملية التعليمية باحتياجات التنمية:

إن تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية يتطلب توفير القوى العاملة المؤهلة والمدرية، كأحد العناصر الضرورية لذلك، ومن هنا كان الارتباط الوثيق بين قطاعي التعليم والاقتصاد، ولم يعد ينظر إلى العملية التعليمية على أنها نوع من الخدمات المعرفية فقط، والتي تقدم للناس بمعزل عن العملية الاقتصادية، وإنما أصبح ينظر إليها على أنها مدخل رئيسي لتحقيق التنمية المستدامة، ومن هنا كان لا بد من إجراء تعديلات على هيكل ومحتوى مناهج التعليم في مراحلها المختلفة،

¹ : السياسة الوطنية للعلوم والتقنية في المملكة العربية السعودية، ص4_12، دراسة منشورة على الانترنت على الرابط: <http://www.kacst.edu.sa/ar/research/ast/DocLib/r7.pdf>، تاريخ الإطلاع 2013/03/10.

بهدف تطوير مخرجاته التي تعتبر أهم مدخلات برامج التنمية المختلفة، وتمثل جملة الإجراءات التالية أهم متطلبات إصلاح التعليم وربط مخرجاته باحتياجات العملية التنموية¹:

▪ ضرورة معرفة وتحديد التخصصات المطلوبة والمرغوبة في سوق العمل، خاصة وأن هذا السوق خاضع وبشكل كبير للتطورات التقنية السريعة والمستمرة، بالإضافة إلى التعقيدات المتزايدة التي تتسم بها بيئة المال والأعمال؛

▪ إعطاء وزن أكبر للمهارات والقدرات، مثل مهارات الإلقاء والعرض والقدرة على التعبير والحوار، وإدارة الوقت وتحمل المسؤولية والتفويض وغيرها، وهذه المهارات يجب أن تعطى وزناً أكبر في البرامج الجامعية الأكاديمية؛

▪ إقامة نظام للمعلومات قادر على إعطاء صورة واضحة عن متطلبات سوق العمل، يتم تحديث بياناته بصفة دورية ومستمرة؛

▪ أن يتم تعزيز المعارف والمهارات بخبرات ميدانية، لا أن يكون المخزون النظري لتلك المعارف والمهارات هو ثروة ذلك الخريج ليكتشف في سوق العمل أنها ثروة خاسرة؛

▪ أن تنقل المؤسسات التعليمية الاتجاهات الحديثة في ميدان العمل المتوقع للخريج إلى داخل أروقة المؤسسات التعليمية، لا أن تعيش المؤسسة التعليمية داخل قوقعة وأبراج عاجية فيتخرج منها المتعلم بمهارات يضطر إلى تعديلها وصقلها وتجديدها؛

▪ أن يطور الطالب خلال مسيرته في المؤسسة التعليمية تنمية الضمير العام، لا أن يزيد من نماء الضمير الخاص الذي يجعل العمل يدور في محوره الخاص ولمصلحته والبحث عن مميزات يحصل عليها، وفرص يتخلص خلالها من أداء العمل بالفعالية والكفاءة المطلوبة، وتنمية الضمير العام تتم بالتركيز على الجوانب الوجدانية في تعلم المعارف والمهارات وربطها بتعاليم الدين والقيم الاجتماعية والإنسانية؛

▪ أن يطور المتعلم قيمة العمل وقيمة الوقت وقيمة التكلفة وقيمة المردود وقيمة الهدف.

¹ : منير بن مطني العتيبي، تحليل ملاءمة مخرجات التعليم العالي لاحتياجات سوق العمل السعودي، ص27_28، دراسة منشورة على الانترنت على الرابط: <http://ksu.edu.sa/sites/KSUArabic/Research/ncys/Documents/r415.pdf>، تاريخ الإطلاع 2013/03/10.

رابعاً: تعزيز التنمية الاجتماعية والثقافية:

إن التنمية الاجتماعية والثقافية تهدف إلى تجديد البناء الاجتماعي والثقافي عن طريق عملياتها التغييرية، لتأسيس مجتمع يتميز بخصوصيته الحضارية وهويته الثقافية، اللتان تضمنان الحركية الذاتية والدائمة لمسار بديل للتقدم المضطرد في صناعة الحياة الكريمة الطيبة¹، وعليه فإن توفير البيئة الملائمة التي تسمح بإطلاق التنمية الاجتماعية والثقافية بهذه الصورة لا بد أن تتوفر على الشروط التالية:

■ إعادة الاعتبار للنظم والمؤسسات المستمدة من هوية المجتمع وخصوصيته وظروفه، التي تساعد على توحيد أبناء المجتمع الواحد وتدفعهم إلى التفاهم المشترك، والتعاون في بناء الحياة والعمران؛

■ تجسيد قواعد العدالة الاجتماعية وإعمال مبادئها في الواقع المجتمعي، من المساواة بين الناس، وارتباط المكانة بمقدار الجهد والنفع الذي يقدمه الفرد للمجتمع، وارتباط الكرامة بالاستقامة والأمانة، وتكافؤ الفرص أمام الجميع؛

■ إدارة عملية التنمية الثقافية والاجتماعية بتوفير متطلبات البناء التنظيمي المتكامل والمتفاعل، الذي يهدف إلى تحديد الإستراتيجية الملائمة التي تقوم عليها هذه التنمية، وحشد الإمكانيات المختلفة، بالإضافة إلى الرعاية والتقييم المستمر لأداء الأجهزة الثقافية والاجتماعية، وفتح المجال للطاقات الجادة والمتجددة لإصلاح المؤسسات الثقافية والاجتماعية من أجل تمكينها من القيام بدورها الحاسم في عملية التنمية؛

■ تفعيل دور وسائل الإعلام المحلية في عملية التنمية الثقافية والاجتماعية، من خلال مساهمتها في رفع المستوى الثقافي وتغيير العادات السلبية، وبلورة نسق إيجابي للقيم الاجتماعية.

المطلب الثاني: آليات التنوع الاقتصادي:

ويقصد بها الآليات التي يتوقف عليها نجاح التنوع الاقتصادي، وتختلف هذه الآليات من اقتصاد إلى آخر، وذلك تبعاً للتوجهات الإيديولوجية السائدة، مستوى التقدم الاقتصادي والاجتماعي، طبيعة الظروف والتحويلات الداخلية التي يمر بها الاقتصاد الوطني، وكذلك الظروف

¹ : صالح صالح، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص152.

الدولية المحيطة به والمؤثرة فيه، خاصة ما كان منها في المجال الاقتصادي، وبالتالي فإن تبني آليات معينة لتحقيق التنوع الاقتصادي لا بد أن يكون قد ثبت نجاحها وفعاليتها وكفاءتها في تحقيق التنمية والنهوض الاقتصادي، خاصة إذا توفرت لها الإمكانيات الضرورية المادية منها والبشرية والتقنية، ومن بين تلك الآليات ما يلي:

الفرع الأول: إعادة الاعتبار "الدولة التنموية":

لقد طرحت فكرة الدولة ذات التوجه التنموي في أدبيات التنمية الاقتصادية منذ زمن ليس ببعيد، باعتبارها الجهة التي تستطيع أن تقود عمليات التصنيع بشكل سريع، خاصة عندما تكون في مستويات متخلفة على مضمار التقدم الاقتصادي.

وتعتبر الدولة تنموية، إذا تمكنت من إطلاق عملية تنمية متواصلة، لا تقتصر فقط على معدلات نمو مرتفعة في الناتج المحلي الإجمالي، وإنما تحدث تحولات جذرية في هيكل الإنتاج المحلي، وفي علاقتها بالاقتصاد الدولي، وانطلاقاً من ذلك يتأكد الدور التدخلّي الهام والمحفز للدولة في العملية التنموية، والذي يأخذ شكل التوجيه الاستراتيجي لعملية التنمية، الذي يهدف إلى إحداث تغييرات كبيرة وجوهرية في التركيبة القطاعية للاقتصاد الوطني، تقود إلى تحقيق التنوع الاقتصادي من جهة، ورفع معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي من جهة أخرى.

الفرع الثاني: إقامة شراكة فعالة بين القطاعين العام والخاص:

يعتبر العمل على ترسيخ نظام اقتصادي مختلط، قائم على أساس الشراكة الواسعة والتعاون والتنسيق بين القطاعين العام والخاص، وتحديد أدوار كل منهما في عملية التنمية الاقتصادية، من أهم الآليات التي تدفع بنجاح عملية التنوع الاقتصادي، وذلك بالنظر إلى أن حدوث تفاعل كبير بين القطاعين العام والخاص، وفي مختلف أوجه النشاط الاقتصادي، يؤدي إلى ارتفاع العائد التنموي الديناميكي الناتج عن هذه التفاعلات، خاصة وأن علاقات الترابط والتشابك بين فروع النشاط الاقتصادي في المراحل الأولى للنمو الاقتصادي، تنشأ عادة بين الوحدات الاقتصادية العامة والخاصة، وما بين مختلف القطاعات الاقتصادية، الأمر الذي يقود إلى تعظيم الصلات بين المكونات الاقتصادية التقنية والمؤسسية، التي تربط بين مختلف أجزاء الاقتصاد القومي.

إن القطاع الخاص لا يمكنه أن ينمو ويزدهر إلا إذا كان إلى جانبه قطاع عام قوي، وهذا ما يقتضى¹:

■ إصلاح القطاع العام وتفعيل دوره التنموي: من خلال الأخذ بالأسلوب العلمي في وضع الخطط والبرامج التنموية من جهة، خاصة ما تعلق منها بمشاريع وبرامج البنية التحتية، سواء كانت مادية (كالطرق والمواصلات والمياه والكهرباء...)، أو غير مادية (كالتعليم والتدريب والصحة...)، وفي إدارة مؤسسات الدولة والهيئات التابعة لها والتي تخطط لهذه المشاريع وتقوم بعملية تنفيذها أو متابعتها وإدارتها من جهة ثانية؛

■ دعم ومساندة القطاع الخاص: خاصة ما تعلق بأنواع المساندة التي تعزز توجه هذا القطاع نحو مختلف الأنشطة الاقتصادية، ما ارتبط منها بالإجراءات التحفيزية كتخفيض الضرائب أو الإعفاء منها، تسهيل إجراءات الحصول على القروض البنكية، أو ما تعلق منها بالجوانب التشريعية والإدارية المنظمة لعمل هذا القطاع الخاص.

الفرع الثالث: تفعيل ومتابعة تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي:

ينصرف الإصلاح الاقتصادي إلى ترك إدارة النشاط الاقتصادي إلى قوى السوق، وتقليل التدخل الحكومي، بما يكفل تحسين الكفاءة التخصيصية لموارد المجتمع، خاصة إذا كان الاقتصاد الوطني يعاني من اختلالات كبيرة مثل العجز المستمر في الموازنة، التضخم الجامح، المديونية المرتفعة... ويمكننا تحديد أهم عناصر سياسات الإصلاح الاقتصادي أو التعديل الهيكلي فيما يلي²:

■ إحداث تعديلات في هيكل وملكية وسائل الإنتاج، وتشجيع الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي؛

■ إصدار قوانين تنظم عمل السوق المالية وتداول رأس المال بهدف زيادة فعالية آلية السوق، وتعزيز اتجاه تحديث هيكل الملكية؛

¹ : لطفى طنطاوي، الطاقة لأغراض التنمية المستدامة في المنطقة العربية، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتترول، ص08، دراسة على الانترنت على: <http://www.escwa.un.org/arabic/information/meetings/events/2004/11-12oct/LASFull.pdf> تاريخ الاطلاع 2013/03/11.

² : مصطفى العبد الله الكفري، الإصلاح الاقتصادي والتحول إلى اقتصاد السوق في الدول العربية، الفكر السياسي، دراسة على الانترنت متوفرة على الرابط: <http://www.refnet.gov.sy/booksproject/fikr/17/9islah.pdf>، تاريخ الإطلاع 2013/03/14.

- إجراء تعديلات جوهرية في أسلوب إدارة المشروعات العامة، واعتماد مبدأ التمويل الذاتي لها؛
- تحجيم وظيفة الموازنة العامة كأداة للتوازن الاجتماعي، من خلال تخفيض النفقات العامة وتقليص الدعم، وإطلاق العوامل الاقتصادية وحدها لبلوغ التوازن من ناحية، ولمكافحة التضخم من ناحية أخرى؛
- تسهيل تدفق رؤوس الأموال الأجنبية خاصة ما كان موجها منها إلى تعزيز وتنوع الاقتصاد الوطني.

وبناء على ما سبق تعد برامج الإصلاح الاقتصادي محركا أساسيا لعملية التنوع، وذلك انطلاقا من تفعيل دور القطاع الخاص وزيادة مساهمته في توليد الناتج المحلي الإجمالي من جهة، وتوجيهه إلى مختلف فروع الاقتصاد الوطني من جهة أخرى، كما تؤدي أيضا الإصلاحات المرتبطة بتحرير التجارة وأسعار الصرف إلى رفع حصيلته الإيرادات بالعملات الأجنبية، والتي تعتبر مؤشرا جيدا على نجاح عملية تنوع الصادرات، وبالتالي التنوع الاقتصادي.

الفرع الرابع: تعزيز دور الاستثمار الأجنبي المباشر:

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر من العناصر الديناميكية التي تدفع عملية التنمية الاقتصادية عبر العالم، وعاملا مهما في تنمية الطاقات الإنتاجية وتوسيعها، وزيادة الدخل الوطني وتوسيع الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني، وهو ما جعله ذا أهمية استثنائية بالنسبة للدول التي تعاني اقتصادياتها من محدودية ونقص مصادر تمويل التنمية فيها، على أن يظل ذلك مقرونا بجملة من الإجراءات التحفيزية والتنظيمية التي تسهل تدفق هذا النوع من الاستثمارات فيما بين الدول.

وتبرز أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية المستدامة من خلال العناصر التالية¹:

- يعتبر مصدرا مهما لتمويل التنمية في الدول التي تفتقد المصادر الضرورية لذلك، بسبب ضعف معدلات الادخار المحلي؛
- نقل التكنولوجيا في شكل تنويعات جديدة من مدخلات رأس المال؛
- يساهم في تنمية رأس المال البشري في الدول المضيفة من خلال التدريب والتكوين؛

¹ : نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص469_470.

■ يساعد على الاستغلال الأمثل للموارد المحلية المتاحة (مالية، بشرية، طبيعية...)، وقيام العديد من الصناعات المساعدة التي تمد المشروعات الأجنبية باحتياجاتها، أو الصناعات المكملة لمنتجات المشروعات الأجنبية؛

- يساهم في خلق مناصب عمل جديدة، وبالتالي الحد من البطالة في الدول المضيفة؛
- يساهم في تلبية احتياجات السوق المحلية من السلع والخدمات.

ومما سبق يتضح أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر من أهم مداخل بناء التنوع الاقتصادي، على أن حجم وسرعة تدفق هذا الاستثمار يتوقف بالدرجة الأولى على مدى ملاءمة المناخ الاستثماري في الدول المضيفة.

الفرع الخامس: الاهتمام بفرع الصناعات الصغيرة والمتوسطة:

يمثل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حجر الزاوية في تحقيق التطور الاقتصادي والتصدي للمشاكل الاجتماعية كالبطالة والفقر من جهة، وتوسيع القاعدة الإنتاجية وتحقيق التكامل الصناعي من جهة أخرى، كما أن الاقتصاد التنافسي ذو القاعدة الإنتاجية العريضة لا يقوم فقط على وجود الشركات العملاقة والكبيرة، بل بوجود بيئة جاذبة للأعمال الريادية وتوفر شبكة واسعة وكفاءة من الموردين، والقادرة على تلبية احتياجات الشركات الكبيرة، وغيرها من الأنشطة التكميلية في أي من القطاعات الاقتصادية، وهو ما تقوم به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما يزيد من فرص التنمية وتنوع القاعدة الإنتاجية، وتظهر أهمية هذه المؤسسات كأحد أهم روافد العملية التنموية، ومدخل رئيسي للتنوع الاقتصادي من خلال ما يلي¹:

■ المساهمة في الحد من البطالة بتوفير فرص عمل حقيقية ومنتجة، بشكل مستمر وبتكلفة منخفضة نسبياً إذا ما قورنت بالصناعات الكبيرة؛

■ إن هذه المؤسسات تمثل الركيزة الأساسية التي يعمل من خلالها القطاع الخاص، وبالتالي فإن مساندة هذه المؤسسات تعد تدعيماً لدور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي؛

■ المساهمة في تحقيق إستراتيجية التنمية الحضرية والمكانية، وبالنظر لصغر حجمها فإن بإمكانها التوغل في القرى والأرياف والحد من هجرة سكانها إلى المدن الكبيرة؛

¹ : عبد الستار عبد الجبار موسى، رحيق حكمت ناصر، دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة في تنوع الاقتصاد العراقي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة العاشرة، عدد 2012، 34، ص 21_24، دراسة على الانترنت على www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=66992

- المساهمة في تحقيق سياسة إحلال الاستيرادات، من خلال تصنيع السلع التي يمكن تصنيعها محليا، وبكفاءة مقاربة للسلع المستوردة، بالتالي معالجة اختلال ميزان المدفوعات؛
 - تسهم في تدعيم علاقات التشابك القطاعي في الاقتصاد الوطني، من خلال دعم المؤسسات الكبيرة، عبر توزيع منتجاتها أو إمدادها بمستلزمات الإنتاج، أو من خلال التعاقد معها لتصنيع بعض المكونات، أو القيام ببعض مراحل العملية الإنتاجية اللازمة للمنتج النهائي؛
 - تعمل هذه المؤسسات على زيادة مشاركة المرأة في الأنشطة الإنتاجية المدر للدخل؛
 - تساهم في زيادة الناتج المحلي، وفي تنمية العائد المالي للدولة من خلال اقتطاعات الضرائب، كما تساهم في تعبئة رؤوس الأموال التي كان من الممكن أن تتوجه إلى الاستهلاك، وبالتالي ستؤدي إلى زيادة الاستثمارات؛
 - المساهمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتوطين التقنية الحديثة، وتعزيز وزيادة القدرة التصديرية للمنتجات المحلية.
- من خلال ما سبق يتضح مدى أهمية هذه المؤسسات في الاقتصاد الوطني من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية، وتتضح أهمية وجودها لتحقيق التنويع الاقتصادي من خلال مجالات عملها الواسعة، وفي القطاعات الصناعية والزراعية والخدمية.

المطلب الثالث: معوقات التنويع الاقتصادي:

- إن العراقيل والمعوقات التي تحد من سرعة إنجاز ونجاح التنويع الاقتصادي في الدول ذات الاقتصاديات الأحادية، كالدول النفطية تعتبر بشكل مباشر معوقات تقف في طريق تحقيق التنمية المستدامة في هذه الدول، والتي يقع على عاتقها بذل المزيد من الجهود لتجاوزها، ولعل أهم هذه العراقيل تتمثل فيما يلي¹:
- الافتقار إلى قاعدة تكنولوجية محلية من جهة، وصعوبة نقل وتوطين التكنولوجيا من جهة أخرى؛
 - ندرة الموارد الزراعية وموارد المياه الطبيعية في بعض الدول النفطية، وهو ما حد من نجاح فرص تعزيز دور القطاع الزراعي في بناء التنويع الاقتصادي؛

¹ : اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مرجع سبق ذكره، ص 19-20.

- بعض الدول النفطية تعاني من فقر عام في الموارد البشرية المحلية من جهة (كدول الخليج العربي مثلا)، والإفراط في الاعتماد على العمالة الأجنبية من جهة أخرى، خاصة في ظل الارتفاع الكبير لتكاليفها؛
 - تخلف أسواق رأس المال في الكثير من هذه الدول، مما حد من دورها وإمكانياتها في تمويل مشاريع التنويع ضمن القطاعين العام والخاص؛
 - القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي، والافتقار إلى المناخ الملائم، والضمانات القانونية لهذا الاستثمار؛
 - غياب الاستقرار السياسي في بعض الدول النفطية، ما جعل مسألة الحفاظ على الأمن في بعضها وتأمين الحدود في البعض الآخر، يستنزف موارد مالية ضخمة في بعض الأحيان، والتي كان يمكن استغلالها في تمويل مشاريع التنويع الاقتصادي والعملية التنموية؛
 - تعاني العديد من الدول أحادية الاقتصاد، عدم توافق كبير بين نوعية مخرجات التعليم والتكوين، واحتياجات الاقتصاد الوطني من العمالة.
- إن تنوع أسباب قصور عمليات التنويع في العديد من الاقتصاديات التي تعتمد على قطاع وحيد في إحداث التنمية الوطنية الشاملة، يستدعي حتما العمل على تجاوز هذه المعوقات، من خلال إستراتيجية شاملة، تحقق التنويع الحقيقي الذي يكفل توسيع مجالات توظيف المدخرات التي تحصل عليها هذه الدول، والمتأتية من عملية تصدير الموارد الطبيعية في صورتها الأولية، لإقامة اقتصاد حقيقي وليس صناعات استهلاكية وتجارة واستيراد فقط، والمسؤولية الأولى تقع على عاتق الإدارة التنموية في هذه الدول.

خلاصة الفصل:

ما يمكن استخلاصه في نهاية هذا الفصل، وبعد هذا الطرح النظري المستفيض لكل من التنوع الاقتصادي والتنمية المستدامة، وكذا إستراتيجية التنوع الاقتصادي لتحقيق التنمية المستدامة يتمثل في النقاط التالية:

- يعتبر منظور التنمية المستدامة بديلا موسعا للنماذج التنموية التقليدية، والتي ظهر قصورها جليا بعد التدهور البيئي الخطير الذي شهدته الكرة الأرضية، وذلك على اعتبار أن هذا المنظور الجديد، يأخذ بعين الاعتبار مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية، عند تخطيط وتنفيذ مختلف السياسات والبرامج التنموية، سواء على المستوى الكلي، أو على مستوى وحدات الإنتاج الجزئية، وهذا كله في إطار شراكة عالمية من أجل تنفيذ التنمية المستدامة، وحماية كوكب الأرض من التدهور وصيانة قاعدة الموارد الطبيعية لضمان حقوق الأجيال اللاحقة منها؛

- يعتبر التنوع الاقتصادي في الدول التي تعتمد اقتصادياتها على إنتاج وتصدير سلعة أو مادة أولية واحدة كالنفط مثلا، مدخلا رئيسيا لتحقيق التنمية المستدامة في هذه الدول، وهذا لدوره في تخفيف حدة استنزاف هذه المادة، وما يخلفه من آثار سلبية على البيئة وعلى الأجيال القادمة عبر حرمانها من الاستفادة من هذا المورد في حالة نفاذه؛

- رغم أن التنوع الاقتصادي عملية اقتصادية بالدرجة الأولى، إلا أنه ضرورة حتمية من أجل إشراك جميع الموارد المجتمعية لتجاوز التناقضات والاختلالات الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي يعد التنوع طريقا آمنا لحل كل هذه المعضلات ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي وحتى السياسي، داخلية كانت من خلال تعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الوطني في تلبية احتياجات أفراد المجتمع، أو خارجية من خلال تعزيز الاستقلال الاقتصادي الوطني، والحد من أزماته الناتجة عن التقلبات في الأسواق العالمية لهذه السلعة أو المادة؛

- إن تحقيق كل هذا ينبغي أن يرتكز على برنامج اقتصادي دقيق، شامل ومتكامل، يأخذ بعين الاعتبار جميع مقومات الاقتصاد الوطني وخصائصه، وأهمها الموارد البشرية والمادية المتوفرة، وكيفية تنميتها وتطويرها، ومستوياته التنموية وعلاقاته الخارجية، وهذا بما يُفرضي إلى تعبئة كل الجهود الوطنية وتكثيفها من أجل نجاح التنوع الاقتصادي بالشكل الذي يكفل تحقيق التنمية المستدامة.

الاقتصاديات النفطية وتحديات التنمية

تمهيد:

لعب النفط منذ اكتشافه وإلى يومنا هذا، دورا رئيسيا في تحديد مسار التنمية وطبيعتها في الاقتصاديات النفطية، وتؤكد هذا الدور بشكل أكبر منذ سبعينات القرن الماضي مع بداية ارتفاع أسعار هذه المادة، حيث برزت أهمية النفط كسلعة إستراتيجية، من خلال كونه مادة أولية رئيسية في الصناعة، ولها أثر كبير على مختلف أوجه النشاط الاقتصادي والمالي بفعل كونه مصدرا رئيسيا للدخل في الدول المصدرة له، ما أدى إلى تراكم فوائض مالية كبيرة لديها، كان لها أثر كبير على مجمل القطاعات الاقتصادية كالصناعة والزراعة والخدمات.

وبفعل هذه الأهمية، فقد استحوذت تجارة النفط الخام ومشتقاته على نسبة مرتفعة من التجارة الدولية بين الدول المصدرة والمستوردة له، ما جعل أي تغيير في أسعاره يحدث أثرا كبيرا في الموازين التجارية لهذه الدول، ومن ثم على مستوى الأداء الاقتصادي لها.

كما أضفى النفط خاصية مهمة على الدول المصدرة له، حيث جعل التنمية فيها تعتمد على إيراداته بشكل كبير، فترتب على هذا الدخل الريعي بروز ما يعرف بظاهرة المرض الهولندي، الذي أصاب اقتصاديات الموارد الطبيعية بشكل عام ومن بينها الاقتصاديات النفطية، فكانت له انعكاسات سلبية كبيرة، أدت إلى تراجع القطاعات الاقتصادية التقليدية كالصناعة والزراعة في معظم هذه الدول، خاصة النامية منها، فتحول النفط إلى نقمة، بدلا من أن يكون نعمة أو جسرا حقيقيا لتحقيق التنمية المستدامة فيها، إذا ما تم استغلاله بشكل سليم.

وفي هذا الجزء من الدراسة سيتم التطرق إلى هذه النقاط بشكل من التفصيل، عبر إبراز أهمية النفط في الاقتصاديات النفطية، وكيف انعكست إيراداته عليها، خاصة ما تعلق بإصابتها بالداء الهولندي، ثم كيفية ضمان الاستغلال المستدام لهذا المورد بما يضمن تحقيق التنمية واستمرارها.

وبناء على ذلك فقد تم تقسيم هذا الفصل من الدراسة إلى ثلاث مباحث كالتالي:

المبحث الأول: الاقتصاديات النفطية وأهم التحديات الاقتصادية والبيئية التي تواجهها

المبحث الثاني: الاقتصاديات النفطية والعلّة الهولندية

المبحث الثالث: العلاقة بين النفط والتنمية

المبحث الأول: الاقتصاديات النفطية وأهم التحديات الاقتصادية والبيئية التي تواجهها:

لقد أدى الاعتماد المفرط على النفط كمصدر رئيسي للطاقة في العالم، وكمادة أولية في العديد من الصناعات في الاقتصاديات المتقدمة والنامية على حد سواء، إلى جعل هذا المورد ذا أهمية بالغة بالنسبة لكل الدول المنتجة والمستهلكة، خاصة في ظل تركزه في مناطق معينة من العالم، وبكميات محدودة، وقد نتج عن هذا الدور جملة من الانعكاسات والتحديات ذات الطابع الاقتصادي والبيئي المرتبطة بمدى وفرة هذه المادة، وما يترتب على استغلالها عبر مختلف حلقات سلسلة الإمداد من البحث والتنقيب إلى الإنتاج، الاستعمال والتصدير.

المطلب الأول: هيكل قطاع النفط في العالم:

لقد أظهرت أحداث العقود الأخيرة مدى تأثير هيكل قطاع النفط في العالم بمختلف الظروف المحيطة به، خاصة ما تعلق بالتغيرات التي تحدث في أسعاره، الناتجة عن التغير في كل من الطلب العالمي على هذه السلعة وكذا العرض العالمي منها، وبالسياسات الاقتصادية المتبعة، خاصة من طرف الدول الصناعية.

الفرع الأول: الاحتياطي العالمي المؤكد من النفط وتوزيعه الجغرافي:

يوجد تباين ضئيل في أرقام الاحتياطي البترولي المؤكد التي تنشرها مختلف المصادر، كالوكالة الدولية للطاقة ومنظمة أوبك أو مجموعة برينيث بتروليوم، هذه الأخيرة التي قدرته في سنة 2011 بحوالي 1652,6 مليار برميل، بينما قدرته منظمة أوبك بحوالي 1481,5 مليار برميل، وتجمع جل الدراسات على أن ثلثي هذا الاحتياطي متركز في منطقة الشرق الأوسط، ومما يلفت الانتباه أيضا أن حجم الاحتياطيات العالمية زاد بشكل كبير في بلدان منظمة أوبك على حساب البلدان الأخرى، وهذا خلال العقود الأخيرة، فأصبح هذا الحجم يمثل حوالي 81.2% من إجمالي الاحتياطي العالمي سنة 2012، بعدما كان يمثل 67,7% فقط سنة 1983.

جدول رقم 1.2: تطور احتياطي البترول الخام المؤكد في العالم حسب المناطق الجغرافية (مليون برميل)

2001	1995	1989	1983	السنوات مجموعات البلدان
27 101,1	27 244,6	32400.8	34167.7	أمريكا الشمالية
124 593,0	132 375,7	121498.7	90715.7	أمريكا اللاتينية
81 431,4	58 960,8	59591.8	65255.0	أوروبا الشرقية
19 410,3	20 990,4	16892.1	21984.8	أوروبا الغربية
698 638,3	665 394,4	663348.2	397053.3	الشرق الأوسط
95 876,5	70 877,1	58022.9	57309.4	إفريقيا
39 711,9	35 701,1	33674.6	35382.9	آسيا والمحيط الهادي
1 086 762,6	1 011 544,1	985429.1	701864.8	مجموع العالم
847 883,6	785 065,7	764829.9	475295.0	حصة أوبك
78,0	77,6	77.6	67.7	نسبة الأوبك %
2012	2011	2009	2007	السنوات مجموعات البلدان
28167	25 582	24 021	25 872	أمريكا الشمالية
338114	340 782	248 820	137 422	أمريكا اللاتينية
119881	126 994	126,177	122 519	أوروبا الشرقية
11559	12 648	13 282	15 006	أوروبا الغربية
798832	796 845	752 079	750 619	الشرق الأوسط
130071	128 578	124,171	121,349	إفريقيا
51587	50 097	44,226	40,223	آسيا والمحيط الهادي
1478211	1 481 526	1 332 776	1 213 008	مجموع العالم
1200830	1 199 707	1 064 288	948 058	حصة أوبك
81.2	81	79.9	78.2	نسبة الأوبك %

Source: OPEC, Annual Statistical Bulletin 2004, P.18, et Annual Statistical Bulletin 2012, P.22, Annual Statistical Bulletin 2013,P22. (www.opec.org , consulté le 10/01/2013)

من الجدول أعلاه يمكن ملاحظة ما يلي:

■ أن الاحتياطي العالمي في ارتفاع مستمر، فمن حوالي 700 مليار برميل سنة 1983، إلى أكثر من 1000 مليار برميل سنة 2001، إلى ما يربو من 1500 مليار برميل سنة 2011؛

■ عرفت حصة أوبك من الاحتياطي العالمي المؤكد من النفط ارتفاعا مستمرا، عبر مختلف السنوات المدرجة ضمن الجدول، حيث كانت هذه الحصة تمثل 67.7% سنة 1983، لتشهد ارتفاعا إلى حوالي 78% سنة 2001، ثم حوالي 81.2% من إجمالي الاحتياطيات العالمية سنة 2012؛

■ تحتل منطقة الشرق الأوسط _ دول الخليج العربي وإيران _، المرتبة الأولى في العالم من حيث المناطق الجغرافية التي تضم أكبر نسبة من الاحتياطي العالمي للنفط، وقد بلغت هذه النسبة حوالي 61.9% سنة 2007، ثم انخفضت إلى 54% سنة 2012؛

■ عرفت مختلف المناطق الجغرافية الأخرى والمتمثلة في أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية، وآسيا والمحيط الهادي، وكذا القارة الإفريقية، ارتفاعا مستمرا في حجم الاحتياطيات النفطية لديها، ويعود هذا بدرجة أولى إلى زيادة الاكتشافات النفطية في هذه المناطق الجغرافية، مع محدودية الاستهلاك الداخلي للنفط، إلا ما كان موجها لعملية التصدير؛

■ أما الملاحظة الأساسية والهامة، فهي التراجع الكبير في احتياطيات أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية، وهما المنطقتان الأكثر استهلاكاً للبتروكيمياويات في العالم، فبعد أن كان هذا الاحتياطي مجتمعا لهذين المنطقتين يقدر بأكثر من 56000 مليون برميل سنة 1983، تراجع إلى حوالي 46500 مليون برميل سنة 2001، ثم إلى حوالي 39500 مليون برميل سنة 2012، وهذا بسبب الاستهلاك المكثف لهذا المورد رغم تزايد الاكتشافات.

الفرع الثاني: الإنتاج العالمي من النفط وتوزيعه الجغرافي:

هناك اتفاق بين مختلف الهيئات والمنظمات الدولية والإقليمية المتخصصة على أن مستوى الإنتاج العالمي من النفط لم يتراجع منذ بداية السبعينات، وهو في تطور مستمر، فوفق منظمة أوبك على سبيل المثال، فإن إنتاج النفط الخام في العالم قد ارتفع من مستوى 52,4 مليون برميل يوميا سنة 1983، إلى 65,3 مليون برميل يوميا عام 2001، ثم إلى حوالي 72,5 مليون برميل يوميا في سنة 2012.

والجدول التالي يظهر مختلف الأرقام المتعلقة بتطور الإنتاج العالمي للنفط عبر عدة سنوات.

جدول رقم 2.2: تطور الإنتاج العالمي من النفط حسب المناطق الجغرافية (ألف برميل يوميا)

2001	1995	1989	1983	السنوات
				مجموعات البلدان
7 178.9	7 939.8	8 836.3	9 857.6	أمريكا الشمالية
9 319.0	7 689.3	6 334.3	6 101.2	أمريكا اللاتينية
8 246.9	7 050.3	12 037.7	12 699.5	أوروبا الشرقية
6 033.6	5 812.0	3 896.2	3 357.3	أوروبا الغربية
20 789.7	18 856.3	15 133.7	11 149.8	الشرق الأوسط
6 620.9	6 199.6	5 541.6	4 442.5	إفريقيا
7 123.7	6 774.9	6 004.3	4 798.4	آسيا والمحيط الهادي
65 312.7	60 322.1	57 784.1	52 406.3	مجموع العالم
26 873.5	24 600.8	20 406.3	16 615.6	حصة أوبك
41.1	40.8	35.3	31.7	نسبة الأوبك %
2012	2011	2009	2007	السنوات
				مجموعات البلدان
7812.9	6 916.8	6 577.5	6 452.6	أمريكا الشمالية
9686.8	9 823.1	9 506.8	9 835.9	أمريكا اللاتينية
12670.4	12 653.3	12 396.3	12 005.7	أوروبا الشرقية
2889.9	3 194.8	3 828.8	4 319.8	أوروبا الغربية
24133.4	23 005.8	20 868.5	22 361.6	الشرق الأوسط
8202.7	7 418.9	8 461.0	8 997.6	إفريقيا
7462.5	7 424.1	7 345.8	7 313.9	آسيا والمحيط الهادي
72585.5	70 436.7	68 984.7	71 287.2	مجموع العالم
32424.2	30 121.6	28 927.1	31 123.4	حصة أوبك
44.5	42.8	41.9	43.7	نسبة الأوبك %

Source: OPEC, Annual Statistical Bulletin 2004, P.22; Annual Statistical Bulletin 2012, P.30; Annual Statistical Bulletin 2013, P.30. (www.opec.org , consulté le 10/01/2013)

▪ إن تحليل مستوى الإنتاج من زاوية توزيعه الجغرافي، يبين أن منطقة الشرق الأوسط لا تزال تستأثر بالقسم الأكبر منه، حيث بلغ إنتاج النفط في هذه المنطقة سنة 2001 حوالي 20,8 مليون برميل يوميا، أي حوالي 32% من الإنتاج العالمي، ليرتفع إلى أكثر من 24 مليون برميل يوميا

سنة 2012، وهو ما يمثل حوالي 33% من الإنتاج العالمي الذي بلغ حوالي 72.5 مليون برميل يوميا في نفس السنة؛

▪ ويعزو استحواد منطقة الشرق الأوسط على النسبة الأكبر من الإنتاج إلى امتلاك هذه المنطقة للجزء الأكبر من الاحتياطيات النفطية في العالم، وإلى ضخامة الاستثمارات المتوجهة إلى القطاع النفطي في المنطقة؛

▪ احتلت كل من منطقة أوروبا الشرقية بما فيها روسيا، وكذا منطقة أمريكا اللاتينية المرتبتين الثانية والثالثة على التوالي من حيث حجم الإنتاج النفطي، والذي شهد هو الآخر ارتفاعا في كلا المنطقتين عبر مختلف السنوات، ففي أوروبا الشرقية ارتفع الإنتاج من حوالي 8247 ألف برميل يوميا سنة 2001 إلى 12670 ألف برميل يوميا سنة 2012، بينما ارتفع في أمريكا اللاتينية من 9319 ألف برميل يوميا سنة 2001 إلى حوالي 9686 ألف برميل يوميا سنة 2012؛

▪ عرف حجم الإنتاج النفطي في أمريكا الشمالية تراجعا مستمرا بين سنوات 1983 و2009، وقد بلغ حوالي 7179 ألف برميل يوميا سنة 2001، ليتراجع إلى حوالي 6452 ألف برميل يوميا سنة 2007، ثم سجل ارتفاعا إلى 6917 ألف برميل يوميا سنة 2011، ثم إلى ما يقارب 7813 ألف برميل يوميا سنة 2012. أما حجم الإنتاج في منطقة أوروبا الغربية فقد عرف ارتفاعا مستمرا إلى غاية 2001، أين بلغ حوالي 6033 ألف برميل يوميا، ليسجل بعد ذلك تراجعا ملحوظا، حيث لم يتجاوز 2890 ألف برميل يوميا سنة 2011؛

▪ تمثل منظمة أوبك أكبر تجمع لمنتجي النفط في العالم، وقد بلغ إجمال إنتاج المنظمة حوالي 41.1% من الإنتاج العالمي، لتعرف هذه النسبة ارتفاعا إلى 43.7% سنة 2007، ثم انخفاضا إلى 41.9% سنتي 2009 و2010، لترتفع هذه النسبة إلى 42.8% سنة 2011، ثم إلى 44.5% سنة 2012، وعادة ما يرتبط تذبذب حجم الإنتاج النفطي لمجموعة أوبك بتقلبات الأسعار في السوق العالمية، حيث تعتبر آلية الإنتاج لدى أوبك أهم أداة للتحكم في أسعار النفط في السوق العالمية¹.

¹ : عادة ما تلجأ المنظمة إلى زيادة الإنتاج في حالة ارتفاع الأسعار إلى مستويات قصوى وهذا بغرض دفعها للانخفاض، والعكس في حالة انخفاض الأسعار بشكل كبير.

الفرع الثالث: الآفاق المستقبلية للطلب العالمي على النفط:

إن الارتفاع المستمر في الطلب المستقبلي على النفط، واقع ملحوظ في ظل المعطيات والظروف والخطط المتوفرة، فانطلاقاً التصنيع التي برزت طلائعها منذ مطلع الألفية الثالثة في دول آسيا النامية، ولازالت آفاقها واعدة حتى المستقبل المنظور، تشير إلى أن الحاجة ملحة لزيادة الطلب على الوقود، وتجمع كل التوقعات المستقبلية على أن معدلات النمو الاقتصادي للدول النامية سوف تتجاوز معدلات النمو السكاني بها، مما يعني المزيد من النمو في متوسطات دخول الأفراد، وبالتالي استمرار الحاجة إلى المزيد من النفط، حيث من المتوقع أن يسجل الطلب العالمي على هذه المادة نمواً سنوياً يبلغ 0.9 % خلال الفترة 2010-2030 ليصل إلى 105.5 مليون برميل يومياً عام 2030، وستستحوذ الدول النامية على 36 % من إجمالي الزيادة المتوقعة في الطلب العالمي على النفط¹، وذلك كما هو موضح في الجدول الموالي:

جدول رقم 3.2: التوقعات المستقبلية للطلب على النفط حتى عام 2030 (مليون برميل يومياً)

السنوات	2013	2014	2015
مجموعات البلدان			
الاقتصاديات المتقدمة OECD	45.4	45.4	45.2
الاقتصاديات النامية	38.5	39.6	40.8
الاقتصاديات المتحولة	4.9	4.9	5.0
مجموع العالم	88.8	89.9	91.0
السنوات	2020	2025	2030
مجموعات البلدان			
الاقتصاديات المتقدمة OECD	44.7	44.0	43.1
الاقتصاديات النامية	46.3	51.5	56.8
الاقتصاديات المتحولة	5.2	5.4	5.6
مجموع العالم	96.2	100.9	105.5

المصدر: الطاهر الزيتوني، الآفاق المستقبلية للطلب العالمي للنفط ودور الدول الأعضاء في مواجهته، مجلة النفط والتعاون العربي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، العدد 139، خريف 2011، ص46+ص54.

¹ : الطاهر الزيتوني، الآفاق المستقبلية للطلب العالمي للنفط ودور الدول الأعضاء في مواجهته، مجلة النفط والتعاون العربي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، العدد 139، خريف 2011، ص09، (<http://www.oapec.org>)، تاريخ الاطلاع 2013/01/10.
* : يأتي على رأس هذه الدول كل من روسيا والبرازيل، وبعض دول جنوب شرق آسيا...

إن أهم ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول أعلاه هو الاستقرار شبه التام لمعدل نمو الطلب المستقبلي المتوقع على النفط في مجموعة الدول المتقدمة، والذي سيبقى يتراوح بين 45%، و43% بين سنتي 2014 و2030، ويرجع ذلك أساساً إلى أن هذه الدول قد بلغت مستويات كبيرة من التقدم، هذا من جهة، ومن جهة أخرى قد يعود إلى تطور استعمال مصادر الطاقات البديلة، بينما تستحوذ معظم الدول النامية والمتحولة على النصيب الأكبر من معدل نمو الطلب المستقبلي المتوقع على النفط، حيث يُتوقع أن يرتفع نصيب الدول النامية من الاستهلاك العالمي للنفط من 39.6% سنة 2014 إلى حوالي 56.8% سنة 2030، ونفس الأمر ينطبق على الاقتصاديات المتحولة، والتي ستشهد هي الأخرى نمواً متزايداً في الطلب على النفط، حيث من المتوقع أن يرتفع من 4.9% من إجمالي الطلب العالمي سنة 2014 إلى حوالي 5.6% سنة 2030، ويرتبط هذا الارتفاع في كلا المجموعتين إلى حد بعيد بمراحل التنمية التي تمر بها هذه الدول.

المطلب الثاني: الاقتصاديات النفطية وخصائصها:

لقد ارتبطت الاقتصاديات النفطية بجملة من الخصائص المتعلقة بانعكاسات الاعتماد المفرط على إيرادات النفط في تمويل وتنفيذ أهداف التنمية فيها، وبمجموعة من الآثار على بنية الهيكل المالي والاقتصادي لهذه الدول، ما دفعها إلى اتباع جملة من السياسات الهادفة إلى ضمان استقرار عائدات هذا المورد، لتجنب الانعكاسات السلبية لتقلبات أسعاره على الاقتصاديات الوطنية لهذه الدول.

الفرع الأول: تصنيف الاقتصاديات النفطية:

إن تباين تأثير النفط على النشاط الاقتصادي بين مختلف الدول النفطية، أدى إلى وجود اختلاف في تعريف وتصنيف هذه الدول عن باقي دول العالم، حيث تعتبر بعض الهيئات الدولية أن "الدول النفطية هي تلك التي تتوفر على احتياطات نفطية قابلة للاستغلال، بينما تعتبر جهات أخرى أن الدول النفطية هي تلك التي تقوم باستغلال وإنتاج الثروة النفطية"¹، إلا أن بعض الباحثين يرون أن اقتصار تصنيف الدول النفطية على معياري الوفرة والإنتاج يعتبر غير كاف، حيث أن الاعتماد على معيار الإنتاج سيصنف دولاً مثل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ضمن الدول

¹ : نبيل بوفليج، دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية، الواقع والأفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد غير منشورة، جامعة الجزائر 3، 2010/2011، ص 67.

النفطية، وهذا بالنظر لحجم إنتاجها، رغم أنه لا يكفي لتغطية طلبها من النفط، وعلى هذا الأساس فإن التصنيف الحقيقي للدول النفطية لا بد أن يندرج ضمن المفهوم التالي: "إن الدول النفطية هي دول تتوفر على احتياطات نفطية قابلة للاستغلال، وقدرة إنتاج تمكنها من تغطية طلبها المحلي وتصدير الفائض نحو باقي دول العالم"¹، وعليه فإن الدول النفطية هي تلك المصدرة للنفط. وباعتماد هذا المبدأ فإن عدد هذه الدول يقدر بـ 32 بلداً، (بالإضافة إلى مجموعة أخرى من الدول التي تعتبر صادراتها النفطية ضئيلة جداً)²، يمكن ذكر أهمها فيما يلي:

جدول رقم 4.2: ترتيب أهم الدول المصدرة للنفط في العالم سنة 2012 (الوحدة ألف برميل يوميا)

الترتيب	الدولة	الصادرات	الترتيب	الدولة	الصادرات
01	المملكة السعودية	7557	08	كندا	1757
02	روسيا	5857	09	فنزويلا	1725
03	الإمارات العربية	2657	10	أنغولا	1663
04	العراق	2423	11	المكسيك	1333
05	نيجيريا	2368	12	النرويج	1303
06	إيران	2103	13	ليبيا	962
07	الكويت	2070	14	الجزائر	809

Source: OPEC, Annual Statistical Bulletin 2013, P.49 (www.opec.org, consulté le 15/12/2013)

يظهر لنا الجدول أعلاه ترتيب الدول المصدرة للنفط في العالم لسنة 2012، وهذا حسب ما جاء في النشرة الإحصائية لمنظمة الدول المصدرة للنفط الصادرة خلال سنة 2013، حيث تحتل السعودية المرتبة الأولى بكمية صادرات قدرها 7557 ألف برميل يوميا، ثم تليها روسيا بـ 5857 ألف برميل يوميا، ثم الإمارات العربية بـ 2657 ألف برميل يوميا، واحتلت النرويج المرتبة الثانية عشر بكمية صادرات يومية من النفط قدرها 1303 ألف برميل، بينما احتلت الجزائر خلال نفس السنة المرتبة الرابعة عشر، بحجم صادرات قدره 809 ألف برميل يوميا.

¹ : نفس المرجع، ص 67.
² : هذا حسب ما جاء في النشرة الإحصائية لمجموعة OPEC لسنة 2013، ص 49.

الفرع الثاني: خصائص الاقتصاديات النفطية:

إن التحولات المالية الكبيرة التي شهدتها البلدان النفطية منذ سنة 1973 قد غيرت دور الدولة الطبيعي، وأضفت عليها صفة "الدولة الريعية"، فالبلدان المصدرة للنفط تستفيد من ريع احتكارية ناتجة عن زيادة صادراتها النفطية، ونتيجة للعلاقة العضوية بين الدولة وشركاتها النفطية، فإن الدولة تصبح الوسيط الرئيسي بين قطاع النفط وبقية قطاعات الاقتصاد الوطني، وبعد تجميع الإيرادات تقوم الدولة بتوزيعها عن طريق الإنفاق العام، ونتيجة لكون هذه الإيرادات تمثل نسبة معتبرة من الدخل الوطني فإن تخصيصها على مختلف الاستعمالات الممكنة يحدد معالم التنمية المستقبلية¹.

كما أن هناك جملة من الخصائص المميزة للاقتصاديات النفطية والريعية عموماً يمكن إيجازها فيما يلي²:

- الاعتماد شبه التام على الريع الخارجي كمصدر أساسي للدخل؛
- ضعف هيكل الإنتاج المحلي، والذي يتجلى من خلال هيمنة قطاع النفط على الاقتصاد الوطني مقارنة بالقطاعات الأخرى، وارتفاع نسبة مساهمته في الناتج المحلي للدولة؛
- انفصام العلاقة بين تيار العائدات النفطية التي تؤول إلى حكومات هذه الدول وبين الجهد الإنتاجي للمجتمع ككل، حيث تتحدد هذه العائدات بقوى خارجية ترتبط بالسوق العالمية والطلب على النفط، ومنفصلة عن تكاليف الإنتاج المحلي لهذه السلعة، والتي تعتبر ضئيلة مقارنة بما يتحقق معها من إيرادات؛
- سيطرة العقلية الريعية في النظرة إلى عائدات النفط، وأخطر ما فيها هو النظر للعائد كونه ليس أكثر من رزق أو حظ أو صدفة، وليس جزءاً من نظام إنتاجي، فالعقلية الريعية ترى في الريع عملاً منعزلاً يرتبط بالظروف، وليس حلقة في عملية إنتاجية، وما يرتبط بها من جهد ومخاطر؛
- العلاقة بين الدولة والمجتمع هي علاقة من طرف واحد، فالدولة هي التي تعطي وتوفر كل شيء، وبالتالي فإن هذه العلاقة تتمحور حول مقدار ما يحصل عليه الفرد من مال أو خدمات توفر مالاً؛

¹ : ناجي بن حسين، مرجع سبق ذكره، ص72.

² : سمات الدولة العربية الريعية، مقال على الانترنت على الرابط:

http://www.uobabylon.edu.iq/uobColeges/ad_downloads/6_24416_446.pdf، تاريخ الإطلاع 2013/04/15.

▪ توظيف الربح النفطي في كسب الولاء للنخبة الحاكمة، فالمجتمع المدني قد أسقط مطالبته بالدولة، كما أن الدولة نجحت في التخلص من وشائجها المدنية.

إن الاقتصاد الريعي يتميز بوجود موارد مالية مهمة خارجية وغير مرتبطة بالإنتاج، تؤدي إلى حدوث سلوكيات ريعية غير مشجعة للإنتاج المحلي، وعليه فإن الرهان السياسي والاقتصادي الوطني لهذه الدول، لا يتمثل في السعي نحو تحقيق الفعالية الإنتاجية للحقول النفطية، ولكن يتمثل في التحكم في الربح الناتج عن النفط وفي كيفية توزيعه وتوظيفه بكفاءة عالية.

الفرع الثالث: السياسات النفطية للدول المنتجة للنفط:

عرفت السياسات النفطية للدول المنتجة تطورا تبعا لتطورات السوق النفطية، ويمكن أن نميز في هذا الإطار بين ثلاث سياسات انتهجتها هذه الدول¹:

أولاً: سياسة الدفاع عن الأسعار (1973_1985):

بدأ تطبيق هذه السياسة بداية سبعينات القرن الماضي بعد صدور تقرير نادي روما (حدود النمو)، سنة 1972، والذي أثار قضية البحث عن الحلول، والوفاء باحتياجات المستقبل في ظل زيادة السكان، والنمو الاقتصادي مقابل محدودية الموارد الطبيعية، التي يشكل النفط أهمها، وتقوم هذه السياسة على الحد من المعروض النفطي ليتناسب والطلب عليه، وإعطائه السعر الحقيقي الذي يغطي تكاليف الإنتاج الإجمالية، إضافة إلى عائد يعوض نضوب هذا المورد الحيوي وتلبية المتطلبات المالية للمنتجين.

ثانياً: سياسة الدفاع عن الحصص السوقية (1986_1998):

أدى انهيار أسعار البترول سنة 1986 إلى تخلي دول أوبك عن سياسة تغليب المتطلبات المالية، واتجهت إلى زيادة حصتها في الأسواق النفطية، والتي عرفت انخفاضا كبيرا خلال الفترة 1973_1985، من 56% إلى 29%. وتقوم هذه السياسة على زيادة العرض النفطي إلى مستوى لا تستطيع الدول خارج أوبك الاستمرار في الإنتاج، بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج وتدني الأسعار، فقد عرفت الحقول النفطية في بحر الشمال صعوبات كبيرة في تغطية التكاليف، أين بلغت تكلفة إنتاج البرميل 14 دولارا مقابل 1,5 في الحقول النفطية السعودية، وهذا ما أدى إلى ارتفاع

¹ : وصاف سعدي، بنونة فاتح، سياسة أمن الإمدادات النفطية وانعكاساتها، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في الفضاء الأورو مغاربي، جامعة سطيف، 2008، ص918_919.

صادرات مجموعة أوبك من 8,5 مليون برميل يوميا سنة 1985، إلى 17,5 مليون برميل يوميا سنة 1998، كما ارتفعت حصتها في السوق النفطية من 29% سنة 1985 إلى 42% سنة 1998.

ثالثا: سياسة تثبيت الأسعار:

وتقوم هذه السياسة على إيجاد آلية لاستقرار الأسعار المستهدفة، حيث يتم ضبط العرض النفطي لمجموعة أوبك حسب وتيرة تغير الأسعار ارتفاعا وانخفاضا، وقد انضمت بعض الدول المنتجة للبتروك خارج أوبك إلى هذا الاتجاه مثل النرويج والمكسيك، حيث يعتبر استقرار أسعار النفط في السوق العالمية بما يخدم مصالح الدول المصدرة والمستوردة أحد أهم التحديات العالمية المرتبطة بسوق مصادر الطاقة، خاصة بالنسبة للدول المستوردة النامية، التي لا تستطيع تحمل الارتفاع الكبير لأسعار النفط، والذي قد يؤدي هو الآخر إلى ارتفاع أسعار السلع والمنتجات التي تقوم على استخدام النفط كمادة أولية في العملية الإنتاجية، وبالتالي ارتفاع معدلات التضخم في العالم.

الفرع الرابع: القوة الاقتصادية للنفط وتأثير عائداته على الهيكل المالي والاقتصادي للدول النفطية:

يتمتع النفط عموما بجملة من الخصائص، التي ترفع من قوته الاقتصادية أمام المصادر الأخرى للطاقة، وتعزز أهميته وتأثيره على الهيكل المالي والاقتصادي للدول النفطية.

أولا: العناصر المكونة للقوة الاقتصادية: إن العناصر التي تُكوّن القوة الاقتصادية لأي شيء هي عناصر عديدة في طبيعتها، ومختلفة في مجالاتها وهي تتمثل عموما فيما يلي¹:

1. عناصر ذاتية: أي العناصر المكونة لذلك الشيء والمرتبطة بطبيعته، سواء كانت هذه العناصر مادية أو معنوية، كبيرة الحجم أو صغيرة، ومهما كان شكلها أو لونها؛
2. عناصر موضوعية: وتتعلق بالخصائص التراكمية للعناصر المكونة لذلك الشيء، مثل مدى وفرته بكميات كبيرة أو صغيرة، حجم منفعة، قيمة تكلفته، مكان تواجده، زمن الانتفاع به...

¹ : عماد مطير خليف، القوة الاقتصادية النظرية والعملية للنفط العربي، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاقتصادية للموارد المتاحة، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في الفضاء الأورو مغاربي، جامعة سطيف، 2008، ص886.

وبإسقاط مختلف هذه العناصر على الدول النفطية في العالم، نجد أن نفط الدول النامية وخاصة العربية منها يتمتع بقوة اقتصادية أكبر، وذلك للأسباب التالية:

- ارتفاع نسبة الاحتياطيات في هذه الأقاليم مقارنة بغيرها، وانخفاض نسبة الاستغلال؛
- غالبية حقول النفط في هذه المناطق تقع في اليابسة، وفي مناطق جيولوجية سهلة ورسوبية؛
- لا يحتاج استخراج النفط في هذه المناطق إلى حفر عدد كبير من الآبار (تجمع النفط)، مما يؤدي إلى انخفاض تكلفة الاستخراج، عكس المناطق والأقاليم الأخرى؛
- قرب منابع النفط من سطح الأرض، ما يساعد على تخفيض تكاليف إنتاجه.

ثانياً: تأثير عائدات النفط على الهيكل المالي والاقتصادي للدول النفطية:

إن بناء الاقتصاد المتكامل لأغلبية الدول النفطية يعتمد أساساً على عائدات النفط، ومن هنا تبرز أهميته في التأثير على الهيكل المالي والاقتصادي لهذه الدول، وذلك من خلال خاصة ما تعلق بتوفير رؤوس الأموال وما يترتب على توظيفها من زيادة في النشاط الاقتصادي العام والقيمة المضافة للدخل الوطني¹.

- المساهمة في زيادة الدخل الوطني، من خلال القيمة المضافة العائدة على الصناعة البترولية، سواء المتعلقة بالإنتاج والتصدير، أو الاستعمال في بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى، وما ينتج عنه؛

- يلعب النفط دوراً رئيسياً في تكوين رأس المال اللازم لتمويل التنمية الاقتصادية عبر إيرادات النقد الأجنبي، الناتجة عن عملية التصدير؛

- تشكل مداخيل النفط مصدراً رئيسياً لإيرادات الميزانيات الحكومية في الدول النفطية؛
- يؤدي اكتشاف واستغلال النفط إلى تنشيط القطاعات الاقتصادية الأخرى خاصة الصناعة والزراعة، وما يترتب على ذلك من زيادة الطلب على العمالة.

وخلاصة القول هي أن النفط يشكل مجموعة من المراحل المتكاملة من النشاط المالي والاقتصادي، تدفع كلها نحو تحقيق التنمية الاقتصادية.

¹ : يسري محمد أبو العلاء، نظرية البترول بين التشريع والتطبيق في ضوء الواقع والمستقبل والمأمول، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008، ص103.

الفرع الخامس: العناصر السلبية المؤثرة على القوة الاقتصادية للنفط:

إن العناصر السلبية المؤثرة على القوة الاقتصادية للنفط عناصر عديدة ومختلفة، أبرزها¹:

أولاً: يقتصر استغلال النفط في غالبية الدول النفطية، خاصة النامية منها على عملية الاستخراج والتصدير للسوق الدولية، وليس باستغلال متوازن ومتكامل بين الاحتياطي وعمليات التصنيع والتحويل المتعددة، وهذا ما أدى إلى محدودية العائد الاقتصادي للنفط وعدم تنوعه، بالإضافة إلى عدم استقراره؛

ثانياً: إن فنون وتكنولوجيات استغلال النفط بمختلف أدواته ومعداته وأساليبه الاستخراجية والتكريرية، محتكرة وبشكل كبير من طرف الشركات النفطية العالمية المملوكة للدول المتقدمة، وهذا ما صعب على الدول النفطية النامية الولوج إلى هذه الأنشطة، وإن حدث ذلك فبصورة متواضعة ومحدودة، وهذا العامل أيضا يساهم هو الآخر في إضعاف القوة الاقتصادية لنفط الدول النامية؛

ثالثاً: إن ارتفاع عرض المصادر الطاقوية البديلة للنفط والمنافسة له، لاسيما في المدى الزمني المتوسط والبعيد، يسهم هو الآخر في تراجع القوة الاقتصادي للنفط عبر الزمن، وخاصة لدى الدول ذات الاحتياطات النفطية الكبيرة كالدول العربية؛

رابعاً: ضعف السياسات النفطية الموحدة أو المشتركة بين الدول المنتجة للنفط خاصة النامية منها، وإن وجدت هذه السياسات فإنها لا تنفذ بصورة سليمة وكاملة، مثلما هو حال سياسات مجموعة دول أوبك أو أوابك، وذلك يعود لأسباب عديدة، منها خاصة، تغليب المصالح القطرية والذاتية على المصالح الإقليمية أو الدولية المشتركة من جهة، وتغليب المصالح العاجلة والآنية على الإستراتيجية من جهة أخرى.

المطلب الثالث: أهم المشاكل والتحديات الاقتصادية والبيئية التي تواجه الدول النفطية:

تعاني الدول النفطية العديد من المشاكل ذات طابع الاقتصادي، وأخرى ذات طابع اجتماعي، إلا أن بروز وتغلغل هذه المشاكل في هذه الاقتصاديات يتباين حسب المستوى الاقتصادي والاجتماعي للدولة، ومدى قدرتها على التصدي لهذه المشاكل.

¹ : عماد مطير خليف، مصدر سبق ذكره، ص888_889.

الفرع الأول: المشاكل والتحديات ذات الطابع الاقتصادي:

تتمثل أهم المشاكل والتحديات الاقتصادية التي تواجه الدول النفطية، وخاصة النامية منها فيما يلي:

أولاً: تقلبات أسعار النفط: في شهر جانفي سنة 2000 كان سعر برميل النفط \$24، وفي جوان 2008 كان سعر برميل النفط \$126 (معدل شهري)، وفي نهاية نفس السنة بلغ \$33، وهو تغيير كبير وانخفاض سريع جدا في السعر، ثم إلى \$120 تقريبا في بداية أبريل 2011، وعليه يمكن القول أن سوق النفط العالمية هي الأكثر تقلبا، والتحول المفاجئ في الأسعار وما يليه من ازدهار وكساد في الدورات الاقتصادية، أشياء يصعب على صناع القرار إدارتها بفعالية، حيث يمارس قلب الأسعار تأثيرا سلبيا كبيرا على نظام الموازنة والرقابة على المالية العامة للدولة، وعلى مساعيها في مجال التخطيط، كما يؤثر سلبا على فعالية الاستثمار وتحسين توزيع الدخل والحد من الفقر¹، وبالتالي فإن انخفاض أسعار النفط سيؤثر تأثيرا كبيرا على الاقتصاديات النفطية خاصة النامية منها، وتتمثل العوامل الأساسية التي تؤثر في تقلبات أسعار النفط فيما يلي²:

- النمو غير المتوقع في الطلب العالمي على النفط، فمنذ سنة 2000 زاد الاستهلاك اليومي العالمي للنفط بأكثر من 11 مليون برميل يوميا، حيث انتقل من 76,78 مليون برميل إلى 87,99 مليون برميل يوميا، مدعوما بطلب متزايد من الهند والصين، هذه الأخيرة التي بدأت تكوين احتياطات (مخزونات) إستراتيجية؛
- مشكلات التكرير، حيث تعمل مصافي التكرير المتوفرة _بعدد محدود جدا_ في العالم وخصوصا في الولايات المتحدة الأمريكية بأقصى طاقتها وتلقى صعوبات كبيرة في تلبية الطلب على بعض المشتقات خصوصا البنزين؛
- تراجع المخزونات النفطية في البلدان الغربية؛

¹ : Terry Lynn Karl, Comprendre la « malédiction des ressources », Le Pétrole: lever la malédiction des ressources naturelles, Guide de l'énergie et de développement à l'intention des journalistes, Open Society Institute, New York, 2005, p24, Document Internet sur <http://archive.revenuewatch.org/reports/072305fr.pdf>

² : محمد رمضان، تقلبات أسعار النفط ولجنة الموارد والحاجة إلى الميزانية الصفرية، أبحاث مجموعة Senyar Capital، جويلية 2012، على الرابط: <http://blogs.mubasher.info/sites/default/files/oilpricebhvr.pdf>، تاريخ الإطلاع 2013/05/10، ص4.
- مدحت العراقي، ارتفاع أسعار النفط. الأسباب. التداعيات. التوقعات، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 08، جويلية 2006، ص18_19.

■ التقلبات الجيوسياسية، الكوارث الطبيعية والركود الاقتصادي، وهي أحداث يصعب التنبؤ بها؛

■ دور المضاربين في السوق النفطية، والذين يعملون على دفع الأسعار دائما إلى الأعلى؛

ثانيا: تقلبات سعر صرف الدولار: إن النفط يُسَعَّر بالدولار الأمريكي ذي القيمة المتقلبة ارتفاعا وانخفاضا، مما ينعكس سلبا على حجم الإيرادات النفطية، فيعرض الاقتصاد إلى تقلبات واسعة، خاصة إذا علمنا أن سعر صرف الدولار نفسه في أسواق الصرف العالمية هو أداة من أدوات السياسة الاقتصادية الخارجية الأمريكية، بالإضافة إلى أن تسعير النفط يتم في كثير من الأحيان بقرارات سياسية أكثر منه تبعا لقوى العرض والطلب في السوق¹؛

ثالثا: للطلب على النفط علاقة مباشرة بمعدلات النمو الاقتصادي في الدول الصناعية والدول النامية على السواء، وبالتالي فإن احتمالات الانتعاش أو الركود الاقتصادي ستعكس على احتمالات زيادة أو انخفاض الطلب على النفط، ومن ثم على النشاطات الاقتصادية في الدول المصدرة له، وقد اتخذت هذه العلاقة مسارات مختلفة إلى حد ما خلال العقود الأخيرة، وذلك بناء على معدلات أسعار النفط من جهة، وعلى أنماط الاستهلاك وترشيده في الدول المستهلكة من جهة أخرى²؛

رابعا: إن صناعة النفط تتطلب رؤوس أموال ضخمة للاستثمار في عمليات التنقيب والاستكشاف، وبالتالي ارتفاع عامل المخاطرة المالية المرتبطة بعمليات التنقيب والحفر خاصة في ظل تناقص الاحتياطي النفطي العالمي نتيجة الاستنزاف الكبير له؛

خامسا: استمرار الاعتماد على "نموذج الميزة النسبية" في الإنتاج والتصدير، فقد كان ولازال التركيز على إنتاج وتصدير النفط الخام في معظم الاقتصاديات النفطية النامية هو السمة الغالبة لها، وأصبح اعتماد هذا النموذج عبئا على صعيد نمطي الإنتاج والاستهلاك، وعلى التوجه الاقتصادي للدولة، وإدارة الحكم وخلق فرص العمل؛

¹ : مصطفى بودراما، التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في الفضاء الأورو مغاربي، جامعة سطيف، 2008، ص1067.

² : جميل طاهر، النفط والتنمية المستدامة في الأقطار العربية: الفرص والتحديات، الموسوعة الجغرافية، ديسمبر 1997، مقال منشور على الإنترنت على الرابط: <http://www.4geography.com/vb/showthread.php?t=8896>، تاريخ الإطلاع 2013/05/10، ص31.

سادسا: تنوع نسبي للاقتصاد باتجاه قطاعات غير منتجة: يبرز هذا التنوع بشكل خاص في قطاع الخدمات مثل تجارة الجملة والتجزئة، الخدمات المصرفية (الضعيفة أساسا)، والمضاربة بالأسهم والعقارات، وهذه الاتجاهات تعطي انطبعا ظاهريا بالرفاه، ولكنها في الحقيقة تعمق الأزمة الهيكلية في اقتصاديات هذه الدول، لكون هذه القطاعات تعد قطاعات طلب لا عرض¹؛

سابعا: ضريبة الكربون:

حيث يعتبر البترول من أكثر السلع تعرضا لفرض الضرائب بهدف الحد من التلوث، سواء على شكل بترول خام أو منتجات مكررة، أو حتى على الاستهلاك للحد من هذا التلوث أو تخفيض نسبه، ويبلغ متوسط هذه الضرائب ثلاثة أضعاف تكلفة البترول الخام في دول الإتحاد الأوروبي، وضعفين في اليابان، وحوالي 65% في الولايات المتحدة الأمريكية². إن فرض هذه الضرائب من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع سعر البترول، وبالتالي التفكير في إيجاد مصادر طاقة بديلة له ما يؤدي إلى انخفاض الطلب عليه، وهو تحدي يواجهه الدول النفطية خاصة ذات الاحتياطات الكبيرة؛

ثامنا: إن النفط مادة ناضبة، وبالتالي لابد من الاستثمار في المصادر البديلة للطاقة من جهة، ولابد من بناء اقتصاديات متنوعة في الدول النفطية، تحل محل قطاع النفط في توفير الإيرادات المالية اللازمة للدولة لتمويل نفقاتها المختلفة.

الفرع الثاني: المشاكل والتحديات ذات الطابع البيئي:

تعاني الدول النفطية من مشاكل بيئية واضحة مرتبطة بمختلف مراحل إنتاج النفط بدءاً من الاستكشاف والتنقيب وصولاً إلى مرحلة الشحن والتوزيع، ولعل أهم هذه المشاكل ما يلي:

¹ : مثنى عبد الإله ناصر، تقييم السياسات الاقتصادية المتبعة في الدول العربية النفطية قبل الأزمة المالية وخلالها، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة الفاتح، ليبيا، ص220_219، على الرابط (<http://economicat.com/forums/viewtopic.php?f=71&t=2158>)، تاريخ الاطلاع 2013/05/10.

² : جميل طاهر، مرجع سبق ذكره، ص32.

أولاً: مشكلة إحراق الغاز الطبيعي:

مع ارتفاع أسعار النفط وزيادة الوعي البيئي بدأ العالم ينظر نظرة مختلفة لموضوع إحراق الغاز، فكل متر مكعب من الغاز الذي يتم إحراقه يولد 2 كيلوغرام من ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي.

ولسنوات عديدة ظلت صناعة البترول تتنازل من أجل الحد من الممارسة التقليدية لحرق الغاز الطبيعي الذي يخرج من باطن الأرض مع النفط الخام*، ولقد انحسرت هذه الممارسة المثيرة للجدل في بقاع مختلفة من العالم، بفضل جهود بعض الدول والشركات المنتجة للنفط، وذلك من خلال استعمال هذا الغاز في الأنشطة المعروفة كالتدفئة والطهي، رغم ارتفاع تكلفة ذلك بفعل تواجد حقول النفط في مناطق بعيدة عن التجمعات السكانية، أو إعادة حقنه في باطن الأرض رغم ما يكتنف هذه العملية من مخاطر أمنية كبيرة. لكن رغم ذلك ستظل هناك حاجة إلى حرق كميات لازمة من هذا الغاز المنبعث مع النفط وذلك لأغراض السلامة كالتخلص من الضغط الزائد¹؛

ثانياً: وحل الحفر:

ويمثل المصدر الرئيسي للتلوث أثناء عمليات التنقيب، حيث عند الانتهاء من أعمال الحفر المستمر فإن الحاجة تدعو إلى التخلص من 400 طن/سنة من هذا النوع من الوحل من منطقة الحفر الواحدة، أما خلال عمليات الإنتاج فإن المصدر الرئيسي للتلوث هو المياه المنتجة مع النفط، والتي يجب إزالتها قبل نقل النفط إلى خطوط الأنابيب، وأغلبها يحقن داخل آبار للطرح، أو يعاد استعمالها لتنشيط استعادة النفط، وهو ما يؤدي إلى تلويث المياه الجوفية والتربة²؛

ثالثاً: مشكلات نقل النفط: الأنابيب والمصافي:

يمكن للأنابيب المستخدمة في نقل النفط أن تسبب أذى بيئياً خطيراً، فرغم أنها تُدفن أحياناً تحت الأرض، إلا أن وضعها فوق الأرض أقل تكلفة، وهي الممارسة الشائعة جداً في البلدان النامية، ما يجعل هذه الأنابيب أكثر خطراً على البيئة، إما بسبب وجود خلل في الصمامات، أو بسبب تأكلها بفعل الصدأ، إذ أن أكثر من نصف حوادث التسرب من الأنابيب يحدث بسبب عيوب

* : تقوم الطريقة التقليدية لحرق الغاز المنبعث مع النفط على إقامة مداخن خاصة فوق الآبار والمصافي النفطية وإضرام النار في فوهتها.
1 : غربي هشام، محمد مداحي، في ظل التحديات البيئية: الدول النامية النفطية بين المسؤولية الاجتماعية والمسؤولية التنموية، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، جامعة بشار، 15/14 فيفري 2012، ص 4_6.
2 : رحمان أمال، النفط والتنمية المستدامة، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 4، كلية الاقتصاد، جامعة ورقلة، ديسمبر 2008، ص 182.

بنيوية، فتؤدي هذه التسربات إذا كانت من أنابيب مكشوفة إلى تلوث الأرض والمياه السطحية، في حين تؤدي التسربات من الأنابيب المغمورة، والتي يصعب اكتشافها، إلى تلوث المياه الجوفية، كما يمكن للتشققات في الأنابيب والتسربات أن تؤدي إلى حرائق وانفجارات خطيرة¹؛

كما تصدر مصافي النفط أيضا كميات كبيرة من ملوثات الهواء، كالمركبات العضوية الطيارة، كالبنزين المسبب للسرطان ومواد كيميائية يمكن أن تسبب الربو عند حد معين ومشاكل في نمو الأطفال، ويمكن أيضا لعملية التكرير أن تؤدي إلى إطلاق ثاني أكسيد الكبريت، وهو عامل أساسي في تشكيل الأمطار الحمضية.

1: David Waskow et Carol Welch, Impacts de l'exploitation pétrolière sur l'environnement, les conditions sociales et les droits de l'homme, Le Pétrole: lever la malediction des ressources naturelles, Guide de l'énergie = et de développement à l'intention des journalistes, Open Society Institute, New York, 2005, p124_126, Document Internet disponible sur le site <http://archive.revenuewatch.org/reports/072305fr.pdf>, consulté le 10/05/2013.

المبحث الثاني: الاقتصاديات النفطية واللعنة الهولندية:

قبل ألفي عام اعتبر الكاتب الروماني "بلييني الأكبر": "أن اللعنتين الكبيرتين على الحضارة تتمثلان في الذهب والفضة، فهل يجب إضافة النفط والغاز؟"¹.

إن من المميزات الغربية للثروة النفطية، هي أنها تحوّل أحيانا دون قدرة البلدان على إنضاج اقتصادياتها، ما لم تتم إدارتها بشكل جيد، ومعني بالنضوج توفر القدر الكافي من التنوع الكفيل بتحمل الصدمات التي تتعرض لها بعض قطاعات الاقتصاد نتيجة لما تعرفه التجارة العالمية من تقلبات، خاصة في سوق النفط، فاكتمسب النفط بذلك قدرة كبيرة على إعاقة التنمية الاقتصادية، فاستحق تسمية خاصة، هي لعنة الموارد، أو الداء الهولندي، والذي ارتبط باكتشاف هولندا للغاز الطبيعي في بحر الشمال في الخمسينات من القرن العشرين وما كان له من تبعات سيئة على اقتصاد هذا البلد.

المطلب الأول: لعنة (نقمة) الموارد الطبيعية والداء الهولندي:

هناك انطباع سائد في المجتمعات النامية عموما تنتظر فيه للثروات الطبيعية، وبالأخص النفطية منها، على أنها مورد رئيسي للثروة ولتمويل عملية التنمية، وبأن شح هذه الموارد هو نوع من الضيم الطبيعي يُصعّب كثيرا من الأفق الاقتصادي للبلد.

يبدو الأمر بسيطا، فتوفر ثروات طبيعية سهلة الاستثمار ولها عوائد ضخمة ومستمرة على أمد طويل نسبيا، هو أمر مُحبّبٌ وسوف يأتي بنتائج إيجابية، لكن بقدر ما يبدو الأمر صحيحا بحكم البدهة، فهو ليس كذلك على مستوى التجربة الواقعية الطويلة، فالعديد من الدول ذات الموارد الطبيعية الوفيرة عانت مريرا من تدهور معدلات النمو والدخل، وتعطلت فيها عملية التنمية، وعانت من الكثير من الأمراض السياسية والاجتماعية، إنها فعلا مفارقة: الوفرة والفاقة، الثروة والتخلف،
الفرع الأول: مفهوم لعنة الموارد:

لقد أثبتت تجربة العقود الماضية أن تصدير النفط فقط ليس كفيلا لوحده بتحويل البلدان الفقيرة إلى بلدان مزدهرة خلال جيل واحد، ففيما مضى كان الكثيرون يعتقدون أن النفط سوف يجلب معه الغنى والتنمية، إلا أن توقعاتهم لم تكن صحيحة، حيث كانت نتائج التنمية غاية في

¹ : إيباد الكيلاني، لعنة النفط، دراسة منشورة على الانترنت على الرابط <http://www.iraqhurr.org/content/article/1680700.html>، تاريخ الإطلاع 2013/05/20.

السلبية تمثلت في ببطء النمو الاقتصادي، وضعف التنوع الاقتصادي، وتدني مؤشرات الرفاه الاجتماعي، والآثار المدمرة للبيئة على المستوى المحلي، والفساد المستشري والحكم الفاسد، وانتشار الصراعات والحروب.

كما أن الطبيعة الشديدة التقلب في أسواق النفط غالباً ما توقع الدول المصدرة له ضحية انهيارات مفاجئة في معدل دخل الفرد وتراجع كبير في معدل النمو، إن هذه النتائج السلبية المثيرة للدهشة في البلدان المعتمدة على النفط والمعادن هي ما يسمى "لعنة الموارد".

فالمقصود بلعنة الموارد في أضيق مفاهيمها هو إذن: "التناسب العكسي بين زيادة الاعتماد على الموارد الطبيعية من جهة، ومعدلات النمو الاقتصادي من جهة أخرى"¹، وظهور نتائج سيئة للتنمية.

وتشير دراسات حديثة عديدة إلى أن أداء البلدان النامية الغنية بالموارد كان أضعف من نظيره في البلدان الفقيرة للموارد، خاصة في البلدان التي تعتمد ثروتها على الموارد النفطية والمعدنية، رغم أنها تمتلك قدرة استيراد واستثمار عالية.

كما أنه من المفيد توضيح ما لا ينطبق عليه هذا المصطلح:

■ لعنة الموارد لا تعني أن وفرة الموارد الطبيعية تتعكس بالضرورة سلبيًا على التطور والنمو الاقتصادي، فعلى العكس هناك أمثلة تاريخية قوية على التنمية الناجحة المعتمدة على الموارد، كالولايات المتحدة الأمريكية (التي كانت اقتصاداً رائداً في المعادن وتحولت إلى اقتصاد رائد في التصنيع)، وكندا وأستراليا وتشيلي والنرويج؛

■ كما لا تعني لعنة الموارد مجرد امتلاك البلد لمخزون من البترول أو المعادن، بل تعني بالأحرى البلدان التي تعتمد إلى حد بعيد على إيرادات النفط، ويتم قياس هذا الاعتماد عادة بمدى سيطرة الصادرات النفطية على بقية الصادرات، (عادة من 60% إلى 90% من إجمالي الصادرات).

الفرع الثاني: مفهوم الداء الهولندي:

الداء الهولندي ظاهرة اقتصادية تصيب عادة الاقتصاديات الريعانية، أي تلك التي تعتمد على مورد طبيعي، وقد سمي بهذا الاسم في مقال نشر بمجلة "The economist" البريطانية عام

¹ : Terry Lynn Karl, op.cit, p23.

1977¹، وقد استخدم تعبير "الداء الهولندي" في الأصل لوصف الأضرار الاقتصادية التي لحقت بهولندا على إثر اكتشاف حقل "غرونينغن" الكبير للغاز الطبيعي في بحر الشمال عام 1959، وطفرة الموارد التي حصلت بين الستينات والثمانينات، وجلبت موارد ضخمة لهذا البلد ودعمت نمو الإنفاق العام فيه، كما سببت ارتفاعا حقيقيا في سعر صرف العملة الهولندية بفعل الطلب المتزايد على الغاز الهولندي، ونتيجة لهذا الارتفاع تراجعت القدرة التنافسية للصادرات من السلع الأخرى، وانكشفت قطاعات تجارية أخرى في الاقتصاد إلى حد أدى إلى تقلص قطاع الصناعة التحويلية وإضعاف جانب التصنيع ككل في الاقتصاد، وعلى هذا يمكن تعريف الداء الهولندي اقتصاديا على أنه: "مفهوم يوضح العلاقة الظاهرة بين اكتشاف الموارد الطبيعية وانخفاض الإنتاج بالقطاع الصناعي"².

لكن ما يمكن ملاحظته هو أن الظاهرة ذاتها قديمة ومتكررة، حيث حدثت في القرن السادس عشر بعد اكتشاف الإسبان للأمريكتين، وترحيل كميات كبيرة من الذهب والفضة من حضارة الآزتك في المكسيك إلى إسبانيا (بما عرف بلعنة مونتيوزوما)، كما رصدت في القرن التاسع عشر في استراليا، وتكررت مؤخرا في عدد من الدول النفطية، منها المكسيك وكازاخستان وروسيا، ودول صناعية متقدمة مثل بريطانيا، والنرويج بعد اكتشاف واستغلال نفط بحر الشمال في السبعينات من القرن الماضي، وكذلك في دول الخليج العربي وبعض الدول الإفريقية.

لقد أدى تصدير النفط إلى رفع أسعار صرف العملات المحلية في الدول النفطية، مما جعل الصادرات الأخرى غير منافسة عالميا، والواقع أن الصادرات النفطية تسد الطريق في وجه القطاعات المصدرة الواعدة الأخرى، لاسيما الزراعة والصناعة، مما يجعل من الصعب تنويع الاقتصاد، وكرّد على ذلك يتبنى صناع القرار سياسات حمائية للحفاظ على النشاطات الاقتصادية التي يزداد موقفها التنافسي ضعفا، واضعين العبء المالي على قطاع النفط، وعندما تصبح الزراعة والصناعة معتمدة على التحويلات التي تأتيها من النفط فإن الاعتماد على النفط يتزايد، وتغيب حوافز العمل على توظيف رأس المال بفاعلية أكبر، ومع الزمن قد نصل إلى فقدان التنافسية على نحو دائم³.

¹ : عبد المحمود محمد عبد الرحمن، مصيدة الموارد -الداء الهولندي-، دراسة منشور على الانترنت على الرابط:

http://abdel-mahmoud.blogspot.com/p/blog-page_9.html، تاريخ الإطلاع 2013/05/07، دون صفحة.

² : محمد رمضان، مرجع سبق ذكره، ص8.

³ : Terry Lynn Karl, op.cit, p24.

الفرع الثالث: تفسير لعنة الموارد وإثبات وجودها:

لقد ساهمت جملة من الآثار والانعكاسات المترتبة على اكتشاف وتصدير الموارد الطبيعية إلى تراكم جملة من المبررات التي تدفع إلى الجزم بوجود هذه الظاهرة.

أولاً: تفسير لعنة الموارد:

يمكن تفسير لعنة الموارد أو الداء الهولندي من خلال تتبع مختلف المراحل التي يمر بها الاقتصاد الوطني من اكتشاف المورد، وصولاً إلى تفاقم الداء في مراحلهِ الأخيرة وذلك كما يلي¹:

- مع اكتشاف المورد الطبيعي الجديد (النفط، الغاز الطبيعي، الذهب)، تتزايد الإيرادات المتأتية من هذا المورد، وتطغى صادراته على هيكل الصادرات؛
- ترتفع قيمة العملة المحلية ويتحسن سعر صرفها الاسمي، نتيجة لارتفاع العوائد من العملات الأجنبية، وزيادة المعروض منها بسبب زيادة صادرات المورد المكتشف،
- تؤدي زيادة حجم العملات الأجنبية كذلك إلى توسع القاعدة النقدية في الاقتصاد المحلي عبر تحويل العملات الأجنبية إلى عملة محلية، ما ينجم عنه ارتفاع الأسعار المحلية (التضخم)، ومن ثم ارتفاع السعر الحقيقي للعملة المحلية أكثر،
- يتبع ذلك أن يدخل الاقتصاد في حلقة مفرغة تتراجع فيها الصادرات التقليدية وعائداتها، بسبب فقدانها التنافسية الناجم عن ارتفاع سعر صرف العملة المحلية، ومن ثم زيادة تكاليف الإنتاج؛

■ تصبح الواردات أرخص ويتزايد الطلب عليها بما يُفاقم من عجز الميزان التجاري والحساب الجاري وميزان المدفوعات؛

■ يحجم الكثير من المستثمرين الأجانب عن القيام باستثماراتهم في هذه الدولة لتراجع العائد منها مقوماً بالعملة الأجنبية، وارتفاع تكلفة الإنتاج، كما تنزح العملة الأجنبية الموجودة في البلاد عبر التحويلات للخارج هرباً من المزيد من تدني قيمتها مقابل العملة المحلية؛

■ تتزايد البطالة الناجمة عن التغير القطاعي في الهيكل الإنتاجي للاقتصاد، وتحوُّله من اقتصاد "زراعي/ صناعي"، يستوعب أعداداً كبيرة من العاملين إلى اقتصاد "خدمي/نفطي"، قليل

¹ : عبد المحمود محمد عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره، دون صفحة.

الاستيعاب، وغير قادر على خلق وتوفير فرص عمل كافية للباحثين عن العمل، كما يستمر التراجع في القيمة الحقيقية للأجور والدخول، وبالتالي قوتها الشرائية بسبب تسارع وتيرة التضخم؛

- باختصار يتأثر الاقتصاد ككل سلبا بسبب تراجع الصادرات التقليدية وفقدانها للتنافسية، وارتفاع مستوى الواردات وتفاقم العجز التجاري، وتحجيم الاستثمار، ويتراجع معدل نموه عما يجب أن يكون عليه، ويرتفع معدل البطالة.

ثانيا: بعض الدراسات التي أثبتت وجود الظاهرة:

هناك مجموعة من الدراسات التي قام بها جملة من الباحثين المختصين، والتي أثبتت حقيقة وجود ما يعرف بالداء الهولندي، وظاهرة لعنة الموارد التي تصيب الاقتصاديات التي تعتمد أساسا على مورد طبيعي وحيد لتحريك الاقتصاد، ومن بين هذه الدراسات:

- دراسة لـ "غوبيند نانكاني" *Gobind Nankani سنة 1979، أكد فيها أن الاقتصاديات التي تملك ثروة معدنية تسجل أداء ضعيفا في القطاع الزراعي، وتتوسع الصادرات، واستقرار الإيرادات، كما أن أداءها ضعيف في معالجة التضخم، وفي الادخار، وتعاني من البطالة والدين الخارجي، وذلك مقارنة بالاقتصاديات التي لا تملك ثروة طبيعية؛

- كما أكد أيضا كل من "ساكس Sachs" و "وورنر Warner" ** في دراسة لهما سنة 2000، تناولت تجارب النمو في عدد كبير من البلدان التي تتمتع بوفرة الموارد الطبيعية بين سنتي 1970-1990، أن وفرة الموارد تتناسب عكسيا مع معدلات النمو؛

- في 2004 أصدر "إريك نيوماير Eric Neumayer"¹، دراسة تناول فيها نمو الدخل الفعلي (نمو الناتج المحلي الإجمالي مطروحا منه استهلاك رأس المال الطبيعي والمنتج)، ورأى أنه يتناسب عكسيا مع وفرة الموارد.

إن التساؤل الهام الذي يثيره الاقتصاديون بعد ثبوت نظرية "لعنة الموارد" يتعلق بسياسات الدول المصدرة للموارد تجاه هذه الموارد، وكيفية استخدامها لتحقيق التنمية الاقتصادية المتوازنة

* غاني الجنسية، وهو يشغل حاليا منصب المدير التنفيذي لمركز النمو الدولي في لندن، ورئيس المجلس الاستشاري الاقتصادي في غانا.
** Jeffrey Sachs: اقتصادي أمريكي، وهو حاليا مستشار لدى الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون. Andrew Warner: اقتصادي أمريكي، قسم تقييم العمليات، مجموعة البنك الدولي.

1 : Eric Neumayer, Germany economist, Does the "resource curse" hold for growth in genuine income as well, London School of Economics and Political Science, 2004, Document Internet disponible sur le site [http://www.lse.ac.uk/geographyAndEnvironment/whosWho/profiles/neumayer/pdf/Article%20in%20World%20Development%20\(Resource%20Curse\).pdf](http://www.lse.ac.uk/geographyAndEnvironment/whosWho/profiles/neumayer/pdf/Article%20in%20World%20Development%20(Resource%20Curse).pdf), consulté le 11/05/2013.

التي تقوم على التنوع الاقتصادي بالدرجة الأولى، وتضمن مصالح الأجيال المتلاحقة، خاصة أنه عادة ما يتم الاعتماد على حجم الاحتياطات المعلنة من هذه الموارد، وعلى الأسعار المستقبلية المتوقعة لها، وعلى تكاليف إنتاجها الحالية، وتبدأ بإطلاق مشاريع تنموية قد لا تستطيع تحقيقها، وذلك إما لسوء تقدير الاحتياطات أو تراجع الأسعار أو ارتفاع تكاليف الإنتاج بصورة كبيرة، فيؤدي كل ذلك إلى تراجع الإيرادات المتوقعة، وهذا لا شك يمثل صدمة تنموية غير متوقعة للأجيال الحالية والمستقبلية.

المطلب الثاني: الأسباب الاقتصادية الكامنة خلف لعنة الموارد وآثارها:

إن وفرة الموارد الطبيعية يمكن أن تكون نعمة ونقمة في نفس الوقت، نعمة لاكتشافها وارتفاع أسعارها في الأسواق العالمية، وما يترتب على ذلك من زيادة في الدخل والاستهلاك وبالتالي تحريك العملية التنموية، ونقمة لأنها يمكن أن تسبب الداء الهولندي، وما له آثار سلبية كبيرة على الاقتصاد في الأجلين القصير والطويل، فتكون بذلك عقبة أمام التنمية، وكل هذا يتوقف في النهاية على كيفية استخدام عائدات هذه الموارد، وعليه سنحاول التطرق فيما يلي إلى أهم الأسباب التي تحول هذه الموارد من نعمة إلى نقمة، وأهم الآثار المترتبة على ذلك.

الفرع الأول: الأسباب الاقتصادية للعنة الموارد:

تتعدد الأسباب الاقتصادية الكامنة خلف لعنة الموارد التي تصيب الدول الريعية، حسب ظروف كل بلد، ونوع وحجم الموارد المتوفرة فيه، إلا أن في الغالب هناك جملة من الأسباب المشتركة، التي تؤدي إلى تحويل الموارد الطبيعية من نعمة إلى نقمة، يمكن إجمالها فيما يلي:

أولاً: نقص وتراجع فرص العمل:

حيث أن صناعة النفط والموارد الطبيعية عموماً تمتاز بكثافة رأس المال وليس العمالة، فهي تتطلب استثمارات كبيرة دون أن تخلق الكثير من فرص العمل، لذا نجد أن هذا القطاع لا يوظف في غالب الأحيان أكثر من 1% من اليد العاملة في هذه الدول، وعلى اعتبار أن العمل المطلوب في هذا القطاع عالي المهارة، فإن الشركات التي تعمل في هذا الإطار عادة ما تملأ هذه الوظائف بأجانب من بلدان فيها تعليم عال متقدم، ومستويات تقنية أكثر تطوراً؛

ثانياً: تقلبات وصدّات الأسعار:

تتجه غالبية البلدان الغنية بالموارد الطبيعية إلى الاعتماد على إيرادات تلك الموارد في تمويل خدمات القطاع العام، وكذلك برامج التنمية الوطنية، ولكن أسعار الموارد خاضعة لتقلبات كبيرة ومفاجئة في السوق العالمية، فارتفاعها يمثل نعمة لهذه الدول، ولكن انخفاضها يمثل صدمة اقتصادية لها، وتكشف مفاجئ، وما يتبعه من عدم استقرار سياسي واقتصادي، وهذا يشكل عبئاً لاسيما على التخطيط الموازني المتوسط والبعيد الأمد، خاصة في البلدان التي تشكل إيرادات هذا المورد جزءاً كبيراً من مداخيلها؛

ثالثاً: ضغوط العملة وتراجع شراء السلع المحلية (الداء الهولندي):

يؤدي التدفق الكبير للأموال الأجنبية، في البلدان المصدرة للموارد الطبيعية إلى نتائج اقتصادية وخيمة على القطاعات الاقتصادية الإنتاجية، حيث تحول هذه الأموال الأجنبية إلى العملة المحلية، الأمر الذي يرفع من سعرها قياساً بالعملات الأجنبية، وهذا بدوره يرفع سعر السلع المحلية قياساً بالسلع الأجنبية، مما يضعف من قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية، فتعاني من الكساد، وتؤدي إلى ضياع فرص العمل، ومن ثم زيادة الاعتماد على إيرادات المورد الطبيعي؛

رابعاً: الطبيعة النضوبية للموارد:

الموارد المستخرجة كالنفط والغاز هي، بالتعريف، غير قابلة للتجدد، "كل برميل من النفط أو متر مكعب من الغاز يتم ضخه من باطن الأرض، يدفع البلد المنتج خطوة أخرى باتجاه الوقت الذي تكون فيه الموارد والإيرادات التي تولدها شيئاً من الماضي، إن تصريحات التشجيع الذاتي على النمو الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط تُقنع حقيقةً أن البلد يزداد فقراً، وليس غنيّاً، ما لم يستطع تحويل ما يكسبه جراء التبادل مع السوق العالمية إلى مصدر ثروة متجدد"¹.

1 ، على الرابط: OpenOil: الرقابة على الأموال، معهد المجتمع المنفتح، نيويورك، منشورات منظمة

<http://openoil.net/wp/wp-content/uploads/2012/03/resource-course-reading-material-ar.pdf>

ص35، تاريخ الإطلاع 2013/05/15.

الفرع الثاني: أثار لعنة الموارد على الاقتصاديات النفطية:

إن متابعة وتطوير البحث في لعنة الموارد الناجمة عن الثروة الاستخراجية، تشير إلى إمكانية وجود العديد من الآثار الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية، التي تركز تحوّل المورد من نعمة إلى نقمة، ويمكن سرد أهمها فيما يلي¹:

أولاً: تراجع القطاعات الإنتاجية للاقتصاد:

ويظهر هذا التراجع بشكل خاص في القطاع الصناعي والزراعي، حيث تسجل معدلات نمو ضعيفة أو سالبة لهذه القطاعات، كما تتخفّف نسبة مساهمتها في الناتج المحلي للدولة، وتراجع قوتها التنافسية أمام السلع الأجنبية، وهذا بسبب ارتفاع أسعارها نتيجة ارتفاع أسعار صرف العملة المحلية، وقد تمّ رصده بشكل واضح في عدد كبير من البلدان المصدرة للموارد الطبيعية، ومنها الدول النفطية، وقد خلصت بعض الدراسات إلى وجود ارتباط عكسي بين النمو الاقتصادي (في قطاعات الإنتاج الحقيقي)، ومدى وفرة الموارد الطبيعية؛

ثانياً: الضعف المؤسسي وسيادة سلوك السعي للربح وانتشار الفساد:

لقد ارتبط اكتشاف النفط والمعادن أيضاً بنشوء سلوك يسعى للربح والفساد، خاصة ما تعلق منه بنهب إيرادات هذه الموارد، من طرف النخب الحاكمة أو مقربيهما، وهو ما يؤثر سلباً وبشكل مباشر على مناخ الاستثمار المحلي أو الأجنبي على حد السواء، وكذا والنمو الاقتصادي. "كما أن البلدان المعتمدة على النفط معرضة على نحو خاص لإخفاق سياساتها التنموية، وذلك نظراً لعجز مؤسساتها الإدارية على التعامل مع المظاهر الاقتصادية لعنة الموارد، فعندما تقوم الأنظمة السياسية بتوزيع الموارد واستغلالها بهدف الاستمرار في السلطة، فإن هذا التوزيع السياسي للربح يقود إلى المزيد من التشوّهات الاقتصادية، ويحد من فعالية الاستثمار، ويعزز مقاومة الإصلاح الاقتصادي، ويسمح للتشوّهات بأن تحمي نفسها وراء حواجز منيعة"²؛

ثالثاً: قيام أنظمة سلطوية تصادر الحياة السياسية والديمقراطية:

عندما تصبح الدولة ريعية، فإنها عملياً تكون في غير حاجة إلى توسيع القاعدة الضريبية على النشاطات الاقتصادية المحلية، وتصبح من ثم المشاركة السياسية ضعيفة، وتتميز الدولة

¹ : صبحي مجدي، لعنة الموارد الطبيعية ومستقبل دول الربيع النفطي، الأهرام الرقمي، العدد 44951، 1 جانفي 2010، متوفرة على الرابط: <http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=141763&eid=655>، بدون صفحة، تاريخ الاطلاع 2015/05/15.

² : Terry Lynn Karl, op.cit, p30_31.

عادة بأنها دولة سلطوية، إذ أنه كما أُطلق شعار في أوروبا يقول "لا ضرائب دون تمثيل سياسي"، فإن بعض الباحثين يشيرون إلى أن الشعار الذي يسود في حالة الدولة الريعية هو "لا ضرائب لا تمثيل"، لتتم مصادرة الحياة السياسية وتغييب الديمقراطية.

"بينما في البلدان الفقيرة بالموارد يحد الضغط الشعبي الشديد على الموارد النادرة من إمكانية التساهل لفترة طويلة مع النهب وانعدام الكفاءة، كما لا يستطيع اقتصاد هذه البلدان أن يدعم الحماية المفرطة والبيروقراطيات المبذرة، وهذا عكس البلدان النفطية حيث أن الثروة تضعف من مؤسسات الرقابة والتقييد... وهنا تكون الديمقراطية هي الضحية الأخرى لهذه الدينامية الريعية: حكام مستبدون يستخدمون البيترودولار للاحتفاظ بالسلطة، ويمنعون قيام معارضة حقيقية، فيبقون في الحكم لفترات طويلة، ويبقى التغيير الديمقراطي مشلولاً"¹؛

رابعاً: نشأة العديد من الصراعات والنزاعات حول المورد وإيراداته:

فقد تمت ملاحظة أن تدفق عائدات كبيرة فجأة على أي بلد من صادراته من الموارد الطبيعية، تؤدي إلى نشوب صراعات وخلافات على المستوى الوطني أو الإقليمي، أو على الأقل توجب هذه الصراعات والخلافات إذا كانت قائمة قبل اكتشاف وتصدير هذا المورد، والقائمة هنا طويلة وتشمل سلسلة كبيرة من الحروب الأهلية والإقليمية أو حتى الدولية، نتيجة الصراع على ملكية المورد الطبيعي أو كيفية توزيع عائداته ما بين أقاليم البلد المختلفة، أو على مختلف فئات سكانه، سواء من حيث العرق أو اللغة أو الدين أو المذهب أو حتى جهويا...

المطلب الثالث: انتقال الداء الهولندي عبر قنوات الاقتصاد الوطني وأساليب وأدوات معالجته:

إن الربيع النفطي، والذي يعتبر نعمة إذا استحسن استعماله، قد يتحول إلى نقمة إذا حدث العكس، لأن تدفق الإيرادات الريعية بوفرة قد يخلق صعوبات كثيرة على مستوى الاقتصاد الكلي، واختلالات تشكل أرضية مناسبة لإصابة الاقتصاد بالداء الهولندي، ومن بين هذه القنوات سعر الصرف الحقيقي، ليمتد بعد ذلك إلى الجهاز الإنتاجي التصديري والعمالة وباقي القطاعات النشطة، مما يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي والتنمية ككل، وهذا ما يظهر في التحليل الموالي.

¹ : Ibid, P30.

الفرع الأول: تحليل كيفية انتقال الداء الهولندي عبر قنوات الاقتصاد الكلي:

لقد ارتبطت لعنة الموارد بسلسلة من الآثار المعروفة التي تتدرج تحت تسمية "الداء الهولندي"، غير أن من الأهمية التأكيد على أن الداء الهولندي هو نتيجة لتدفق العملات الأجنبية بمبالغ كبيرة في فترات طفرة الموارد الطبيعية، مما يحدث تغيرات في الاقتصاد، تقوض إنتاج السلع المتداولة في التجارة الدولية، ويمكن تحليل كيفية انتقال الداء الهولندي إلى الاقتصاد الكلي للبلد من خلال دراسة قام بها كل من "كوردين Corden و نيري Neary" في سنة 1982¹، حيث قاما بتقسيم الاقتصاد الذي يشهد رواجاً في التصدير إلى ثلاث قطاعات:

▪ **قطاع التصدير المزدهر:** ويمثل القطاع النفطي أو القطاع الذي يشهد صادرات كبيرة من منتجاته؛

▪ **قطاع التصدير المتعثر (التأخر):** ويشمل باقي السلع القابلة للتبادل التجاري كالمنتجات الصناعية والزراعية؛

يمثل مجموع قطاع التصدير المزدهر وقطاع التصدير المتعثر "قطاع السلع المتداولة خارجياً".

▪ **قطاع السلع غير القابلة للتبادل الخارجي:** والذي يشمل البناء والعقارات والنقل...أو الخدمات بمفهومها الواسع.

ويوضح الباحثان أنه عندما يصاب اقتصاد بلد ما بالمرض الهولندي، فإن قطاع التصدير التقليدي يزاحمه القطاعان الآخران.

كيف يحدث ذلك؟ لنأخذ مثال بلد يكتشف فيه النفط. إن حدوث قفزة في صادرات نפט البلد يرفع الدخل في البداية مع تدفق الصرف الأجنبي، فإذا أنفق الصرف الأجنبي كله على الواردات، فإن ذلك لن يكون له تأثير مباشر على عرض النقود أو الطلب عليها في البلد، وذلك بالنسبة إلى السلع المنتجة محلياً؛ ولكن، لنفرض أن النقد الأجنبي يتم تحويله إلى عملة محلية وينفق على سلع محلية غير متداولة، إن ما يحدث بعد ذلك يتوقف على ما إذا كان سعر الصرف الاسمي للبلد (سعر العملة المحلية مقابل عملة أجنبية رئيسية) ثابتاً أم لأنه مرناً، فإذا كان ثابتاً، فإن تحويل العملة الأجنبية إلى عملة محلية يمكن أن يزيد عرض العملة في البلد، ويؤدي الضغط من الطلب

¹ : كريستين إبراهيم زادة، المرض الهولندي ثروة جد كبيرة تدار بغير حكمة، صندوق النقد الدولي، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 40، العدد1، مارس 2003، ص50. www.imf.org، تاريخ الاطلاع 2013/05/15.

المحلي إلى رفع الأسعار المحلية، وذلك يعادل رفع سعر الصرف الحقيقي (أي أن وحدة من العملة الأجنبية الآن تشتري سلعا وخدمات "حقيقية" أقل مما كانت تفعله من قبل)، وإذا كان سعر الصرف مرناً، فإن العرض المتزايد من العملة الأجنبية يرفع قيمة العملة المحلية، وهو ما يعني ضمناً أيضاً زيادة قيمة سعر الصرف الحقيقي، في هذه الحالة من خلال الارتفاع في سعر الصرف الاسمي وليس في الأسعار المحلية، وفي كلتا الحالتين، يضعف ارتفاع قيمة قدرة الصادرات التقليدية على المنافسة، وهذه العملية كلها تسمى "أثر الإنفاق"¹.

وفي الوقت نفسه، تتحول الموارد (رأس المال والعمل) إلى إنتاج سلع محلية غير متداولة خارجياً لتلبية الزيادة في الطلب المحلي وقطاع النفط المزدهر، ويؤدي هذان التحولان إلى انكماش الإنتاج في قطاع الصادرات (الصناعية والزراعية) المتعثر حينذاك، وهذا ما يعرف باسم "أثر حركة الموارد"².

الفرع الثاني: سياسات وأدوات معالجة الداء الهولندي:

غالباً ما تشهد البلدان المتضررة من الداء الهولندي العديد من الأعراض الناجمة عنه، والتي يكون لها تأثير سلبي كبير على أجزاء مختلفة من الاقتصاد المحلي، كما أنه ليس هناك إجماع على وجود إجراءات نموذجية لمعالجة هذا الداء، إلا أن نجاح أي سياسة داخل أي اقتصاد في معالجة هذه الآثار يتوقف على مدى قدرة وكفاءة واضعي السياسات وصناع القرار.

وسيتم التطرق في هذا الفرع إلى جملة من السياسات المقترحة من بعض الباحثين، ويمكن تصنيفها إلى أربع مجموعات كالتالي³:

أولاً: سياسات قطاع الصناعات التحويلية:

وفق نظرية الداء الهولندي فإن قطاع الصناعات التحويلية يسجل تراجعاً كبيراً، وهذا نتيجة لارتفاع سعر الصرف الحقيقي الناجم عن تدفقات العملات الأجنبية من عائدات الموارد الطبيعية، وفي هذا الإطار هناك مجموعة من الاقتراحات لحماية هذا القطاع من تداعيات العلة الهولندية ومنها:

¹ : المرجع نفسه، ص50.

² : المرجع نفسه، ص50.

³ : Cecilia Mussi Rodriguez, Dutch Disease in Saudi Arabia?, Master's thesis, Department of economics, Lund University, Sweden, December, 2006, p11_16, Document Internet disponible sur le site (<http://lup.lub.lu.se/luur/download?func=downloadFile&recordOId=1337580&fileOId=1646251>).

- العمل على معالجة التكاليف الباهظة لإنتاج المنتجات الصناعية المحلية، عن طريق تقديم الإعانات لهذه الصناعات، ما يؤدي إلى ارتفاع ربحية هذا القطاع، وزيادة الإنتاج والعمالة، وأكثر من ذلك يعني زيادة الدخل الاسمي والإنفاق؛
- فرض أو زيادة الرسوم الجمركية على الواردات من الصناعات التحويلية، لجعلها ذات تكلفة أكبر في السوق المحلي، وبالتالي إعطاء المنتجات المحلية ميزة التكلفة أو السعر المنخفض.

ثانيا: سياسات التشغيل:

إن سوق العمل أيضا يتأثر بالمرض الهولندي، حيث أن تراجع قطاع الصناعات التحويلية الذي يسببه ارتفاع تكلفة الإنتاج وانخفاض قدرته التنافسية، سيؤدي باليد العاملة إلى الهجرة من هذا القطاع والبحث عن فرص عمل في القطاع النفطي أو في قطاع السلع غير القابلة للتبادل بفعل الأجور مرتفعة فيهما، وهناك مجموعة من الإجراءات التي قد تحد من هجرة العمالة بين القطاعات منها:

- تجميد الأجور في القطاع النفطي وقطاع السلع غير القابلة للتبادل من أجل منع هجرة العمالة من قطاع الصناعات التحويلية؛
- قد تشمل هذه السياسة دعم الأجور في قطاع الصناعات التحويلية، وهذا لمنع فقدان الوظائف في هذا القطاع؛
- قد تتمثل هذه السياسة في تحسين ظروف تنقل العمالة بين القطاعات المختلفة.

ثالثا: السياسات الزراعية:

إن الدول المتأثرة بالداء الهولندي كثيرا ما تشهد تراجعا في القطاع الزراعي، على الأقل في المدى القصير، وهذا راجع أيضا إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج بسبب ارتفاع سعر الصرف الحقيقي، وفي هذه الحالة قد تكون الإعانات الحكومية هي الأخرى ملاذا آمنا يقي القطاع من التدهور، وهذه السياسات قد تكون في صورة دعم للأسعار عبر شراء السلع والمنتجات الزراعية بأسعار تسمح للمزارعين بتغطية تكاليف الإنتاج، والحصول على هامش ربح معين، أو قد تكون هذه الإعانات في شكل مساعدات مالية مباشرة، أو إعانات بالأجهزة والمعدات ومختلف لوازم النشاط الزراعي، وهذا من أجل ضمان استمرارهم في ممارسة النشاط الزراعي، كما ينبغي أن تركز السياسات

الزراعية أيضا على تحسين ظروف معيشة ونشاط المزارعين ورفع دخولهم، بما يكفل استقرارهم في المناطق الريفية.

رابعاً: صناديق النفط:

وتنقسم إلى صناديق للمدخرات النفطية وصناديق لتثبيت أسعار النفط بالعملة الأجنبية¹؛ فصناديق تثبيت أسعار النفط يمكن أن تحقق فائدة كبيرة لأسباب عديدة، فهي تُحصّن ميزان المدفوعات في البلدان المصدرة للنفط ضد تقلبات سوق النفط، مما يشكل وقاية من أعراض الداء الهولندي، كما تعمل هذه صناديق على أساس افتراض استمرار الدخل عند مستوى معين باعتماد سعر تقديري للنفط، والقيام بادخار المبالغ الفائضة عن هذا السعر، وعندما ينخفض السعر إلى ما دون سعر الأساس يمكن أن تساعد الأموال المسحوبة من الصناديق في تسهيل الاستهلاك والاستثمار.

أما صناديق المدخرات النفطية، فيمكن أن تؤمّن مصدراً بديلاً للدخل في حال استنفاد الاحتياطي النفطي في البلد، أو تراجع المزايا النسبية للنفط في الأجلين المتوسط والطويل، بفعل التغيرات التكنولوجية وغيرها من المستجدات التي تصيب الاقتصاد العالمي، وفي معظم الحالات، تركز صناديق النفط على افتراضات متحفّظة بشأن أسعار النفط، ولا بد من الإشارة إلى أن هذين النوعين من الصناديق كانا موضع انتقادات من الناحيتين المفاهيمية والعملية، ومن هذه الانتقادات²:

- عدم قدرة هذه الصناديق على الحلول محل سياسة مالية مسؤولة، نظراً إلى أن الحكومات يمكن أن تستنفذ الدخل المستقبلي بالافتراض مثلاً، مما يُجرّد هذه الصناديق من النتائج التي كانت مرجوة منها؛
- عدم فعالية هذه الصناديق، ما لم تخضع لقواعد واضحة وشفافة، وتدقيق مستقل، وهذا لحمايتها من التلاعب في الأجل الطويل، مع تنويع مجالات استثمار الأموال المودعة فيها.

¹ : كمال الدين بن عيسى، تأثير الربيع النفطي على تطور وأداء الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة سطيف، 2012، ص44.

² : المرجع نفسه، ص45.

خامسا: سياسات أخرى:

- هناك سياسات أخرى قد تلجأ إليها الدولة للحد من الآثار السلبية للداء الهولندي، تتمثل في:
- تخفيض قيمة سعر الصرف الحقيقي، وهذا من شأنه إعطاء منتجات قطاع الصناعات التحويلية قدرة تنافسية أكبر في الأسواق الدولية؛
 - اعتماد إستراتيجية التنويع الاقتصادي، من أجل تقليل الاعتماد على عائدات الموارد، وجعل الاقتصاد أقل عرضة لتقلبات أسعارها و/أو صدمات الطلب الخارجي على هذه الموارد؛
 - استثمار عائدات هذه الموارد في الخارج، من خلال تحويل صناديق النفط إلى صناديق سيادية لمنع الآثار السلبية لهذه الإيرادات على الاقتصاد الوطني في حالة عدم قدرة هذا الأخير على استيعابها بشكل كلي.

إن ما يمكن استخلاصه في هذا الجزء من الدراسة، هو أن لعنة الموارد الطبيعية لا تعني أن الدول الغنية بالموارد عليها أن تمتنع عن استغلال ثرواتها، وأن تبدأ من الصفر، وتتبع نفس خطة التنمية لدى الدول الفقيرة إليها، وإنما أن تأخذ بعين الاعتبار وِكوَعِي وثقافة مجتمعية شاملة_ أن الثروة الطبيعية ليست بمثابة الحل السحري لكافة مشاكل التأخر الاقتصادي، وأن استغلال هذه الموارد سيرتبط بمسار ديناميكي مُعَقَّد قد يحمل الكثير من الآثار الضارة، وينعكس سلبا على المسيرة التنموية الاقتصادية والاجتماعية على الأمد البعيد، وهذا ما يجعل من الأهمية بمكان، أن تبدأ الدول الريعية والنفطية على وجه الخصوص، في العمل على إيجاد السبل المناسبة، التي تكفل تعظيم استفادة الأجيال الحالية والمستقبلية من عوائد الموارد الطبيعية الناضبة كالنفط، من خلال معالجة مختلف آثار الداء الهولندي، عبر جملة من السياسات المالية والنقدية، بالإضافة إلى تكثيف الاستثمار في الموارد البشرية وخاصة في التعليم واكتساب المهارات، والعمل على تنويع النشاطات الاقتصادية والصادرات، وتحقيق مزيد من الشفافية وكفاءة الأجهزة الإدارية وأنظمة الحكم.

المبحث الثالث: العلاقة بين النفط والتنمية:

صحيح أن النفط ليس هو العامل الوحيد لتحقيق التنمية، إلا أنه لازال يشكل أحد أهم الموارد والقوى الاقتصادية التي تتحكم في عملية التنمية في الاقتصاديات النفطية، وهذا أولاً من خلال ما يوفره من موارد مالية كبيرة، يتم استخدامها في تمويل الحصول على السلع الرأسمالية والاستهلاكية والخدمات، وثانياً من كونه مادة حيوية يمكن استغلالها في بناء قاعدة صناعية قوية، خاصة صناعة التكرير والصناعة البتروكيمياوية، بالإضافة إلى كونه أحد مدخلات الإنتاج الضرورية للعديد من القطاعات الاقتصادية الرئيسية على رأسها الصناعة والزراعة.

المطلب الأول: دور النفط في عملية التنمية:

عندما يتم النظر إلى ما تحصل عليه الدول النفطية من إيرادات مالية كبيرة ناتجة عن عملية تصدير النفط، وإلى ما يمكن أن يتحقق من وراء الاستغلال الرشيد لهذه الإيرادات من تنمية اقتصادية واجتماعية، فإن النفط يمكن أن يوصف بأنه "جسر للتنمية"¹ تستطيع من خلاله هذه الدول المرور إلى مرحلة التنمية المستدامة والشاملة، وتعدّ اقتصادياتها لعصر ما بعد النفط.

الفرع الأول: الاستغلال المباشر للنفط وأثره في تحقيق التنمية:

تتخصص الدول النامية عموماً في تصدير المواد الأولية في شكلها الخام ومنها النفط، بينما هذا الأخير كسلعة اقتصادية لا تقتصر على مراحل الاستخراج والتصدير فقط، وإنما لابد أن يرتبط ذلك بعملية تكاملية، مالية وإنتاجية مع باقي قطاعات الاقتصاد الوطني، وذلك على اعتبار أن عملية التنمية تتطلب تضافر عوامل الإنتاج، واستغلال الموارد بغرض زيادة كفاءتها الإنتاجية، وتحقيق الزيادة في الدخل القومي، ولذلك فإن أفضل طرق استخدام هذا المورد لاختيار عمليات الاستثمار هي التي تحقق أفضل معدل استثمار للإمكانيات المتاحة، والنفط يمثل المصدر الطبيعي للإمكانيات الاقتصادية المتاحة للدول النفطية².

كما يشكل الاستغلال المباشر أساس عملية التنمية، لأنه يعني السيطرة على مراحل الإنتاج النفطي، بدءاً من مرحلة البحث والتنقيب، وصولاً إلى مرحلة التسويق النهائي للمنتجات النفطية، واستغلال الإيرادات في تطوير وتنمية الهيكل المالي والاقتصادي لهذه الدول، والتي في معظمها

1 : تقروت محمد، طرشي محمد، مرجع سبق ذكره، ص987.

2 : يسري محمد أبو العلاء، مرجع سبق ذكره، ص144.

دول نامية وفي حاجة إلى مصادر تمويل كبيرة لتحقيق التنمية والقضاء على مظاهر التخلف الاقتصادي والاجتماعي.

ومن الطبيعي أن جعل النفط جسرا حقيقيا للتنمية يتطلب تخطيطا صحيحا وتطبيقا كفؤا وتعاوننا دوليا، يعزز هذا الدور الأساسي للنفط، وهذه كلها مهمات بالغة الصعوبة، تتطلب ما يلي:

- يجب أن تعكس أسعار النفط القيمة الاقتصادية الحقيقية له، بحكم وضعه ضمن إجمالي موارد الطاقة المتاحة في الحاضر، وكمورد ناضب في المستقبل؛

- يجب أن لا يتعدى أجل نضوب هذا المورد تاريخ تحول هذه الاقتصاديات من التركيز على النفط إلى اقتصاديات أكثر تنوعا، ومكتفية ذاتيا؛

- لا بد أن ترتبط السياسات النفطية لهذه الدول بزيادة القيمة المضافة لهذا القطاع، عبر دمجها مع القطاعات الاقتصادية الأخرى كلما أمكن ذلك.

وخلاصة القول أن الاستغلال المباشر للنفط يدعم القطاعات الإنمائية والاستثمارية للبلدان النفطية، ويعمل على تغيير الهياكل الأساسية لها، كما يمثل حلاً وسطا لمشكلة الفوائض المالية، ويدفع التطور نحو التنمية المستدامة.

الفرع الثاني: تنمية الصناعات البترولية:

تعتبر تنمية الصناعات البترولية ضرورة حيوية، نتيجة لطبيعة البترول كمصدر ناضب وغير متجدد، ولذلك فمن الضروري لبناء هيكل اقتصادي متين أن نعمل على رفع معدل إنتاجية البترول بواسطة تنمية الثروة البترولية، واستثمارها اقتصاديا في كافة المشروعات الإنمائية لتحقيق التنمية المستدامة.

وتظهر الأهمية البالغة لتطوير وتنمية الصناعات البترولية من خلال مجموعة من النتائج المترتبة على ذلك ومن أهمها¹:

- تساهم الصناعة البترولية في زيادة الدخل الوطني للبلدان المنتجة والمصدرة، وترفع من معدل حركة التصنيع التي تعد أساسا للبلدان الاقتصادية؛

¹ : المرجع نفسه، ص169_170.

- تنمية الصناعات البترولية من شأنه أن يعيد للتجارة الدولية نوعا من التوازن، وإعادة بناء نظام اقتصادي عالمي جديد على أساس تحسين نسب التبادل التجاري بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية المصدرة للمواد الأولية؛
 - التنمية هي الوسيلة الرئيسية لتطبيق الطرق الفنية ذات المستوى المتقدم في مختلف القطاعات الصناعية، وبالتالي تمثل الصناعة البترولية مصدرا للتنمية الصناعية في الدول النفطية؛
 - تفيد تنمية الصناعات البترولية بقية الصناعات الأخرى المعتمدة عليها، وتقوم بتدعيم الهياكل الاقتصادية للبلدان المنتجة وغير المنتجة للبترول؛
 - تؤدي الصناعة البترولية إلى تنسيق خطط التنمية وتكوين المختصين في تشغيل المشروعات البترولية وغير البترولية؛
 - يبلغ معدل رأس المال الناتج عن الصناعة البترولية ثلاثة أضعاف حجم النفقات الكلية اللازمة لإقامة المشروعات الصناعية، مما يعود بالفائدة على الدخل القومي، ولذلك يمكن توفير رؤوس الأموال اللازمة للتنمية الاقتصادية بواسطة تنمية الصناعة البترولية.
- وعليه فإن ما يمكن استخلاصه أن تنمية الصناعات البترولية يشكل الأساس الاقتصادي لدفع عجلة التصنيع بالدول النفطية، وتطورها نحو التنمية الاقتصادية، وذلك نظرا لما تتميز به من ثروات بترولية وموارد متأتية منها، ما ينعكس إيجابا على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول، ويضمن استكمال السيطرة على مختلف مراحل هذه الصناعة، ويحسن نسب التبادل التجاري للدول النفطية.

الفرع الثالث: الأهمية الوظيفية للثروة البترولية في الاقتصاديات النفطية:

ويعتبر هذا الفرع من الدراسة شاملا لمختلف الأدوار التي يمكن أن تلعبها الثروة النفطية في الاقتصاد الوطني، سواء تعلق ذلك بالاستغلال المباشر لها كمصدر أساسي من مصادر الطاقة، أو باستغلال عوائدها في تحقيق التنمية الاقتصادية، وتبرز أهمية الثروة البترولية من طبيعة الوظائف الهامة التي تنتج عن استغلالها واستخدام مواردها في الاقتصاديات الحديثة ومن بينها¹:

¹ : صالح صالح، التنمية الشاملة المستدامة والكفاءة الاستخدامية للثروة البترولية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 873_874.

أولاً: الوظيفة الطاقوية: يعتبر النفط والغاز من أهم موارد تأمين الطلب العالمي المتزايد على مصادر الطاقة في العالم، وقد بلغت نسبة مساهمة كل منهما في ذلك 38% للنفط، و24% للغاز سنة 2003، كما تشير معظم الدراسات إلى استمرار أهمية هذه المصادر الطاقوية في المدى المتوسط، وإلى غاية سنة 2060 في المدى البعيد.

ثانياً: الوظيفة المالية: حيث تعد الثروة النفطية من أهم مصادر الإيرادات المالية للموازنة العامة للدولة، وكذا الاحتياطات الرسمية من النقد الأجنبي بالنسبة للاقتصاديات النفطية النامية والمتقدمة، وهذا نتيجة تصدير هذه الثروة، إما في شكلها الخام أو في شكل مشتقات نفطية بعد تكريرها، كما تعتبر العائدات المالية المتأتية من الضرائب والرسوم المرتبطة بالاستيراد والاستهلاك مصدرا مهما أيضا للعوائد المالية في الدول المستهلكة للنفط خاصة المتقدمة منها.

ثالثاً: الوظيفة التشغيلية: حيث يساهم تطور الأنشطة الاقتصادية المتعلقة باستغلال واستخدام الثروة النفطية، بدأ من مرحلة الاستكشاف إلى الاستخراج والتكرير والتوزيع، في رفع نسبة التشغيل والتقليل من البطالة، ولو أن هذه المساهمة ضعيفة، وهذا نظرا لتمييز الصناعة النفطية عبر مختلف مراحلها باستخدام الكثيف لرأس المال والتكنولوجيا الحديثة على حساب اليد العاملة.

رابعاً: الوظيفة الإنتاجية التصنيعية: حيث تدخل الثروة النفطية كمادة أولية أو وسيطة أو مشاركة في إنتاج الآلاف من السلع لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، وكلما توسعت تشكيلة السلع المنتجة، كلما زادت مكانة وأهمية القطاع بالنسبة لمختلف الأنشطة، الإنتاجية الصناعية والزراعية، وكذلك الأنشطة الخدمية المرتبطة بالصناعات النفطية، وكلما ارتفعت القدرات التصنيعية كلما ارتفعت قيمة الثروة البترولية وازدادت أهميتها الإستراتيجية، وساهمت في تعزيز الترابط والاندماج القطاعي بين مختلف فروع وقطاعات الاقتصاد الوطني.

خامساً: الوظيفة التكنولوجية التقنية: كلما تطور القطاع النفطي عبر مختلف مراحل استخراج وإنتاجه وتسويقه، كلما تطورت القدرة التحكمية في التقنيات والتكنولوجيات الحديثة، وازدادت إمكانيات أفلمتها وتطويعها وإنتاجها، خاصة إذا تبنّت الدولة إستراتيجيات الشراكة التصنيعية مع الشركات الأجنبية بدلا من الشراكة الاستخراجية التسويقية، وهذا بالنسبة للدول النفطية النامية، التي تتميز بمستوى تحكم ضعيف في التكنولوجيات الحديثة، بالإضافة إلى الاحتكار الكبير لهذه التكنولوجيات من طرف الشركات العالمية المسيطرة في هذا المجال.

سادسا: **الوظيفة الاندماجية التكاملية:** فكما تطور القطاع النفطي وازداد ارتباطه بقطاعات الاقتصاد الوطني بفروعه المتعددة، كلما ازدادت درجات الاندماج والترابط الداخلي والتكامل على المستوى الوطني، وبالمقابل تم تحجيم الاندماج السلبي في السوق الدولية، وجعله في الحدود الملائمة، التي تقلص من التبعية المالية والتجارية والاقتصادية من جهة، وتؤدي إلى ربط عملية استخدام الثروة النفطية باحتياجات العملية التنموية القطرية من جهة أخرى، وهذا للحد من استنزاف هذه الثروة بشكل سريع.

سابعا: **الوظيفة التجارية:** يلعب القطاع النفطي دورا محوريا في الحركة التجارية على المستوى الداخلي، وهذا كلما تزايدت تشكيلة مخرجاته وسلعه الموزعة في السوق المحلية، كما يساهم في تطوير الحركة التجارية للدولة على المستوى الخارجي من خلال المساهمة في الصادرات. تظهر مختلف الوظائف السابقة للثروة النفطية، الدور الحيوي والمتنوع الذي يمكن أن يلعبه هذا المورد الهام، في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية القطرية، وفي تطوير وتنويع التجارة الخارجية.

المطلب الثاني: أسباب إخفاق التنمية في الدول النفطية:

لقد تعددت تفسيرات إخفاق الدول النفطية، وخاصة النامية منها في تحقيق نمو اقتصادي ذاتي، يعزز الانتقال من اقتصاد معتمد على مورد طبيعي واحد إلى اقتصاد متنوع مصادر الدخل، ويمكن إيجاز أهم الأسباب التي تقف في طريق التنمية في هذه الدول فيما يلي:

الفرع الأول: تذبذب الصادرات النفطية:

إن الاعتماد المفرط للدول النفطية خاصة النامية منها، على صادرات النفط، له انعكاسات سلبية عديدة على مسيرتها التنموية، وقدرتها على إحداث التحولات الهيكلية اللازمة لتحقيق نمو ذاتي مستمر ومستقل، فعندما تتراجع الصادرات المتولدة من مصدر وحيد للدخل كالنفط، فإن هذا يُقلل من قدرة الاقتصاد على استيراد حاجاته من السلع الاستهلاكية والوسيلة والرأسمالية، مما ينتج عنه انخفاض في مستوى الرفاه الاقتصادي، وتعطيل العديد من المشاريع الاستثمارية اللازمة لتحقيق النمو الذاتي، والتي كان تمويلها مرتبطا بدرجة كبيرة بعائدات النفط.

الفرع الثاني: ضعف حلقات القطاع النفطي:

تشير الكثير من الدراسات النظرية والتطبيقية، إلى أن قطاع النفط في معظم الدول النفطية النامية يتصف بالانعزال وعدم التشابك مع بقية القطاعات الاقتصادية، مما يقلل من دوره في زيادة إنتاج السلع والخدمات وتنوعه، ومن ثم في محدودية أثره على تنويع الهيكل الإنتاجي، ويعود هذا الضعف في تأثير القطاع النفطي على بقية القطاعات إلى ضعف الحلقات التي تربطه بالقطاعات الأخرى، ومن أهم هذه الحلقات¹:

أولاً: الحلقات الإنتاجية:

ونميز بين نوعين من هذه الحلقات، الأولى خلفية تتمثل في استخدام القطاع النفطي لمنتجات القطاعات الأخرى كمدخلات إنتاجية، أما الثانية فأمامية تتمثل في استخدام القطاعات الأخرى لمنتجات هذا القطاع كمدخلات إنتاجية، ولاشك أنه كلما كانت هذه الحلقات قوية كان دور القطاع النفطي كمحرك للتنمية وزيادة الإنتاجية أكبر والعكس صحيح؛

ثانياً: الحلقات الاستهلاكية:

عندما يساعد القطاع النفطي، من خلال دفعه أجوراً مرتفعة في زيادة الطلب الكلي على السلع الاستهلاكية، فإن ذلك يؤدي بدوره إلى تطور صناعات استهلاكية، مما يساعد على تنويع الهيكل الإنتاجي للدولة، إلا أن هذه الحلقة لم تحقق المتوقع منها في العديد من الدول النفطية، لعدة أسباب منها أن الإنتاج في القطاع النفطي يتصف بكثافة رأس المال وقلة اليد العاملة، مما يجعل مساهمته في زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية ضئيلة، وكذا سيطرة اليد العاملة الأجنبية على هذا القطاع، مما نتج عنه تسرب جزء كبير من هذه الأجر إلى الخارج، دون أن تنعكس على الطلب الاستهلاكي في الدول النفطية؛

ثالثاً: الحلقة المالية "إدارة الإيرادات النفطية":

نظراً لضعف الإنتاج والاستهلاك فإن العبء الأكبر في إحداث التنمية المنشودة كان لابد أن يقع على الحلقة المالية، وذلك عبر محاولة القطاع العام استخدام الإيرادات النفطية في تنمية القطاعات غير النفطية، ومن ثم تحقيق التنمية المنشودة؛

¹ : تقررت محمد، طرشي محمد، مرجع سبق ذكره، ص988_989.

ومادامت الإيرادات النفطية تؤول إلى الحكومات التي تنفقها من خلال برامج وخطط معينة، فإنه عادة ما تتسم هذه البرامج بالكثير من الهدر والضياع.

الفرع الثالث: التخلف التكنولوجي:

إن الملاحظ في الدول المتقدمة أن التطور التكنولوجي يُعتبر عاملا ضروريا لاستدامة النمو والتقدم، على عكس الدول النامية عموما والتي تضم معظم الدول النفطية، حيث تعاني تخلفا تكنولوجيا كبيرا، رغم ما هو متوافر أمامها من فرص تبني وتطبيق كم هائل من المعلومات والتكنولوجيا، خاصة في ظل وفرة الموارد المالية، ويظهر مستوى التخلف التكنولوجي في هذه الدول بصورة جلية، من خلال مقارنة أساليب أو قوى الإنتاج المتوافرة لديها مع ما هي عليه في الدول المتقدمة، حيث بقيت وسائل وأدوات الإنتاج التقليدية تسود النشاط الإنتاجي بالدول النفطية النامية عموما، في حين تتطور وسائل وطرائق الإنتاج بالدول النفطية المتقدمة بخطى مذهلة تصل إلى شيوخ التشغيل الآلي لمراحل الإنتاج، واستخدام الحاسبات الآلية الإلكترونية في الفحص والتحكم في العملية الإنتاجية¹.

فنظرا لأهمية التكنولوجيا وضرورتها كعامل مهم لتحقيق التنمية، أصبح يتحتم على الدول النامية بشكل عام ضرورة الإسراع في إدخال التكنولوجيات الحديثة في الإنتاج أو إبداعها، بما تتلاءم مع ظروفها الاقتصادية والاجتماعية، مع العمل على تحسين مستوى التعليم الفني والتدريب اللازمين لاستخدام هذه التكنولوجيات، وذلك لدفع عجلة التنمية الاقتصادية إلى الأمام.

الفرع الرابع: إفراط التخصص في إنتاج وتصدير النفط:

اعتمدت الدول النفطية خاصة النامية منها، على إنتاج وتصدير النفط بشكل مفرط، فشكّل بذلك نسبة كبيرة من دخلها الوطني، ومصدرا أساسيا لتمويل التنمية فيها، فأصبحت تصدر النفط بكميات هائلة، مقابل تراجع صادراتها من السلع الصناعية والزراعية، وعلى اعتبار أن أسعار النفط تتوقف بدرجة كبيرة على الأحوال السائدة في الأسواق العالمية، والتي تعرف تقلبات كبيرة، فإن من شأن هذه التقلبات أن تؤثر في هيكل الطلب العالمي على هذه المادة من جهة، وعلى معدلات الإنتاج من جهة ثانية، كما تتوقف الأسعار أحيانا على طبيعة الأحوال الاقتصادية السائدة

¹ : عبد الوهاب رميدي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2007، ص165_166.

في الدول الصناعية، وهذا ما يجعل الأمر أكثر تعقيدا بالنسبة لهذه الدول النفطية، في ضمان استقرار إيراداتها، واستمرار تمويل التنمية فيها.

الفرع الخامس: لب المشكلة "مؤسسات ضعيفة ودول ريعية"¹:

إن فرط الاعتماد على النفط يترافق دائما بوجود مؤسسات عامة ضعيفة، تفتقد بشكل عام إلى القدرة على مواجهة التحديات التي تفرضها التنمية المعتمدة على النفط، ويكون هذا الأمر أكثر وضوحا في حالة وجود مؤسسات ضعيفة أصلا، وكانت الدولة غير مكتملة التكوين، فيؤدي بذلك تدفق إيرادات النفط إلى نشوء دولة ريعية، يكون النفوذ الاقتصادي والسلطة السياسية شديدي المركزية، وتكون الحدود بين العام والخاص غامضة جدا، ويكون السعي لتكوين الثروة عنيفا، ويكون لدى الدول النفطية ميل مزمن للإنفاق الزائد والتوظيف العام لإيرادات النفط، وهو ما يساهم في تغذية ثقافة السعي وراء الربح لدى السكان.

في البلدان النفطية أيضا تساهم الثروة في إضعاف دور مؤسسات التقيد والرقابة على تحصيل وإنفاق الإيرادات النفطية، وتكون النتيجة دائما "دولة قوية ظاهريا ولكنها فارغة"، تمارس توزيعا سياسيا للربوع، يقود إلى المزيد من التثوهات الاقتصادية، ويحد من فعالية الاستثمار، ويعزز مقاومة الإصلاح الاقتصادي، ويسمح للتثوهات الاقتصادية والاجتماعية بأن تحمي نفسها وراء حواجز منيعة، ويكون انهيار النمو والتنمية هو النتيجة المرجحة.

إن تطبيق سياسات اقتصادية واجتماعية ناجحة يتطلب وجود دولة قوية، ومستويات عالية من الكفاءة والفعالية الإدارية، التي تكفل حماية موارد المجتمع من الفساد، وتضمن حسن تخصيصها واستغلالها، بما يكفل تحقيق التنمية الحقيقية الشاملة والمستدامة.

المطلب الثالث: الاستخدام الأمثل للثروة النفطية في ظل ضوابط التنمية المستدامة:

يتوقف الاستخدام الأمثل للثروة النفطية بما يضمن استفادة الأجيال الحالية والمستقبلية منها، على جملة من التدابير التي تقع على المورد في حالته الطبيعية، وعلى إيراداته المالية المتأتية من صادراته، وذلك كما يلي:

¹ : Terry Lynn Karl, op.cit, p25_27.

الفرع الأول: التسيير الأمثل للمخزون النفطي:

تواجه الدول النفطية_النامية على وجه الخصوص_ تحديا رئيسيا في المستقبل، يتمثل في كيفية استخدام ما تبقى من مخزون نفطي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا من خلال جملة من الإجراءات، لعل أهمها ما يلي:

أولاً: تقليل الاعتماد على مؤشر الطلب العالمي في تحديد حجم الإنتاج:

إن الاعتماد على السوق العالمية كمؤشر أساسي لتحديد حجم الإنتاج، يؤدي إلى هدر الموارد الاقتصادية الناضبة وغير القابلة للتجدد في صورتها الأولية الاستخراجية، وحرمان الأجيال اللاحقة منها، كما يؤدي إلى تطور قطاع نفطي مندمج بشكل كبير في السوق العالمية، وهذا ما يجعل قيمة التكاليف الاستثمارية في القطاع النفطي تتحدد على أساس تنمية قدرات الإنتاج الموجه للتصدير، وليس على أساس متطلبات التنمية الشاملة المستدامة في هذه الدول، "وبذلك يصبح هذا القطاع منعزلاً عن الاقتصاد الوطني، ومتكاملاً مع السوق العالمية، وترتبط معظم مخرجاته الأولية بشكل أساسي مع احتياجات الاقتصاديات الأجنبية، وهي حقيقة حال معظم الدول النفطية النامية في العالم إن لم نقل جميعها، ويتضح ذلك بشكل جلي من خلال تغيرات حجم الإنتاج فيها بشكل يتناسب طردياً مع تقلبات أسعار هذه المادة في الأسواق العالمية"¹، وهذا ما يستدعي إعادة التفكير في ضرورة ربط استغلال الثروة النفطية باحتياجات التنمية المحلية بدرجة أساسية، سواء ما تعلق بالاحتياجات من النفط، أو إيراداته.

ثانياً: ربط استغلال الثروة النفطية بالطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني:

يحتاج الاقتصاد الوطني إلى العائدات النفطية لتمويل التنمية، وتطوير القطاع النفطي وربطه بباقي القطاعات الاقتصادية، إذ بقدر ما يغطي حجم الإنتاج تلك النفقات العامة في ظل أولويات محددة، فإن ذلك الحجم لا بد أن يكون ملائماً من الناحية الاقتصادية.

إن ما يمكن ملاحظته هو أن الطاقة الاستيعابية للدول النفطية النامية كبيرة في مجملها، وتجعلها قادرة على امتصاص كافة العائدات النفطية، من خلال البرامج التنموية والمشاريع الاستثمارية المرتبطة بها، "ولكن نريد أن نؤكد هنا على الطاقة الاستيعابية الاقتصادية التي

¹ : صالح صالح، التنمية الشاملة المستدامة والكفاءة الاستخدامية للثروة البترولية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص878.

تستوعب حجما مناسباً من الاستثمارات، الذي يحدث حركية اندماجية بين قطاعات الاقتصاد الوطني، عكس الحركية السلبية التي تترتب عن تجاوز تلك الطاقة، وما يصاحبها من اعتماد شبه كامل على السوق الدولية في تأمين كافة مستلزمات ومدخلات المشاريع الكبرى المبرمجة... وبالتالي فإن التقدير السليم لحجم الإنفاق الاستثماري، ومدى ارتباطه بالطاقة الاستيعابية الوطنية وتأثيراته القطاعية الاندماجية الترابطية، يمكن اعتباره كإحدى المؤشرات الهامة التي يسترشد بها من أجل تحديد حجم الإنتاج الذي يوفر العائدات المناسبة في إطار ضوابط الاستدامة¹.

وبالتالي فإن التسيير الأمثل للمخزون النفطي، يسمح بالحد من استنزافه من جهة، وتعزيز دوره في تمويل العملية التنموية واستدامتها من جهة أخرى، وهذا بما يضمن حقوق الأجيال الحالية والمستقبلية في هذا المورد.

الفرع الثاني: الاستخدام الكفء للموارد المالية النفطية على مستوى الاقتصاديات الوطنية:

يرتبط الاستخدام العقلاني للموارد المالية المتأتية من النفط في ظل ضوابط التنمية المستدامة، بمدى توجيه هذه الإيرادات إلى تنمية الأنشطة الاقتصادية التي تزيد من درجة الاندماج والترابط القطاعي بين مختلف فروع الاقتصاد الوطني من جهة، وتعزيز وتطوير دور القطاع النفطي في حد ذاته كي يتجاوز عملية الاستخراج والتصدير إلى إقامة وتطوير الصناعات البترولية من جهة ثانية.

أولاً: تطوير الصناعات البترولية والتكريرية:

إن توجيه عائدات النفط نحو دعم الصناعات البترولية والتكريرية من شأنه أن يؤدي إلى الحد من تصدير النفط في صورته الخام، ويرفع من القيمة المضافة لهذا القطاع من خلال تصدير مشتقات ومنتجات التكرير، إذ أن برميل النفط الخام عند سعر بين 15_17 دولار ترتفع قيمته إلى حوالي 20 دولارا بتحويله إلى بنزين، ثم إلى 55 دولارا بتحويله إلى بتروكيماويات أساسية مثل الإيثلين والبروبيلين، ثم إلى 150 دولارا بإنتاج البتروكيماويات النهائية، وأخيراً ترتفع قيمته من 270 إلى 300 دولار بعد مرحلة الصناعات التكميلية²، ومن جهة ثانية يسمح بتلبية احتياجات السوق المحلية من هذه المشتقات، التي تتطلبها تنمية مختلف فروع الاقتصاد الوطني الأخرى، وعلى

¹ : المرجع نفسه، ص879.

² : عيسى مقلد، قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة، 2008، ص178_179.

رأسها قطاع الصناعة والزراعة، وهذا كله يعزز ويحتم ضرورة التوجه نحو تنمية وتطوير هذه الصناعات.

وإذا كانت صناعة البتروكيماويات في بعض مراحلها تعتمد على تكنولوجيا كثيفة رأس المال، وعمالة محدودة وفائقة المهارة وقد تكون غير متاحة محليا، إلا أن الأنشطة الاقتصادية أو الصناعات التكميلية التي تدخل فيها البتروكيماويات كمدخلات، تتصف باستخدام حجم عمالة أكبر، مثل القطاع الصناعي، الذي تحتاج بعض فروعها إلى هذه المدخلات كمادة أولية، سواء في إنتاج المنتجات الصناعية النهائية أو كمادة طاقوية، ونفس الشيء بالنسبة للقطاع الزراعي الذي يتزود بمختلف المنتجات البلاستيكية والأسمدة والمبيدات وغيرها، كما تحتاج مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى لمخرجات الصناعة البترولية كمادة طاقوية أو لاستعمالات أخرى كالتدفئة لعموم المستهلكين.

إن كل هذه الإجراءات تساعد على توسيع وتنويع قاعدة المنتجات البترولية والبتروكيماوية، بما يؤدي إلى تطوير القطاع البترولي، وتعزيز مساهمته بشكل أكبر في الناتج المحلي، وكذلك تفعيل دوره التكاملي مع قطاعات الاقتصاد الوطني الأخرى، مما يساعد على تحرير الاقتصاد الوطني من التبعية للسوق العالمية وآثارها المختلفة، وتحقيق الاستقلال الاقتصادي والتنمية المستدامة.

ثانيا: تطوير القطاعات الاقتصادية التقليدية:

إن الاستخدام العقلاني والرشيد للموارد المالية المتأتية من النفط، خارج قطاع النفط، يكون من خلال توجيهها لتنمية وتطوير مختلف القطاعات الاقتصادية التقليدية، عبر تمويل تنمية هذه القطاعات بما يؤدي إلى تعزيز دورها في الاقتصاد الوطني وتفعيل عملية التكامل والاندماج بينها، وذلك كما يلي:

1. توجيه الإيرادات المالية النفطية لتطوير القطاع الصناعي:

تعتمد التنمية الاقتصادية في الدول النفطية على إيرادات النفط كمصدر أول للتمويل، ومن ثمَّ فإنَّ أساس التنمية يعني حسن استثمار هذه الإيرادات وترشيدها وتوجيهها للاستثمارات

الإنمائية¹، ومنها الاستثمارات في القطاع الصناعي، وهي العملية التي تتطلب اختيار المجالات الحيوية وذات الأولوية، التي تدفع عملية النمو في هذا القطاع، وتسمح ببناء قاعدة صناعية متينة ومتنوعة بين الصناعات الثقيلة والمتوسطة والخفيفة، وتضمن تكامل هذا القطاع مع باقي فروع الاقتصاد الوطني، من خلال تزويدها بمختلف احتياجاتها من المدخلات الصناعية، رأسمالية كانت أو وسيطة، وكذلك تلبية احتياجات السوق الوطنية من السلع الصناعية الموجهة للاستهلاك النهائي كالصناعات الغذائية وغيرها، وبهذا يصبح القطاع الصناعي مترابط ومتكامل مع باقي القطاعات، حيث تتجه مخرجاته لسد معظم احتياجات السوق المحلية، ويحصل على معظم مدخلاته منها، وبالتالي يخفض درجة الاعتماد على الواردات الأجنبية ويحد من التبعية للاقتصاديات الأجنبية، وبهذا تصبح عملية استثمار الموارد المالية النفطية في تنمية القطاع الصناعي عملية فعّالة تعزز فرص بناء قاعدة صناعية متكاملة ومستدامة يمكن أن تشكل بديلا حقيقيا للثروة النفطية الناضبة؛

2. توجيه الإيرادات المالية النفطية لتطوير القطاع الزراعي:

يعتبر توجيه جزء من الإيرادات النفطية لتطوير وتحديث قطاع الزراعة ضرورة ملحة، ذات أبعاد إستراتيجية واضحة المعالم، وذلك نتيجة لأهمية هذا القطاع وما يوفره من سلع ومنتجات تكون غالبا موجهة لتلبية الطلب المحلي، وبالتالي تحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي، وما يمكن أن يلعبه هذا القطاع من دور كبير في تعبئة المدخرات لتمويل التنمية بعد نضوب النفط. ويرتبط تطوير هذا القطاع وتحديثه بضرورة توجيه استثمارات هامة للفروع النفطية التي توجه مخرجاتها لهذا القطاع من أسمدة ومبيدات ومنتجات بلاستيكية غيرها، بالإضافة إلى تمويل عملية إدخال المكننة المتطورة والأساليب الحديثة في عمليات استغلال الثروة الزراعية، وبهذا تحدث تحولات هامة في القطاع الزراعي في إطار معايير التنمية الزراعية المستدامة، تمكنه من سد احتياجات البلاد والتخلص من مظاهر التبعية الغذائية للسوق العالمية²؛

3. توجيه الإيرادات المالية النفطية لتطوير قطاع السياحة:

يشكل قطاع السياحة أحد أهم القطاعات المعوّل عليها للمساهمة في دفع النمو الاقتصادي، ومن ثمة تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة، وهذا بالنظر إلى العوائد المالية الكبيرة

¹ : يسري محمد أبو العلاء، مرجع سبق ذكره، ص481.

² : صالح صالح، التنمية الشاملة المستدامة والكفاءة الاستخدامية للثروة البترولية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص882.

التي يمكن أن يوفرها في الأمدن المتوسط والبعيد، ولما يوفره من فرص لخلق الثروة والتخفيف من حدة البطالة، "ولما يمكن أن يلعبه من دور ريادي في تعزيز روابط التكامل مع القطاعات الاقتصادية الأخرى سواء كانت صناعية أو خدمية أو زراعية"¹، من خلال الاستعمال المباشر لمخرجات هذه القطاعات، وعليه فإن توجيه الإيرادات المالية النفطية لتحديث وتطوير القطاع السياحي في الدول النفطية، خاصة النامية منها، وهذا من خلال بناء وتجهيز مختلف المرافق السياحية وما يرتبط بها من بنية تحتية، وتكوين العمالة المتخصصة في هذا المجال، وغير ذلك مما يرتبط بهذا القطاع، من شأنه أن يجعل من الصناعة السياحية بديلا استراتيجيا لاستغلال الإيرادات النفطية بشكل يضمن استدامة دور السياحة في الاقتصاد الوطني، ويقص من الاعتماد على مصادر الثروة الناضبة.

ثالثا: تطوير قطاع الموارد البشرية وتنمية اقتصاد المعرفة:

يقول معظم الاقتصاديين أن الموارد البشرية للدولة _ وليس مواردها الطبيعية أو رأس مالها العيني _ هي المحدد النهائي والأساسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها، فعلى سبيل المثال، يرى الاقتصادي "فردريك هاريسون" أن: "الموارد البشرية .. هي المكون الأساسي لثروة الأمم، فرأس المال والموارد الطبيعية هي عوامل غير فعّالة، أو على الأكثر مساعدة في العملية الإنتاجية، فالفرد هو المحرك الرئيسي للنشط والفعال، الذي يقوم بإحداث التراكم في رأس المال واكتشاف الموارد الطبيعية واستغلالها، وكذلك هو الذي يقوم ببناء وتشبيد المنظمات والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ومن ثم فالدولة غير القادرة على تنمية مهارات ومعرفة أفرادها واستغلالها بطريقة فعّالة في الاقتصاد الوطني، لا تستطيع بأي حال من الأحوال أن تنمي أي شيء آخر"². وعليه تتوقف قدرة الدولة على استغلال مواردها الطبيعية وتحقيق النمو الاقتصادي طويل الأجل على مستوى التكوين والمهارة والبراعة الفنية والإدارية والمعرفية لمواردها البشرية.

كما أن تسارع التحولات الاقتصادية العالمية، واتجاه كبرى الدول المتطورة نحو مقاربات تنموية أقل اعتمادا على الأتمتة والتقنية، وأكثر استغلالا لرأس المال البشري في ظل بروز اقتصاد معرفي جديد، قائم أساسا على الكفاءات البشرية كمورد رئيسي وميزة تنافسية، والاستخدام واسع

¹ : زيد منير سلمان، الاقتصاد السياحي، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص25.

² : ميشال تودارو، مرجع سبق ذكره، ص365.

النطاق لتكنولوجيا الإعلام والاتصال، يفرض توجيه الإيرادات المالية النفطية نحو تنمية الموارد البشرية وتطوير اقتصاد المعرفة، بغية اكتساب المعارف والمحافظة على الموارد الطبيعية والتقليل من الهوة الرقمية المتسعة في المعلومات والمعرفة أو إزالتها¹، وهذا عبر تطوير وتحديث مناهج التربية والتعليم والبحث والإبداع، والاهتمام بمنظومات الصحة والرعاية الاجتماعية، بما يكفل تحقيق تنمية بشرية مستدامة، تفتح الطريق واسعا للولوج إلى عصر المعلومات، واندماجا تدريجيا في اقتصاد المعرفة²، خاصة وأن التنمية المستدامة هي عملية معقدة وشاملة لكل المجالات والقطاعات لا يمكن لخطة أو قطاع واحد أن يقوم بها وحده.

رابعا: تطوير مصادر الطاقة البديلة:

يكتسي تطوير وكذا التوسع في استخدام الطاقات المتجددة أهمية كبيرة، إذ لا يمكن لدول العالم أن تخطط لمستقبلها في مجال الطاقة على المدى البعيد اعتمادا على مصادر طاقة ناضبة، خاصة في ظل الارتفاع المستمر للطلب العالمي على الطاقة، وهذا ما يستدعي ضرورة توفير قدرات إنتاج ضخمة للطاقة مستقبلا، مع الأخذ بعين الاعتبار الجوانب البيئية، وفي هذا المجال تمثل الطاقات المتجددة خيارا ملائما يجب استغلاله وتطويره.

وعلى هذا الأساس لابد من الاهتمام بتطوير مختلف مصادر الطاقة المتجددة في الدول النفطية، وهذا عبر توجيه جزء من الإيرادات المالية الناتجة عن تصدير النفط إلى تطوير وتنمية هذه المصادر، خاصة وأن كل الدول النفطية تقريبا لها إمكانيات كبيرة في هذا المجال سواء ما تعلق بالطاقة الشمسية أو طاقة الرياح أو الطاقات المائية، بالإضافة إلى ما سمحت به التطورات التكنولوجية المستمرة من انخفاض مطرد في تكاليف إنتاج هذه الطاقات.

خامسا: تطوير الهياكل القاعدية:

لا يمكن الحديث عن أي تنمية مستدامة اقتصادية واجتماعية في أي بلد، في ظل غياب هياكل قاعدية حديثة وكثيفة، تكفل توفير الشروط الضرورية والطبيعية لتحقيق هذه التنمية، وبناء على ذلك يعتبر الاهتمام بتطوير مختلف هذه الهياكل من طرق نقل وموانئ ومطارات وسكك

¹ : عاطف قبرصي، الاقتصاد الجديد، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، الدار العربية للعلوم - ناشرون، بيروت، المجلد الرابع البعد الاقتصادي، الطبعة الأولى 2007، ص307.

² : جمال سالم، التنمية الإنسانية المستدامة: مدخل استراتيجي لإدماج الجزائر في اقتصاد المعرفة، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في الفضاء الأورو مغاربي، جامعة سطيف، 2008، ص393.

حديثة، ومؤسسات اقتصادية وتعليمية وتكوينية، ومختلف الهياكل الأخرى الضرورية لخلق ديناميكية اقتصادية واجتماعية داخل الدولة، في صلب الأولويات التي تقع على عاتق الدولة. وتتيح الإيرادات المالية الكبيرة للنفط أمام الدول النفطية إمكانية تمويل مختلف المشاريع التي تهدف إلى تطوير وتحديث هذه الهياكل القاعدية، وهذا بما يعود على تنشيط الحركة الاقتصادية داخل البلد بشكل عام.

خلاصة الفصل:

بعد التطرق إلى مختلف الجوانب المتعلقة بالاقتصاديات النفطية، من أهمية مورد النفط في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، إلى مختلف الآثار الناجمة عن استغلاله، فإن ما يمكن استخلاصه في نهاية هذا الفصل يمكن إبرازه في النقاط التالية:

- يعتبر النفط المصدر الرئيسي للطاقة في العالم، وسيظل كذلك في الأجل القريب والمتوسط، مدعوماً في ذلك بانخفاض تكلفته مقارنة بمختلف المصادر الأخرى، وهذا رغم الآثار البيئية السلبية الكثيرة المترتبة على عمليات استخراج واستعماله؛

- تعاني الاقتصاديات النفطية بشكل عام، والنامية بشكل خاص، من تبعية شبه تامة للنفط، ولأن هذا الأخير يعتبر سلعة عالمية، فإن أسعاره تتحدد في السوق الدولية، وتتأثر بمختلف الظروف السياسية والاقتصادية السائدة في العالم، وما ينجم عنها من تقلبات كبيرة في سعر النفط، وبالتالي الإيرادات المالية المتأتية منه، ومدى انعكاس ذلك على السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدول النفطية؛

- لقد ارتبط الريع النفطي، كغيره من الريع الأخرى، بظاهرة "لعنة الموارد"، التي تقوم على اعتبار أن المورد الطبيعي قد يتحول إلى لعنة على البلد في حالة سوء استغلاله، بدلا من أن يكون نعمة، فيؤدي بذلك إلى جملة من الاختلالات والتناقضات في الاقتصاد الوطني، تظهر من خلال تراجع القطاعات الاقتصادية التقليدية كالصناعة والزراعة، مقابل بروز وتعاضم دور القطاع الريعي، وفي حالة النفط، فإن هذا الوضع يؤدي أيضا إلى ارتهان الاقتصاد الوطني للأسواق الخارجية؛

- إن الدور الكبير للنفط في الطاقة والصناعة، وكمصدر لإيرادات مالية هائلة، جعل تأثيره كبيرا على الهيكل المالي والاقتصادي للدول النفطية، وعزز كونه جسرا حقيقيا نحو التنمية في هذه الدول، خاصة إذا ارتبط ذلك بالتنسيق الكفء لهذا المورد، سواء بترشيد استغلاله، أو تعظيم فوائد استعمال إيراداته، لتطوير مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى، وفي تحسين الجوانب الاجتماعية للأفراد، وإيجاد البدائل الطاقوية المناسبة، على اعتبار أن النفط مورد ناضب، ولا يمكن أن يتحقق كل ذلك، إلا في ظل وجود مناخ سياسي ومؤسسي وإداري يكفل مساهمة جميع أفراد المجتمع في إدارة هذه الموارد والاستفادة منها، بما يضمن تحقيق التنمية المستدامة.

دراسة مقارنة لدور التمويل الاقتصادي
في تحقيق التنمية المستدامة بين
والنرويج

2012-2000

تمهيد:

إن المنتبَع لمسار التنمية في الجزائر منذ الاستقلال وإلى يومنا هذا، يلاحظ درجة التبعية الكبيرة لهذه العملية لقطاع النفط، حيث ما انفكت الجزائر تربط كل جهودها ومشاريعها التنموية بإيرادات هذا القطاع.

وفي ظل الخصائص الرئيسية المميزة للنفط، والمتمثلة في تقلب أسعاره وإيراداته من جهة، وقابليته للنضوب من جهة أخرى، وما يُخلّفه من انعكاسات واختلالات هيكلية داخلية وخارجية، بات لزاما على الدولة العمل على فك الارتباط الشديد للاقتصاد الوطني بالنفط، والعمل على بناء اقتصاد وطني حقيقي ومتنوع، تسود فيه القطاعات الإنتاجية كالصناعة والزراعة، بما يضمن استدامة الحركية التنموية، وتعبئة كل موارد المجتمع وتوجيهها للاندماج في عملية التنمية، والعمل على تحييد الآثار السلبية للتدفقات المالية الكبيرة للنفط على الاقتصاد الوطني، وفي هذا الإطار لا بد من الاستفادة من التجارب الناجحة لبعض الدول النفطية في مجال التنوع الاقتصادي.

وتعتبر النرويج نموذجا رائدا في هذا المجال، حيث يتميز اقتصادها بالتنوع والاستقرار، وعدم التأثير بتقلبات الأسعار العالمية للنفط، وهذا رغم أنها من أكبر مصدري النفط والغاز، كما كَفَلَتْ لها إستراتيجية إدارة عوائد النفط من خلال صندوق التقاعد النرويجي، تنوع مصادر الدخل، عبر مختلف الأنشطة الاستثمارية لهذا الصندوق في الخارج. وفي هذا الجزء من الدراسة سنتطرق إلى مختلف النقاط المتعلقة بمكانة النفط في الاقتصادين الجزائري والنرويجي، وإستراتيجية التنوع الاقتصادي التي اتبعتها النرويج، لنعرج على جهود الجزائر في هذا الإطار لتنوع اقتصادها من خلال مختلف البرامج التنموية المعتمدة خلال فترة الدراسة الممتدة بين سنتي 2000 و2012، وتقييم دور هذه الجهود في تحقيق التنمية المستدامة، وهذا عبر جملة من المؤشرات ذات الصلة، ومقارنتها بنظيرتها في النرويج، وللإحاطة بكل هذا، قسمنا هذا الفصل إلى أربعة مباحث كما يلي:

المبحث الأول: دور قطاع النفط في الاقتصاد الجزائري ومخاطر تبعيته له

المبحث الثاني: مدخل إلى الاقتصاد النرويجي وإستراتيجية إدارة الثروة النفطية في النرويج

المبحث الثالث: التنوع الاقتصادي بين التجربة النرويجية والجهود الجزائرية

المبحث الرابع: انعكاسات جهود التنوع الاقتصادي على تحقيق التنمية المستدامة: مقارنة

بين الجزائر والنرويج خلال الفترة 2012_2000

المبحث الأول: دور قطاع النفط في الاقتصاد الجزائري ومخاطر تبعيته له

لقد لعب القطاع النفطي دورا محوريا في الاقتصاد الجزائري عبر مختلف المحطات التاريخية التي مر بها، وقد تعزز هذا الدور بشكل كبير بعد تأميم هذا القطاع، وضمان السيطرة التامة عليه، إلى درجة باتت معها حركة التنمية في الجزائر مرهونة بحركة عوائد النفط، وهو ما انعكس سلبا على الاقتصاد الوطني في كثير من الأحيان بفعل التقلبات الكبيرة في الأسعار العالمية لهذا المورد، وهذا ما سنتطرق إليه في مختلف نقاط هذا الجزء من الدراسة.

المطلب الأول: مدخل إلى القطاع النفطي في الجزائر:

يتضمن هذا المدخل سردا لأهم المحطات التاريخية التي مر بها قطاع النفط في الجزائر، وكذا الإمكانيات النفطية التي تمتلكها الجزائر، متمثلة في حجم الاحتياطات المؤكدة، وكذا الطاقة الإنتاجية من هذا المورد.

الفرع الأول: خلفية تاريخية عن النفط الجزائري:

لقد مر القطاع النفطي عبر مراحل ومحطات تاريخية مختلفة وحاسمة، خاصة في ظل الطرف التاريخي الذي كانت تمر به الجزائر غداة اكتشاف النفط على أراضيها، وهذا بفعل كونها تحت وطأة الاستعمار، وفيما يلي أهم هذه المحطات التاريخية:

أولا: اكتشاف البترول في الجزائر:

تعود أولى محاولات البحث والتنقيب عن البترول في الجزائر إلى سنة 1913م، وكان أول إقليم أُجْرِي فيه البحث هو الإقليم الغربي من منطقة غليزان، وتم حفر بعض الآبار القليلة العمق بعد ملاحظة مؤشرات بترولية على سطح الأرض، مثل بئر "تليوانيت" (جنوب غرب غليزان)، و"واد قطرين" (جنوب سور الغزلان)، وقد كانت هذه الاكتشافات الأولية عرضية ولا تدخل ضمن مخطط البحث والتنقيب¹.

وفي عام 1946م اكتشفت شركة بترول "الصور الفرنسية" أول حقل بترولي في "واد قطرني"، ثم "حقل برقة" بالقرب من عين صالح سنة 1952م، وتمثل هذه السنة بداية الاستغلال

¹ : قويدري فوشيج بوجمعة، انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2009/2008، ص38.

البترولي حيث اندفعت الشركات الأجنبية سعياً وراء الحصول على امتيازات البحث والتنقيب مقابل ضريبة معينة تُدفع للحكومة الفرنسية¹.

تعد سنة 1956م تاريخ بداية الإنتاج الفعلي للنفط في الجزائر، حيث اكتشفت في هذه السنة الشركة الفرنسية "SNREAL" حقل حاسي مسعود والذي يعد من الحقول الكبرى في العالم، لذا رأت الحكومة الفرنسية تشجيع عمليات البحث والتنقيب بالصحراء لاكتشاف المزيد من الثروات النفطية، وفي سبيل تحقيق هذا الهدف أصدرت قانون البترول الصحراوي عام 1958م لتسهيل عمليات منح رخص الامتياز البترولي.

بعد استقلال الجزائر عام 1962م تم التركيز مباشرة على قطاع المحروقات لاستعادة السيطرة على الثروات الطبيعية للبلاد، وذلك من خلال كسر الاحتكارات والمساهمة المباشرة في استغلال الثروة الوطنية فأنشأت بذلك مؤسسة وطنية تباشر النشاط البترولي.

ثانياً: تأسيس الشركة الوطنية لنقل المحروقات وتسويقها "سوناتراك Sonatrach":

تم إنشاء هذه الشركة بموجب المرسوم رقم 491/63 الصادر بتاريخ 1963/12/31، والذي حدد مهامها فيما يلي²:

- القيام بالدراسات التمهيدية المتعلقة ببناء وسائل النقل البرية والبحرية للمحروقات؛
- شراء وبيع المحروقات؛
- الحصول على التراخيص البترولية وتوقيع الاتفاقيات لإنجاز كافة المشروعات المتعلقة بالبترول؛

▪ تنفيذ العمليات العقارية وغير العقارية المتعلقة بالشركة؛

وقد تطورت هذه الأهداف بسرعة تزامناً مع تطور دور الشركة الذي لم يعد قاصراً على النقل والتسويق، بل امتد ليشمل كافة العمليات المتعلقة بالنشاط البترولي من بحث وتنقيب وتكرير.

ثالثاً: تأميم المحروقات:

لقد بدأت عمليات التأميم في قطاع المحروقات منذ أواخر الستينات وبداية السبعينات، وقد مرت هذه العملية بمحطات مختلفة كما يلي:

¹ : يسري محمد أبو العلا، مرجع سبق ذكره، ص437-438.

² : نوي نبيلة، إستراتيجية ترقية الكفاءة الاستخدامية لعوائد النفط في ظل ضوابط الحكم الراشد لتحقيق التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، جامعة سطيف، 2012/2011، ص61، نقلاً عن: يسري محمد أبو العلا (1996): "مبادئ الاقتصاد البترولي"، الطبعة الأولى، ص295.

1. تأميم الشركات البترولية غير الفرنسية في الفترة الممتدة بين 1967-1970، وكان هذا على النحو التالي:

- تأميم شركة BP british petroleum في بداية 1967؛
- تأميم شركة ESSO.MOBIL OIL في 24 أوت 1967؛
- تأميم شركة SHELL في ماي 1968.

وقد مكّنت التأميمات المتعاقبة خلال هذه الفترة من رفع نسبة المشاركة الجزائرية في الإنتاج البترولي من 11% إلى 31% عام 1970.

2. تأميم الشركات البترولية الفرنسية عام 1971 بعد فشل المفاوضات بين الجزائر وفرنسا، بسبب رفض الشركات الفرنسية رفع سعر البترول من 2.08 دولار إلى 2.85 دولار للبرميل.

بعد التأميم النهائي للمحروقات تولت سوناطراك ممارسة كل النشاطات البترولية في الجزائر، وتضاعف دورها بسبب استعادة مصالح الإنتاج فزادت سيطرتها إلى 56% عام 1971، و82% عام 1980، وارتفع حجم منتجاتها البترولية إلى 98.5% عام 1981، ومن هنا سيطرت سوناطراك على مراحل الإنتاج البترولي وبلغت سيطرتها وإشرافها 100% على أهم الحقول الجزائرية "حاسي مسعود"، وبهذا حرصت الجزائر على ضمان تحقيق الاستغلال الأمثل لمحروقاتها باعتبارها أساس التصنيع وتمويل المشروعات الإنمائية الأخرى¹، وتكريس سيطرة الدولة على مواردها المحلية، وعلى مختلف الأنشطة والمراحل المرتبطة بالصناعة النفطية.

رابعا: الانضمام إلى منظمة الأوبك (OPEC) والأوبك (OAPEC):

أنشئت منظمة الدول المصدرة للنفط OPEC ببغداد بين 10 إلى 14 سبتمبر 1960، وهذا بهدف توحيد السياسات النفطية بين الدول الأعضاء وحماية مصالحها، وقد انضمت الجزائر إلى هذه المنظمة سنة 1969.

بينما أنشئت منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط OAPEC في جانفي عام 1968، وهذا بهدف توحيد جهود الدول الأعضاء لتحقيق أفضل السبل لتطوير الصناعات النفطية، والاستفادة من مواردها لإقامة مشاريع مشتركة، وإقامة صناعة نفطية متكاملة من خلال التكامل الاقتصادي العربي، وقد انضمت الجزائر إلى هذه المنظمة عام 1970.

¹ : يسري محمد أبو العلاء، مرجع سبق ذكره، ص712.

الفرع الثاني: الإمكانيات النفطية للجزائر:

تتمثل هذه الإمكانيات في تطور كل من حجم الاحتياطيات النفطية وكذا حجم الإنتاج:

أولاً: تطور الاحتياطيات النفطية:

تمتلك الجزائر احتياطيا هاما من النفط، ومعظم هذه الاحتياطيات تقع في النصف الشرقي من البلاد، حيث يحتوي حوض حاسي مسعود على 70% من إجمالي الاحتياطي، وتعتبر الجزائر ثالث دولة إفريقية من حيث احتياطيات النفط بعد كل من ليبيا ونيجيريا، وقد عرفت هذه الاحتياطيات تطورا مستمرا وهذا بفعل الاكتشافات المتتالية عبر الزمن، ويوضح الجدول رقم (1.3) تطور احتياطي الجزائر من النفط خلال الفترة 2000-2012م.

جدول رقم 1.3: تطور الاحتياطيات النفطية في الجزائر بين 2000-2012 (الوحدة: مليون برميل)

السنوات	*2000	*2002	*2004	*2005	**2006	**2008	**2010	***2012
الاحتياطي النفطي	11314	11314	11350	12270	12200	12200	12200	12200

Source: (*) OPEC annual statistical bulletin 2006, P17.

(**) OPEC annual statistical bulletin 2010, P22.

(***) OPEC annual statistical bulletin 2013, P22.

Documents internet disponibles sur le site: www.opec.org consultés le (06/11/2013).

تبين الإحصائيات الواردة في الجدول أعلاه أن الاحتياطيات النفطية في الجزائر بقيت ثابتة خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2000 و2002، وقد قُدر الاحتياطي خلال هذه الفترة بحوالي 11314 مليون برميل، ليعرف بعد ذلك ارتفاعا إلى حدود 12270 مليون برميل كحد أقصى خلال سنة 2005، ثم سجل بعد ذلك تراجعا واستقرارا عند 12200 مليون برميل خلال الفترة الممتدة بين 2006 و2012.

إن ما يمكن استخلاصه والتأكيد عليه في هذا الصدد، هو أن النمو المستمر في حجم الاحتياطيات النفطية المؤكدة يعود بالدرجة الأولى إلى عمليات البحث والتنقيب والاستكشاف المستمرة، وأن متطلبات التنمية المستدامة تستدعي ضرورة الاستغلال الأمثل لهذه الاحتياطيات بما يكفل حق الأجيال المستقبلية في الانتفاع بها، وهذا عبر ترشيد عملية الإنتاج من جهة، وضمان الاستخدام الأمثل لعوائد هذه الثروة من جهة ثانية.

ثانيا: تطور الطاقة الإنتاجية والتصديرية:

لابد أن الطاقة الإنتاجية من الموارد الطبيعية لأي بلد ترتبط ارتباطا وثيقا بالاحتياجات المؤكدة من هذا المورد، وعلى الجهود الاستكشافية المبذولة لرفع هذا الاحتياطي، والجدول التالي يبرز تطور كل من حجم الإنتاج والصادرات النفطية للجزائر خلال الفترة 2000_2012، وهذا حسب ما جاء في مختلف النشرات الإحصائية السنوية لمنظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC).

جدول رقم 2.3: تطور إنتاج وصادرات النفط في الجزائر بين 2000-2012 (الوحدة: 1000 برميل

يومية)

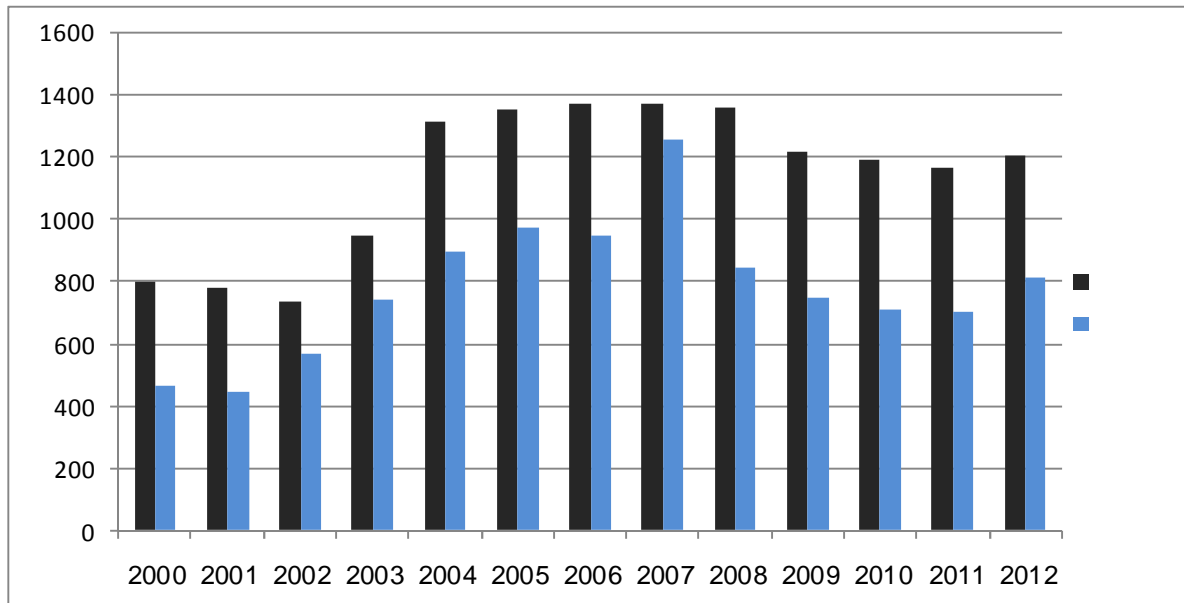
السنوات	*2000	*2001	*2002	*2003	*2004	*2005	*2006
الإنتاج	796.0	776.6	729.9	942.4	1311.4	1352.0	1368.8
الصادرات	461.1	441.5	566.2	741.0	893.2	970.3	947.2
السنوات	*2007	**2008	**2009	**2010	**2011	**2012	
الإنتاج	1371.6	1358.0	1216.0	1189.8	1161.6	1199.8	
الصادرات	1253.5	840.9	747.0	709.0	698.0	809.0	

Source : (*) OPEC Annual Statistical Bulletin 2007, P22,31.

(**) OPEC Annual Statistical Bulletin 2013, P30,49.

Documents internet disponibles sur le site: www.opec.org) consultés le(06/11/2013).

شكل رقم 1.3: تطور إنتاج وصادرات النفط في الجزائر بين 2000_2012 (الوحدة: 1000 برميل/يوم)



المصدر: اعتمادا على معطيات الجدول 2.3

يوضح الشكل (1.3) تطور الطاقة الإنتاجية والتصديرية للنفط في الجزائر خلال الفترة 2000_2012، ففيما يخص الإنتاج فقد عرف تزايداً مستمراً خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2000 و2008، من حدود 796 ألف برميل يوميا إلى حوالي 1,372 مليون برميل يوميا، لتعرف الطاقة الإنتاجية بعدها تراجعاً مستمراً لكن بمستويات منخفضة، حيث وصل الإنتاج في سنة 2011 إلى حدود 1,1616 مليون برميل يوميا، ليعاود الارتفاع من جديد في سنة 2012 إلى حوالي 1,200 مليون برميل يوميا.

أما فيما يخص الصادرات النفطية فقد عرفت هي الأخرى تطورات ملحوظة خلال فترة الدراسة، حيث ارتفعت من 461,1 ألف برميل يوميا سنة 2000 إلى أقصى حد لها في سنة 2007 والذي بلغ 1,2535 مليون برميل يوميا، لتعرف هي الأخرى تراجعاً في السنوات الموالية، حيث بلغت 809 ألف برميل يوميا سنة 2012.

إن ما يلفت الانتباه خلال دراسة تطور قطاع المحروقات في الجزائر هو ذلك الدور الكبير الذي لعبه الاستثمار الأجنبي المباشر، سواء ما تعلق بعمليات الاستكشاف أو عمليات الإنتاج والتصدير، وبناء عليه فقد فتحت الجزائر هذا القطاع للشراكة ووفرت الضمانات الكافية ضد التأميم، ومكنتها من تحويل أرباحها دون قيود، مما دفع الشركات البترولية للتوجه للاستثمار في قطاع النفط في الجزائر، خاصة بعد صدور القانون المتعلق بتشجيع وترقية الاستثمار في الجزائر، والذي جاء في سياق التوجه نحو اقتصاد السوق والاستعداد للاندماج في الاقتصاد العالمي¹.

المطلب الثاني: تأثير الإيرادات النفطية على المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري:

سوف نتناول في هذا المطلب مختلف تأثيرات قطاع النفط على الاقتصاد الجزائري، وهذا من خلال جملة من المؤشرات الاقتصادية ذات الطابع الكلي، وذلك كما يلي.

الفرع الأول: مساهمة القطاع النفطي في الناتج الداخلي الخام:

لقد كان لتطور قطاع المحروقات في الجزائر أثر كبير وواضح على بنية وهيكل الناتج الداخلي المحلي للبلد، والجدول الموالي يبرز هذا الأثر خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2000 و2012:

¹ : قويدري فوشيج بوجمعة، مرجع سبق ذكره، ص44_45، "بتصرف".

جدول رقم 3.3: تطور مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام 2000-2012

السنوات	الناتج الداخلي الخام (مليار دينار جزائري)	حصة قطاع المحروقات (مليار دينار جزائري)	تطور أسعار النفط (#) (دولار أمريكي)	نسبة قطاع المحروقات إلى الناتج الداخلي الخام (%)
*2000	4123.5	1616.3	29.77	39.19
**2001	4227.1	1443.9	24.74	34.2
**2002	4522.8	1478.9	24.91	32.7
**2003	5247.5	1868.9	28.73	35.6
**2004	6150.4	2319.8	38.35	37.8
**2005	7563.6	3352.9	54.64	44.4
***2006	8514.8	3882.2	68.05	45.6
***2007	9366.6	4089.3	74.66	43.7
***2008	11077.1	4997.6	98.96	45.0
***2009	10006.7	3109.1	62.35	31.0
***2010	12034.5	4180.4	80.35	34.7
***2011	14480.7	5242.1	112.92	36.7
****2012	15843.0	5208.4	111.49	32.9

Source: (*)Banque d'Algérie ,Bulletin Statistique Trimestriel, Septembre 2007,P23.

(**) : بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، ديسمبر 2008، ص26. (www.bank-of-algeria.dz)

(***) : بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، سبتمبر 2013، ص26.

(****): OPEC Annual Statistical Bulletin 2013, P15 (=196.722 m \$ / 1\$=78.10DA)

(#): OPEC Annual Statistical Bulletin,(2010/2011, P82),(2013,P82). (www.opec.org)

إن ما يمكن ملاحظته من خلال الإحصائيات المدرجة في الجدول 3.3 أعلاه هو أن قطاع المحروقات يساهم بنسبة معتبرة في بنية الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغت في المتوسط خلال الفترة بين 2000 و2012 حوالي 38.4%، سجلت أعلاها سنة 2006 عند 45.6% وأدناها سنة 2009 عند حوالي 31%، وما يمكن ملاحظته أيضا هو الارتباط الوثيق لهذه النسبة بأسعار النفط في السوق العالمية، والتي عرفت تراجعا ملحوظا خلال سنة 2009 وهو ما انعكس في صورة تراجع نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي بين سنتي 2008 و2009، وهذا

من 45% إلى 31% بين السنتين على التوالي، هذا من جهة، ومن جهة أخرى أيضا يرتبط معدل النمو الاقتصادي في الجزائر إلى حد بعيد بمعدل نمو القطاع النفطي، وأي تقلبات تحدث في هذا القطاع ستعكس مباشرة على الوضعية العامة للاقتصاد الوطني.

الفرع الثاني: مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة للميزانية:

تمثل عوائد النفط جزءا هاما من إيرادات الميزانية العامة للدولة، وهذا ما يتجلى من خلال نسبة مساهمة الجباية البترولية في إجمالي إيرادات الميزانية، وهذا كما يظهر في الجدول الموالي.

جدول رقم 4.3: مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة للدولة خلال الفترة 2000-2012:

(الوحدة: مليار دينار جزائري)

السنوات	الإيرادات الكلية للميزانية	إيرادات الجباية البترولية	نسبة الجباية البترولية إلى الإيرادات الكلية (%)
2000	1578.1	1213.2	76.88
2001	1489.9	1001.4	67.21
2002	1603.0	1007.9	62.88
2003	2022.9	1350.0	66.74
2004	2223.2	1570.7	70.65
2005	3076.9	2352.7	76.46
2006	3639.5	2799.0	76.90
2007	3687.6	2796.8	75.84
2008	5190.1	4088.6	78.78
2009	3676.0	2412.7	65.63
2010	4392.8	2905.0	66.13
2011	5703.4	3979.7	69.78
2012	6330.0	4192.0	66.22

Source: _ Banque d'Algerie, rapports annuels 2003,2007,2011. (www.bank-of-algeria.dz)

_ IMF, country report n°12/20,2012, p22. (www.imf.org, consulté le 11/11/2013)

إن تحليل معطيات الجدول (4.3) أعلاه تبيّن مدى المساهمة الكبيرة للجباية البترولية في تمويل إيرادات الميزانية العمومية خلال الفترة الممتدة بين 2000 و2012، حيث تجاوزت هذه النسبة عبر مختلف السنوات نسبة 3/2 من إيرادات الميزانية العمومية، وقد سجلت أعلاها سنة

2008 حيث بلغت 78.78%، ثم تراجعت في سنة 2009 إلى حوالي 65.63%، وهذا يعود أساسا إلى التراجع الكبير لأسعار النفط خلال هذه السنة، بسبب الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، وهو ما أدى إلى تراجع الإيرادات النفطية، ومدى تأثير ذلك على إيرادات الجباية البترولية من جهة، والإيرادات العامة وبالتالي النفقات العامة أيضا من جهة ثانية، خاصة ما تعلق منها بالنفقات الاستثمارية الموجهة لتمويل المشاريع التنموية في مختلف القطاعات الاقتصادية.

الفرع الثالث: مساهمة الصادرات النفطية في إجمالي الصادرات:

يمكن متابعة تطور صادرات الجزائر من المحروقات، ونسبة مساهمتها في إجمالي الصادرات من خلال معطيات الجدول المالي.

جدول رقم 5.3: تطور مساهمة صادرات المحروقات في إجمالي الصادرات الجزائرية 2000-2012

السنوات	قيمة الصادرات الإجمالية (مليون \$)	قيمة الصادرات من المحروقات (مليون \$)	تطورات أسعار النفط (دولار أمريكي)	نسبة صادرات المحروقات إلى إجمالي الصادرات (%)
*2000	21650	21060	29.77	97.27
*2001	19090	18530	24.74	97.07
*2002	18710	18110	24.91	96.79
*2003	24470	23990	28.73	98.04
*2004	32220	31550	38.35	97.92
*2005	46380	45590	54.64	98.30
**2006	54791	53608	68.05	97.84
**2007	60916	59605	74.66	97.85
***2008	79146	77192	98.96	97.53
***2009	45477	44411	62.35	97.66
***2010	57762	56143	80.35	97.20
***2011	73802	71662	112.92	97.10
***2012	72758	70571	111.49	96.99

Source: (*) Banque d'Algérie, Bulletin statistique, série rétrospective, juin 2006, p73

(**) بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، جوان 2010، ص 28. (www.bank-of-algeria.dz)

(***) بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، جوان 2013، ص 28.

من خلال الأرقام الواردة في الجدول أعلاه نلاحظ أن صادرات المحروقات تمثل الحصة الأكبر في هيكل الصادرات الجزائرية، وقد تراوحت نسبتها بين 97% و 98% من إجمالي الصادرات، وهذا خلال طول فترة الدراسة، رغم ما تبذله الدولة من مجهودات لتنويع الصادرات خارج المحروقات، خاصة ما كان ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي (2000-2004)، وبرنامج دعم النمو (2005-2009).

أما فيما يتعلق بالصادرات الإجمالية فإن قيمتها عرفت نموا مستمرا خلال الفترة 2001_2008 لتتبع أقصى قيمة لها خلال هذه السنة (2008) عند حوالي 79146 مليون دولار أمريكي، مترافقة بذلك مع الزيادة المستمرة في الصادرات النفطية، والمرتبطة بدورها بالارتفاع المستمر الذي عرفته أسعار النفط خلال هذه السنوات، إلا أن هذه الصادرات الإجمالية سجلت تراجعا ملحوظا في سنة 2009، بفعل انخفاض أسعار المحروقات خلال هذه السنة، ورغم تحسن هذه الأسعار بين سنة 2010 و 2012 إلا أن الصادرات الإجمالية لم تعرف ارتفاعا كبيرا، وهذا يعود هنا إلى تراجع حجم صادرات الجزائر من المحروقات.

المطلب الثالث: الانعكاسات السلبية لتقلبات أسعار وإيرادات النفط على الاقتصاد الجزائري:

إن ما تطرقنا إليه حول الدور الكبير لقطاع النفط في الاقتصاد الوطني، يجعلنا نقول أن هذا الاقتصاد يكون دائما عرضة للهزات المالية والبنوية، وتأثيراتها السلبية على الخطط والبرامج التنموية، وترتبط هذه الهزات بالدرجة الأولى بالتقلبات التي تعرفها أسعار النفط في السوق العالمية.

الفرع الأول: أثر الأزمات النفطية على الاقتصاد الجزائري:

إن الانخفاضات الكبيرة والمفاجئة في أسعار النفط في السوق العالمية عادة ما تؤدي إلى آثار سلبية بالغة على الاقتصاد الوطني المعتمد وبصفة شبه مطلقة على الإيرادات النفطية لتمويل الميزانية العامة للدولة، وكذا مختلف المشاريع التنموية، والتي قد تصل أحيانا إلى إحداث شلل كلي للاقتصاد، وفي هذا الجزء من الدراسة سنتطرق باختصار إلى مختلف هذه الآثار السلبية التي تعرض لها الاقتصاد الجزائري بعد الانخفاض الحاد الذي شهدته أسعار النفط سنوات 1986 و 1998 وبدرجة أقل سنة 2009.

أولاً: تأثير أزمة النفط لسنة 1986 على الاقتصاد الجزائري:

إن ارتباط تمويل الاقتصاد الجزائري بعوائد النفط دون مصادر أخرى مهمة، كاد أن يؤدي به إلى منحى خطير بسبب الأزمة النفطية لعام 1986، حيث عرف سوق النفط تدهورا كبيرا في الأسعار من 27 دولارا للبرميل سنة 1985 إلى أقل من 14 دولارا للبرميل سنة 1986، ما أدى إلى انخفاض الإيرادات النفطية من 12,7 مليار دولار سنة 1985 إلى 7,9 مليار دولار سنة 1986، أي بتراجع قدره 4,8 مليار دولار (حوالي 38%) في سنة واحدة، وقد أدى هذا التراجع الكبير في الصادرات إلى التأثير على رصيد ميزان المدفوعات، كما كان له انعكاس سلبي كبير على معدل النمو الاقتصادي، حيث انخفض إلى 0,6%، كما تراجع مستوى الاستهلاك العائلي بنسبة 0,4%، وانخفض الاستثمار بنسبة 4,2%، بالإضافة إلى تراجع معدل استحداث مناصب الشغل الجديدة بنسبة 40%، كما ارتفعت المديونية الخارجية للجزائر إلى 23,7 مليار دولار سنة 1986 بعد أن كانت 19.8 مليار دولار سنة 1985¹.

إن هذه الآثار السلبية الخطيرة لتراجع أسعار النفط، على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، تعكس بدرجة كبيرة مدى هشاشة الاقتصاد الوطني وانكشافه على الأزمات العالمية المختلفة.

ثانياً: تأثير أزمة النفط لسنة 1998:

رغم التحول في النمط الاقتصادي الذي شهدته الجزائر في أواخر الثمانينات، والانتقال من النهج الاشتراكي إلى النهج الرأسمالي القائم على تحرير الاقتصاد والاحتكام لقواعد السوق الحر، إلا أن الأداء الاقتصادي العام ظل يتسم بالضعف، وهو ما عمق من الآثار السلبية للانخفاض الذي شهدته أسعار النفط سنة 1998 على الاقتصاد الوطني، وقد تدهور هذا السعر إلى حدود 13 دولارا للبرميل، وهو ما أدى إلى تراجع حصة إنتاج الجزائر من النفط في منظمة OPEC بـ 3,3% سنة 1998 وبـ 11,4% سنة 1999 وهذا مقارنة بسنة 1997، بهدف إعادة التوازن للأسعار، فانخفضت بذلك إيرادات النفط من 13,18 مليار دولار سنة 1997 إلى 9,77 مليار دولار سنة 1998²، أي بنسبة حوالي 25,9%، فتقلص بذلك فائض الميزان التجاري بنسبة 82% سنة 1998 مقارنة بسنة 1997، كما أدى هذا التدهور في الأسعار أيضا إلى انخفاض كبير في

¹ : مصطفى بن ساحة، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماجستير في الاقتصاد غير منشورة، المركز الجامعي بغرداية، 2010/2011، ص 61_62.

² : Banque d'Algérie, Bulletin statistique, série rétrospective, juin 2006, p72, (www.bank-of-algeria.dz)

الإيرادات العامة قدره 2,871 مليار دولار، محدثا بذلك عجزا في الميزانية العمومية قدره 1,85 مليار دولار، وبلغت نسبة هذا العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي 3,89%¹.

كما سجل ميزان المدفوعات الجزائري لسنة 1998 عجزا بقيمة 1,640 مليار دولار، بعد أن كان سجل فائضا سنة 1997 لأول مرة منذ 1993، فانعكس هذا العجز على الاحتياطات الرسمية، التي انخفضت هي الأخرى خلال سنة 1998 بحوالي 15% فتراجعت نسبة تغطيتها للواردات إلى 2,9% مقابل 11,9% سنة 1997، وهذا كله راجع إلى تراجع أسعار البترول.²

ثالثا: تأثير انخفاض أسعار البترول لسنة 2009:

يمكن توضيح مختلف آثار تراجع أسعار النفط خلال سنة 2009 على الاقتصاد الجزائري من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم: 6.3: أثر انخفاض أسعار النفط على مختلف المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري

السنوات	2008	2009	نسبة التغير (%)
متوسط سعر النفط (دولار أمريكي)	98.96	62.35	-37
الناتج الداخلي الخام (مليار دينار ج)	11077.1	10006.7	-9.66
الصادرات الإجمالية (مليون دولار)	79146	45477	-42.54
صادرات المحروقات (مليون دولار)	77192	44411	-42.46
الإيرادات الكلية للميزانية (مليار دج)	5190.1	3676.0	-29.17
إيرادات الجباية البترولية (مليار دج)	4088.6	2412.7	-40.99
رصيد الميزان التجاري (مليار دولار)*	40.52	7.78	-80.80
رصيد ميزان المدفوعات (مليار دولار)*	36.99	3.86	-89.56

المصدر: اعتمادا على أرقام الجداول السابقة

(*): بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، جوان 2013، ص 15 (www.bank-of-algeria.dz)

من إحصائيات الجدول أعلاه يمكن أن نلاحظ مدى التأثير السلبي الكبير الذي أحدثه تراجع سعر البترول سنة 2009 مقارنة بسنة 2008 على جملة من المؤشرات الاقتصادية الكلية، حيث انخفض الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 9.66% سنة 2009 مقارنة بالسنة التي قبلها، كما نلاحظ أن نسبة تراجع الصادرات الإجمالية وصادرات المحروقات بين السنتين متقاربة جدا عند

¹ : مصطفى بن ساحة، مرجع سبق ذكره، ص 63.

² : نفس المرجع، ص 63.

حوالي 42.5%، وهذا يعود أساسا إلى أن المحروقات تمثل السلعة الرئيسية المهيمنة على الصادرات الإجمالية بحوالي 98%، وهو ما انعكس سلبا أيضا على رصيد كل من الميزان التجاري وميزان المدفوعات، حيث شهد الأول تراجعاً بنسبة 80,80% ليبلغ رصيده 7,78 مليار دولار سنة 2009 بعد أن كان 40,52 مليار دولار سنة 2008، بينما شهد الثاني تراجعاً قدره 89,56% ليبلغ رصيده 3,86 مليار دولار سنة 2009 مقارنة بحوالي 37 مليار دولار سنة 2008، وباعتبار أن إيرادات الجباية البترولية تمثل المصدر الرئيسي لتمويل الميزانية العامة، فإن التراجع في أسعار البترول سنة 2009 مقارنة بسنة 2008 انعكس هو الآخر على هذه الإيرادات، فانخفضت بحوالي 45%، من 4088,6 مليار دينار إلى 2412,7 مليار دينار، وهو ما من شأنه تهديد تنفيذ مختلف المشاريع التنموية المبرمجة بسبب تقلص وتراجع مصادر تمويلها، خاصة إذا استمرت أسعار المحروقات في الانخفاض.

الفرع الثاني: تحليل مدى تأثير الاقتصاد الجزائري بظاهرة الداء الهولندي:

تعتبر إصابة الاقتصاد الجزائري بظاهرة العلة الهولندية أحد أهم المسائل التي تثار حول الاقتصاد الوطني، فالارتباط شبه الكلي للبلد بقطاع المحروقات من حيث الصادرات ومداخيل الحكومة من جهة، وتأخر القطاع الصناعي من جهة أخرى تعتبر أحد أهم العناصر المغذية لمثل هذه المسائل.

لقد تطرق العديد من الباحثين والكُتّاب إلى دراسة مسألة إصابة الاقتصاد الجزائري بالداء الهولندي من عدمها، لكن الإجابات كانت في أحيان كثيرة مختلفة بين من يؤكد هذه الإصابة وبين من ينفیها، إلا أن هناك توافق تام على أن الاقتصاد الجزائري يعاني من كل أعراض الداء الهولندي، لكن على مستوى آليات نظرية الداء الهولندي فالأمر ليس كذلك¹.

فالاقتصاد الجزائري في السنوات الأخيرة له نمط قطاعي يتسق أكثر فأكثر مع ذلك الذي تنص عليه النظرية، حيث تميز بما يلي²:

¹ : بن عيسى كمال الدين، مرجع سبق ذكره، ص156، نقلا عن:

Samir BELL. Essai sur la crise du régime rentier d'accumulation en Algérie une approche en terme de régulation''.thèse doctorat en sciences économique. Université Lumière Lyon 2.2011,P100.

² : نفس المرجع، ص156.

▪ النمو الهائل في قطاع المحروقات، حيث خصصت لهذا القطاع مبالغ استثمارية معتبرة، قدرت بحوالي 21 مليار دولار بين سنتي 2000-2005، وحوالي 32 مليار دولار بين 2005-2009.

▪ نمو ملحوظ في قطاع السلع "غير القابلة للتداول"، ولا سيما قطاع البناء والأشغال العمومية، والخدمات السوقية.

▪ التراجع المستمر في القطاع الصناعي "قطاع السلع القابلة للتداول" عموميا وخاصة.

فتحيرير الأسعار، وانفتاح التجارة الخارجية وقابلية تحويل الدينار، كلها عوامل أسهمت في ظهور أعراض المرض الهولندي لكن لم تصل إلى افتراضات نموذج النظرية بكاملها.

فهل يمكننا بناء على المعطيات الواردة أعلاه، أن نجزم بإصابة الاقتصاد الجزائري فعلا بهذا الداء أم لا؟

إن فحص وجود أو غياب العلة الهولندية يكون من خلال دراسة الأثرين اللذين تنص عليهما ظاهرة العلة الهولندية: **أثر الإنفاق**، وأثر **تقل عوامل الإنتاج**، ويتم التحقق من الأول بمتابعة التغير النسبي في أسعار السلع غير التبادلية، وهو ما يعطي إمكانية لتحسن سعر الصرف الحقيقي. أما الأثر الثاني فإنه يفسر من خلال نسبة التشغيل في كل قطاع. إذن فحضور أو غياب هذين الأثرين هو المسؤول عن الحكم النهائي في حضور أو غياب العلة الهولندية¹.

أولا: بالنسبة لسعر الصرف الحقيقي:

إن معظم الدراسات المرتبطة بالعلة الهولندية تعرف سعر الصرف الحقيقي بالنظر إلى مكوناته الأساسية إلى جانب سعر الموارد الطبيعية، نجد عامل ارتفاع الدخل الدائم، والنفقات على السلع غير التبادلية، ارتفاع تدفق رؤوس الأموال، بالإضافة إلى عوامل أخرى يتم إدماجها في حساب سعر الصرف الحقيقي، ويتأثر هذا السعر بكل ما يحدث في الاقتصاد من اختلالات. وفي الجزائر بالإضافة إلى ارتباط هذا السعر بسعر المحروقات (وبالإنتاج)، فإن النفقات الحكومية تشكل عاملا أساسيا ضمن الحساب، وهذا ناتج عن تبعية القطاع للدولة، كما يلعب انفتاح البلد على المبادلات الخارجية أثرا بالغا على سعر الصرف الحقيقي، فكلما كان البلد منغلقا أمام التجارة الدولية كلما ارتفع سعر صرفه الحقيقي، لأن العراقيل المفروضة على السلع المستوردة تجعل من

¹ : دربال عبد القادر ومختار دقيش، العلة الهولندية: نظرية وفحص تجريبي في الجزائر الفترة 1986-2006، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، العدد 2011/11، ص117.

سعرها مرتفعا، الشيء الذي يوجه الاستهلاك وبالتالي عوامل الإنتاج نحو القطاع التبادلي، ومن هنا يرتفع مستوى سعر الصرف الحقيقي، والعكس صحيح. كما كان لسياسات التعديل الهيكلي التي عرفت الجزائر (خاصة تخفيض اسمي لقيمة العملة)، وكذا سياسات تثبيت المقومات الكبرى للاقتصاد الوطني أثر على سيروية سعر الصرف، كما يخضع سعر الصرف في الجزائر أيضا لمتطلبات السياسات النقدية والجبائية، والتي تهدف إلى تثبيت قيمة سعر الصرف الحقيقية في حدود تخدم الاقتصاد ككل¹، وبالتالي فسعر الصرف الحقيقي في الجزائر لا يتحدد وفق افتراضات نظرية العلة الهولندية وفي مقدمتها حجم التبادل التجاري، وهو ما يمكن ملاحظته من خلال التطورات الحاصلة على كل من سعر الصرف ومعدل التبادل التجاري خلال الفترة الممتدة بين 1999-2006 كما يلي:

جدول رقم 7.3: التطور المقارن لسعر الصرف ومعدلات التبادل التجاري للجزائر

(الوحدة: %، سنة 1999 تمثل سنة أساس)

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
سعر الصرف	100	99	99	90	80	80	78	70
معدل التبادل التجاري	100	175	160	150	170	178	240	260

المصدر: كمال الدين بن عيسى، تأثير الربيع النفطي على تطور وأداء الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة سطيف، 2012، ص157.

نلاحظ من خلال الجدول انخفاض سعر الصرف الحقيقي حوالي 20% بين سنة 1999 و2006، في حين زادت معدلات التبادل التجاري بحوالي 160% خلال نفس الفترة، مدعومة أساسا بارتفاع أسعار المحروقات، وهذا ما ينفي وجود علاقة طردية بين معدل التبادل وسعر الصرف الحقيقي، كما تفترض نظرية الداء الهولندي، مما يعني التأكيد على غياب العلة الهولندية من خلال الإنفاق².

وإذا كان سعر الصرف الحقيقي ثابتا -مراقب من قبل السلطات (الحكومة والبنك المركزي)- فمن المفروض أن يحافظ القطاع التبادلي وبالأخص الصناعي على نجاعته، وأن تنافسيته لن تتأثر، إلا أننا لاحظنا حدوث عكس ذلك، فالقطاع عرف تراجعا مستمرا، وهذا ما يقودنا إلى

¹ : نفس المرجع، ص119.

² : نفس المرجع، ص119.

التفكير والجزم بأن مشكلة انحلال التصنيع في الجزائر هي أبعد من أن تكون مرتبطة بسعر الصرف الحقيقي، بل تعود إلى مشكلة الربح الذي يشل باقي القطاعات المنتجة¹، وما يرتبط به من فساد تسييري وغياب للحكم الراشد.

ثانيا: بالنسبة لتنقل عوامل الإنتاج (البطالة والتشغيل):

ينتج أثر تنقل عوامل الإنتاج حسب النظرية، عندما تتحسن الإنتاجية الحدية للعمل في القطاع المنتعش (المحروقات) والقطاع غير التبادلي، ويبدأ التنقل أولا من القطاع التبادلي (الصناعي والزراعي) إلى القطاع المنتعش لينتهي في القطاع غير التبادلي، ويعتبر الشكل الأول من الانتقال نادر الوقوع نظرا للخاصية الانعزالية للقطاع المنتعش.

في الجزائر تبرز إحصائيات شركة سوناطراك أن العمال المشغلين في القطاع خلال الفترة 2001-2004 لم يتجاوز 50 ألف عامل أي حوالي 0,54% من إجمالي القوة العاملة، وهذا ما يؤكد أن قطاع المحروقات يتصف بالعبرة "منحصر" بما أنه يشغل أقل من 1% من القوة العاملة، ومن هنا فإن احتمال انتقال عنصر العمل نحو هذا القطاع يكون مبعداً، مما يعني إلغاء فرضية انحلال التصنيع المباشر².

إذا ما غاب هذا الفرض فإن مجال دراستنا ينحصر حول محور تنقل عنصر العمل، من القطاع الصناعي إلى القطاع غير التبادلي.

جدول رقم: 8.3: توزيع القوى العاملة على مختلف القطاعات الاقتصادية 2000-2011 (ألف عامل)

السنوات القطاعات	2000	2002	2004	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الزراعة	1185	1438	1617	1780	1842	1841	1242	1136	1034
الصناعة	499	504	513	525	522	530	1194	1337	1967
القطاع غير التبادلي	3292	3520	3841	4212	4407	4631	7036	7263	6598
العمالة الإجمالية	4976	5462	5971	6517	6771	7002	9472	9736	9599

Source: IMF, country report, Algeria : Statistical Appendix»,2010, 2013 . Document internet disponible sur le site : www.imf.org (consulté le 11/11/2013).

¹ : بن عيسى كمال الدين، مرجع سبق ذكره، ص157.
² : دربال عبد القادر ومختار دقيش، مرجع سبق ذكره، ص120.

من خلال الجدول نلاحظ ما يلي:

▪ القطاع غير التبادلي يستحوذ على أكبر حصة من العمالة في كل سنة، وهي في زيادة مستمرة عبر مختلف سنوات الدراسة، وهذا ما من شأنه تعزيز فرضية الداء الهولندي حول تنقل العمالة من القطاع التبادلي إلى القطاع غير التبادلي؛

▪ حصة كل من قطاع الفلاحة والصناعة في سوق الشغل أقل من نصيب القطاع غير التبادلي، لكن هناك زيادة مستمرة في عدد مناصب الشغل التي يوفرها كل قطاع، خاصة قطاع الصناعة بدءا من سنة 2009. فهناك إذن نمو دائم لعدد الوظائف المستحدثة في القطاع التبادلي عموما.

إلا أن ما يجب التأكيد عليه هو أن انتقال العمالة حسب الإطار النظري لنظرية الداء الهولندي يفترض وجود الاقتصاد في حالة التشغيل الكامل أثناء حدوث هذا الانتقال، وهو ما لا ينطبق على الاقتصاد الجزائري، حيث أن في بداية فترة الدراسة كان معدل البطالة في حدود 29% سنة 2000، وعليه فإن تزايد عدد مناصب العمل في القطاع غير التبادلي سيكون من نصيب العمال البطالين، وهو ما حدث فعلا من خلال تراجع معدل البطالة إلى 11% سنة 2011. أخيرا ومن خلال تتبع تطور وحركة اليد العاملة في الجزائر، فإننا نؤكد على غياب مثل هذا التنقل وبالتالي سقوط فرضية انحلال التصنيع غير المباشر، وهذا لسببين اثنين¹:

▪ أولا: مساهمة القطاع التبادلي في استقطاب اليد العاملة، خلال فترة الدراسة بسبب تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي، وبرنامج دعم النمو، وأخيرا برنامج الاستثمارات العمومية؛

▪ ثانيا: تراجع معدلات البطالة، مما يعني أن تزايد العمالة في القطاع غير التبادلي تأتي من العمال البطالين.

من كل ما سبق تقديمه نتوجه إلى استخلاص غياب العلة الهولندية بسبب غياب الأثرين: أثر الإنفاق وأثر تنقل عوامل الإنتاج، فغياب الأول راجع إلى التحكم في سيرورة سعر الصرف الحقيقي، أما غياب الثاني فهو ناتج عن مشاركة جميع القطاعات الاقتصادية في استمالة اليد العاملة، ولكن هذا لا يمنعنا من الإشارة إلى وجود أعراض جد خطيرة في الاقتصاد الجزائري، لعل أهمها تدهور القطاع الصناعي، وبذلك يتضح جليا أن المشكلة الآن هي أكبر من إصابة الاقتصاد الوطني بالداء الهولندي، وهل الربيع النفطي نعمة أم نقمة على الجزائر، بل الأمر يتعلق بالفلسفة

¹ : نفس المرجع، ص121-122. بتصرف.

الاقتصادية المنتهجة وكيفية تحديد الأهداف التنموية من جهة، وكيفية تعبئة الموارد المادية والمالية والبشرية من أجل تخصيصها بطريقة علمية وإرادة سياسية صارمة تكون كفيلة بالحد من الأثر السلبي للربيع النفطي على النمو في المدى الطويل وتكفل انبعاث القطاع الصناعي والزراعي ونموهما من جهة ثانية، وذلك لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

المبحث الثاني: مدخل إلى الاقتصاد النرويجي وإستراتيجية إدارة الثروة النفطية في النرويج:

يتضمن هذا الجزء من الدراسة مدخلا شاملا إلى الاقتصاد النرويجي، إضافة إلى الدور الهام الذي يلعبه القطاع النفطي في هذا الاقتصاد، وقد ارتأينا أن نبدأ بالأسس التي تدعم هذا النموذج الاقتصادي الناجح في العالم، بداية من التعريف بهذه الدولة من حيث خارطتها الجغرافية والاجتماعية وما تملكه من موارد طبيعية، ومقومات نجاح النظام السياسي النرويجي، وأسس إدارة الاقتصاد والعملية التنموية، ثم إبراز مكانة النفط في الاقتصاد، وكذا أسس إدارة هذه الثروة الناضبة بما يحقق مصلحة الأجيال الحالية والمستقبلية.

المطلب الأول: النرويج: نافذة جغرافية واجتماعية:

تمكننا هذه النافذة من التعرف على أهم الخصائص الطبيعية والبشرية لدولة النرويج، وهذا من خلال الفروع التالية:

الفرع الأول: الطبيعة الجغرافية والسكانية للنرويج:

أولا: الموقع والمناخ:

تقع النرويج شمال غرب القارة الأوروبية بالقرب من المحيط المتجمد الشمالي، يحيط بها بحر الشمال والمحيط الأطلسي الشمالي، وتتشرك مع روسيا وفنلندا، ويحدها من الشرق السويد، ومن الجنوب مضيق سكاتراك وبحر الشمال ومجموعة الجزر التي تفصلها عن الدانمرك، ومن الغرب المحيط الأطلسي ويسمى كذلك بحر النرويج.

يؤثر موقع النرويج في أحوالها المناخية فيطول النهار في الصيف والعكس في الشتاء، وتظهر اختلافات حادة بين الصيف والشتاء فيها، وتزيد الطبيعة الجبلية من شدة البرودة، ويعكس ذلك فإن تيار الخليج الدافئ يساعد على رفع درجات الحرارة. وتمتاز المناطق الساحلية باعتدال الطقس صيفا وسقوط أمطار غزيرة كان لها أثر مباشر في تنوع أنماط النبات.

إن وجود ساحل بحري على امتداد الشمال والغرب وفر مجالا رحبا لممارسة التجارة عبر البحار، والتي اقتص بها قداماء النرويجيين الذين يقطنون تلك المدن، ومنحتهم السيطرة على عمليات تصدير واستيراد البضائع من وإلى القارة الأوروبية¹.

¹ : أمانة محمد علي، مقومات نجاح النظام السياسي النرويجي، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، العدد 45، ص107، وثيقة إلكترونية متوفرة على الرابط: <http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=60672>، تاريخ الإطلاع 2013/11/02.

ثانيا: الجغرافية الطبيعية:

تبلغ مساحة النرويج 323.787 كم²، وهي أطول وأضيق دول أوروبا، يبلغ طول خط الساحل الخارجي 2650 كم، ومع ما تتميز به الطبيعة الجغرافية للنرويج من تنوع إلا أن الطابع الجبلي هو السائد فيها، كما تؤثر طبيعة التربة وقسوة المناخ في تحديد المساحة الزراعية والتي تقدر بحوالي 3% فقط من المساحة الكلية للدولة.

أما الرصيف البحري فإنه يتكون من سهول متموجة أحيانا ومنبسطة أحيانا أخرى، ويعلوه الماء بعمق قليل يتراوح بين 18 و36 مترا، ولهذا كان أحد المصائد الكبرى للأسماك في العالم، ومن أهم المناطق الملائمة للعيش، كما تتكون منطقة المنخفضات الجنوبية الشرقية في معظمها من الوديان والأنهار التي تستخدم في نقل الأخشاب وتوليد الطاقة الكهرومائية، كما تتميز المنحدرات في هذه المنطقة بأنها أقل حدة منها في معظم أنحاء البلاد، مما جعلها أكثر ملاءمة للنشاط الزراعي ونمو الغابات.

إن التكوينات الجغرافية للنرويج تلعب دورا مهما وأساسيا في اقتصادها ونمط حياة السكان وتجمعاتهم، والتي تعتمد في الأساس على نوعية التربة، ومدى وعورة أو ملاءمة الأرض للسكن والزراعة وحجم الموارد المتوفرة فيها، فضلا عن حجم الأنهار وما يمكن أن تسهم به في استقرار السكان ومجالات عمل توفرها لهم، أما الساحل البحري فيعد من المصادر الرئيسية للثروة في البلاد، سواء بما يوفره من غذاء أو الموارد والثروات الأحفورية، زيادة على ما يمثله من الناحية الإستراتيجية بالنسبة للنرويج، وكذا القارة الأوروبية، ولا بد من الإشارة إلى أن التفاعل والتناغم الوطيد بين الجغرافيا والاستقرار السكاني والحرف السائدة ودرجة مساهمتها في الاقتصاد المتنوع والمتعدد القطاعات، ظاهرة لها سماتها الخاصة والتميزة والتي تستدعي التأمل فيها¹.

ثالثا: السكان:

بلغ عدد سكان النرويج في شهر جانفي 2013 حوالي 5,051 مليون نسمة²، بكثافة سكانية قدرها 14 نسمة/كم² ومعدل نمو سنوي قدره 13.8 نسمة/ألف، ويرتكز معظم السكان في النطاق الساحلي الذي تكثر فيه السهول والتلال التي تمتاز باعتدال مناخها، كما يوفر الريف مناطق

¹ : نفس المرجع، ص108.

² :Ministère Norvégien Des Affaires Etrangères, Miniguide NORVEGE 2013, document internet disponible sur le site: <http://www.ssb.no/a/english/minifakta/fr/mf2013-fra-web.pdf>, date de consultation 02/11/2013 ,P10.

السكن لحوالي 26% من النرويجيين، ويعمل غالبية السكان لاسيما في المناطق الريفية في الحرف التقليدية كالصيد وصناعة الأخشاب وتربية المواشي وغيرها،

كما أعلن شعب النرويج رغبته في البقاء خارج الإتحاد الأوروبي عندما رفض الانضمام إليه في استفتاءين، الأول عام 1972 والثاني عام 1994¹، ويغض النظر عن أسباب الرفض فقد كان رأي الشعب هو النافذ في هذا الأمر، وهو مؤشر لقوة صوت الشعب في هذا البلد، ومن المنجزات التي يفتخر بها النرويجيون أيضا هي مستوى التعليم لديهم، إذ تؤكد تقارير التنمية البشرية الصادرة عن الأمم المتحدة انعدام الأمية في هذا البلد، كما تمتلك النرويج واحد من أعلى مستويات المعيشة في العالم بسبب وفرة الموارد الطبيعية مقارنة بحجم السكان، إضافة إلى أن متوسط أجر الساعة الواحدة فيها من أعلى المعدلات في العالم.

وفي الأخير يتحدث النرويجيون اللغة النرويجية وبلهجتين مختلفتين، كما يكفل الدستور النرويجي حرية الأديان، وتدين أغلبية السكان بالديانة المسيحية الأنجليكية اللوثرية (وتعرف باسم كنيسة النرويج)².

الفرع الثاني: النظام السياسي في النرويج:

النظام السياسي في النرويج ملكي برلماني ديمقراطي، يحتفظ فيه الملك بسلطاته التي منحه إياها الدستور، ومكانته التي حصل عليها بالوراثة، وحيث أن الشعب هو مصدر السلطة في النظام الديمقراطي فالسياسيون الذين انتخبهم الشعب هم الذين يحكمون البلاد، وحيث أن الديمقراطية تستهدف المساواة في الحقوق السياسية، فإن رأي الشعب يكتسي الأهمية الكبيرة في قبول سياسة ما أو رفضها، حيث تتخذ القرارات بالأغلبية، وتتشكل الخارطة الإدارية للبلاد من 19 إقليما إداريا. يقوم النظام البرلماني في النرويج على أساس وجود برلمان منتخب من قبل الشعب ولمدة معينة، ويرتكز على ثلاث مكونات، السلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية، والسلطة القضائية، تعمل هذه السلطات بالتعاون فيما بينها وبنظام الفصل بين السلطات الذي أقره دستور 1814³.

¹ رزاق حسن الحلفي، النرويج بين نمو الرفاهية الاقتصادية وتحديات التلوث البيئي، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمرك، كلية الإدارة والاقتصاد، 2008، ص32. (<http://www.almaktabah.net/vb/showthread.php?t=42822>)، تاريخ الاطلاع 2013/11/2.

² : أمنة محمد علي، مرجع سبق ذكره، ص110.

³ : نفس المرجع، ص23.

أولاً: السلطة التشريعية (البرلمان):

ينقسم البرلمان في النرويج إلى مجلسين أو غرفتين يتشكل الأول من 124 عضواً والثاني من 41 عضواً، ويعد السلطة التشريعية العليا في البلاد، وله كلمة الفصل في المسائل المتعلقة بموازنة الدولة والإنفاق العام، كما يضطلع بجملة من المهام الأخرى أهمها:

- تمحيص سجلات مجلس الدولة والقرارات التي يتخذها؛
- مراقبة السياسة الخارجية والدفاع، حيث أن تمويل القوات المسلحة يتحدد من خلال البرلمان؛
- المصادقة على المعاهدات المهمة، خاصة تلك التي تقتضي إدخال تغييرات على القوانين؛
- الإشراف المباشر على عائدات النفط فيما يخص الرقابة والتدقيق والمسائل المتعلقة بالمجالات الاستثمارية لأموال صندوق التقاعد النرويجي.

إن الدور الرقابي الذي يمارسه البرلمان النرويجي والذي يعد ممثلاً للشعب في نظام ديمقراطي حقيقي، ساهم في الحفاظ على موارد البلد، وإدارتها بأفضل السبل، والتي تراعي عدم الهدر والحفاظ على سلامة البيئة وصيانة ممتلكات الشعب والأجيال القادمة، فضلاً عن مسائل الدفاع عن حقوق وحرية المواطنين في إيصال أصواتهم إلى أعلى الجهات في الدولة عن طريق ممثليهم في مجلس النواب.

ثانياً: السلطة التنفيذية:

النرويج مملكة دستورية تُحَكَم من قبل ملك أو ملكة بالوراثة، ومجلس وزراء من الذين انتخبهم الشعب، وقد كان تعيين رئيس وأعضاء الحكومة وقيادة القوات المسلحة من صلاحيات الملك وهذا منذ 1884، لكن ابتداءً من سنة 1954 أصبحت هذه الصلاحيات تعود إلى حكومة مسؤولة أمام البرلمان، فاقترنت بذلك المَلَكِيَّة على الجانب الرمزي فقط، وأصبح النظام في النرويج ملكياً دستورياً، يسود فيه الملك ولا يحكم أو يمارس الحكم¹.

أما الحكومة فإنها تتشكل على نفس الأساس المتبع في الأنظمة الديمقراطية الأوروبية، من رئيس للوزراء _ هو في العادة رئيس الحزب الفائز في الانتخابات وبتكليف من الملك _ والوزراء الذين يمثلون مختلف الوزارات، وهذا بعد انتخابات عامة لمدة أربع سنوات.

¹ : نفس المرجع، ص125.

ثالثا: السلطة القضائية:

تتمتع السلطة القضائية في النرويج بالقوة التي تستمدّها من تمتعها بالحصانة والضمانات في النظام السياسي النرويجي، وهذا ما يكفل لها ممارسة مهامها باستقلالية تامة عن السلطتين التنفيذية والتشريعية، كما يضطلع القضاء النرويجي بمهام الفصل في المنازعات ذات الصلة القضائية، ويشرف على حسن تطبيق قوانين السلطة التشريعية، ويحسم المنازعات الناشئة عنها، وهو بذلك يُرسِي دعائم دولة القانون والحكم الراشد، ويبني صرح العدالة ويصون حقوق المواطنين النرويجيين ويضمن حرياتهم، فالمواطن في النرويج هو محور النظام السياسي.

الفرع الثالث: النظام الاقتصادي في النرويج وكيفية إدارته:

يوصف الاقتصاد النرويجي بأنه مثال للاقتصاد المختلط، إذ يتألف من مزيج من الاقتصاد الرأسمالي المزدهر الذي يقوم على السوق، فتشكل فيه مجموعة الشركات الرأسمالية إحدى الركائز الأساسية في الاقتصاد، كما تُسهّل الحكومة عمل تلك الشركات من أجل تشجيع الاستثمار، وتنشيط سوق العمل ومن ثم القضاء على البطالة، في حين أن الدولة تساهم في القطاعات الإستراتيجية وبحسب ما تتطلبه الحاجة الاقتصادية للبلد والضرورات، فالدولة مثلا شريك في قطاع النفط وإنتاج الطاقة الكهربائية، وصناعة الألمنيوم والقطاعات الصناعية الرئيسية، بالإضافة إلى مشاركتها في ملكية أكبر البنوك في النرويج، وهي بذلك كله تسيطر على حوالي 30% من قيمة الأسهم في بورصة أوسلو¹.

كما يوصف الاقتصاد النرويجي أيضا بأنه اقتصاد شامل ومتنوع وديناميكي، يمتلك مقومات الصناعة والزراعة والتجارة وحرف متنوعة، وقد ساهمت في نموه وتطوره جملة من العوامل أهمها امتلاك النرويج موارد طبيعية كبيرة ومتنوعة، وعلى أساسها قامت مجموعة من الحرف والمهن القديمة والحديثة التي ترتبط بالطبيعية الجغرافية بالدرجة الأولى، منها الزراعة، الغابات، صيد الأسماك، التعدين، التجارة والمال، الصناعة، النقل البحري، وسائل النقل الأخرى، الخدمات، الاستثمار في المشاريع السياحية وغيرها، واليوم تأخذ صناعة النفط مركز الصدارة في النشاطات الاقتصادية من خلال مساهمتها الكبيرة في الناتج الوطني، والعائدات الكبيرة المتأتية منها بما يتيح ادخارها واستثمارها لمصلحة الأجيال القادمة.

¹ : نفس المرجع، ص119.

ولضمان ذلك فقد أنشأت النرويج صندوقا سياديا كان يعرف سابقا "صندوق النفط النرويجي"، أما الآن فقد أطلقت عليه اسم "صندوق التقاعد النرويجي العالمي"، وتحوّل السلطات إلى هذا الصندوق جميع إيرادات النفط وذلك لضمان عدم تأثيرها على الاقتصاد الوطني¹، وهذا بسبب ضخامة رأسماله بالقياس إلى حجم النشاط النقدي والمالي للسوق الداخلية المرتبطة بصغر حجم السكان، لذا فإنه مخول باستثمار أمواله فقط خارج النرويج، وكذا ضمان التسيير الجيد للعوائد المتأتية من هذه الثروة الناضبة.

المطلب الثاني: أهمية قطاع النفط في الاقتصاد النرويجي وأسس إدارته:

لقد لعب قطاع النفط ولازال دورا مهما في الاقتصاد النرويجي، عبر تأثيره الواضح على جملة من المؤشرات الاقتصادية الكلية، ومن خلال فوائضه الكبيرة الناتجة عن عمليات التصدير المستمرة منذ اكتشاف هذا المورد، وفيما يلي تفصيل ذلك:

الفرع الأول: علاقة النفط بالمؤشرات الكلية للاقتصاد النرويجي:

وتظهر هذه العلاقة من خلال نسبة مساهمة قطاع المحروقات في النرويج في كل من الناتج المحلي الإجمالي، وكذا الصادرات الإجمالية للبلاد.

أولا: مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام للنرويج:

يساهم القطاع النفطي من خلال إيراداته بنسبة معتبرة في الناتج المحلي الإجمالي لدولة النرويج، والجدول الموالي يوضح لنا تطور هذه المساهمة خلال الفترة الممتدة بين 2000 و2012.

¹ : نوي نبيلة، مرجع سبق ذكره، ص152.

جدول رقم: 9.3: تطور مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام للنرويج 2000-2012

السنوات	الناتج الداخلي الخام (مليار كورونا نرويجية) ¹	حصة قطاع المحروقات (مليار كورونا نرويجية)	تطور أسعار النفط (دولار أمريكي)*	نسبة قطاع المحروقات إلى الناتج الداخلي الخام (%)
2000	1481.2	325.6	28.42	21.98
2001	1536.7	309.6	24.39	20.14
2002	1532.3	268.8	24.88	17.54
2003	1592.2	280.3	28.89	17.60
2004	1752.8	345.3	38.18	19.69
2005	1958.9	447.6	54.48	22.84
2006	2180.8	529.4	65.30	24.27
2007	2306.4	502.2	73.20	21.77
2008	2559.9	647.3	99.40	25.28
2009	2382.3	463.0	62.67	19.43
2010	2544.2	510.4	80.52	20.06
2011	2749.9	628.8	112.74	22.86
2012	2906.8	678.7	112.76	23.34

Source: Statistics Norway, www.ssb.no/english

(*): OPEC annual statistical bulletin, (2010/2011, P85, 2013, P85), (www.opec.org)

من خلال معطيات الجدول المبينة أعلاه نلاحظ أن نسبة مساهمة قطاع المحروقات إلى إجمالي الناتج المحلي في النرويج تختلف من سنة إلى أخرى، لكن هذا الاختلاف يكون في نطاق محدود، حيث تتراوح هذه النسبة في عمومها بين أدنى قيمة لها وهي 17,54% والتي سجلت سنة 2002، وأعلى قيمة لها وهي 25.28% والتي سجلت سنة 2008، وقد كان لارتفاع أسعار النفط¹ في هذه السنة الدور الأهم في رفع هذه النسبة، كما يمكننا أن نستنتج أن الناتج المحلي للنرويج عموماً لا يتأثر بشكل كبير بالزيادة أو بالنقصان بفعل تقلبات أسعار النفط.

* الكورونة النرويجية هي العملة الوطنية للنرويج، وقد بلغ سعر صرفها في شهر جانفي 2013 كما يلي: 1 EUR = 7.38NOK
1 USD = 5.56 NOK

¹ : تختلف أسعار النفط المدرجة في الإحصائيات المتعلقة بالنرويج عن نظيرتها في الجزائر، وذلك باختلاف السلة التي ينتمي إليها نفط كل بلد، حيث ينتمي النفط الجزائري إلى سلة صحاري بلند (Saharan Blend)، بينما النفط النرويجي فينتمي إلى سلة Ekofisk، وهذا حسب ما جاء في مختلف النشرات الإحصائية لمنظمة الدول المصدرة للنفط OPEC.

وعليه يمكننا القول أن نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي النرويجي لا تعتبر كبيرة مقارنة مع العديد من الدول النفطية خاصة النامية منها.

ثانيا: مساهمة الصادرات النفطية في إجمالي الصادرات:

تحتل الصادرات النفطية مكانه هامة ضمن هيكل الصادرات في النرويج، ويمكن متابعة تطور هذه المساهمة خلال الفترة 2000_2012 من خلال الجدول الموالي.

جدول رقم 10.3: تطور مساهمة صادرات المحروقات في إجمالي الصادرات النرويجية 2000-2012

السنوات	قيمة الصادرات الإجمالية (مليون NOK)	قيمة الصادرات من المحروقات (مليون NOK)	تطورات أسعار النفط (دولار أمريكي)	نسبة صادرات المحروقات إلى إجمالي الصادرات (%)
2000	689316	321216	28.42	46.59
2001	703347	315139	24.39	44.80
2002	630235	275041	24.88	43.64
2003	642153	281054	28.89	43.76
2004	732659	337468	38.18	46.06
2005	863705	428265	54.48	49.58
2006	989465	498585	65.30	50.38
2007	1017589	480210	73.20	47.19
2008	1197090	622230	99.40	51.97
2009	953870	440808	62.67	46.21
2010	1029969	471179	80.52	45.74
2011	1140920	562367	112.74	49.29
2012	1182974	604434	112.76	51.09

Source: Statistics Norway, www.ssb.no/english

من خلال معطيات الجدول أعلاه نلاحظ ما يلي:

- هناك نمو مستمر في إجمالي الصادرات بفعل ارتفاع الصادرات النفطية مدعوما بالارتفاع المستمر لأسعار النفط؛

- تراجع الصادرات الإجمالية وكذا النفطية سنة 2009، وهذا راجع إلى الانخفاض المعتبر الذي شهدته أسعار النفط خلال هذه السنة؛
- هناك تباين في نسبة مساهمة الصادرات النفطية إلى إجمالي الصادرات خلال سنوات فترة الدراسة، وهذا يعود بالأساس إلى التطورات الحاصلة على أسعار النفط؛
- شهدت سنة 2002 أدنى قيمة للصادرات النفطية حيث بلغت حوالي 337468 مليون NOK (كرونة نرويجية)، وكذا الصادرات الإجمالية والتي بلغت 275041 مليون NOK، بينما سجلت سنة 2008 أعلى قيمة للصادرات النفطية وكذا الإجمالية، حيث قدرت الأولى بحوالي 622230 مليون NOK، بينما الثانية حوالي 1197090 مليون NOK.

إن النرويج وباعتبارها من أكبر الدول المصدرة للنفط في العالم، فإنه من الطبيعي أن يكون دور القطاع النفطي بارزا في الاقتصاد النرويجي، وهذا بفعل الإيرادات المالية الكبيرة المتأتية من صادرات هذا المورد الطبيعي الهام، والذي شهدت أسعاره في السنوات الأخيرة ارتفاعات كبيرة وصلت إلى ما يقرب من 150 دولار للبرميل خلال سنة 2008، ورغم تراجع هذه الأسعار سنة 2009 بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية إلا أنها عادت إلى الارتفاع من جديد لتستقر فوق 100 دولار للبرميل منذ سنة 2011.

الفرع الثاني: إستراتيجية إدارة الثروة النفطية في النرويج:

تتبنى إستراتيجية إدارة الثروة النفطية في النرويج على جملة من الأسس والقواعد، التي تكفل لها إدارة جيدة من طرف الهيآت المعنية بها، وفيما يلي تفصيل ذلك.

أولا: قواعد إدارة النفط في النرويج:

هذه القواعد هي عبارة عن إعلان مبادئ حول السياسة البترولية النرويجية، وقد صدر هذا الإعلان في تقرير اللجنة الصناعية في البرلمان النرويجي بتاريخ 14 جوان 1971، وعدد هذه القواعد هو عشرة، وترتكز أساسا على مبدأ أن الموارد الطبيعية لا بد أن تكون في خدمة البلد بصفة كاملة، وتتمثل هذه القواعد العشر فيما يلي¹:

1 : Ole Gunnar Austvik, Exploration et exploitation des hydrocarbures dans le golfe du Saint-Laurent : préoccupations des communautés côtières”. Forum aux Îles-de-la-Madeleine, Québec, Canada, 8 et 9 avril 2011,P8. Document internet disponible sur le site: www.oga.no (Consulté le 10/11/2013).

1. لا بد أن تتأكد السيطرة الوطنية على مختلف القرارات والأنشطة المتعلقة بقطاع النفط؛
 2. لا بد أن يتم استغلال النفط بالطريقة التي تضمن توفير احتياجات البلد من الموارد الطاقوية؛
 3. لا بد أن يشكل النفط ركيزة أساسية لتوفير فرص استثمارية جديدة؛
 4. لا بد أن يُؤخذ بعين الاعتبار حماية البيئة والصناعات المعاصرة من التأثيرات السلبية للأنشطة النفطية؛
 5. منع إحراق وإطلاق الغاز الطبيعي، ماعدا ما تعلق منه بفترة التجارب (مثل تجريب الحقول النفطية)؛
 6. لا بد أن تتم عملية نقل النفط والغاز إلى النرويج قبل تصديرهما، ماعدا الحالات الخاصة التي تستدعي حلولاً مختلفة؛
 7. لا بد أن تقوم الدولة بتنسيق كل العمليات المتعلقة بالنفط بصورة توازن بين المصالح الوطنية والالتزامات الدولية، وهذا من خلال إقامة اتحاد نفطي نرويجي متكامل، يوفق بين هذه المصالح والالتزامات في نفس الوقت؛
 8. إنشاء شركة نفطية حكومية تعمل على ضمان المصالح التجارية للدولة، والمواءمة بين المصالح النفطية الوطنية والالتزامات الدولية؛
 9. وضع سياسة ملائمة للمناطق غير المفتوحة، حيث أن أي نشاط يتم القيام به شمال دائرة عرض 62⁰ (مثلاً: خارج بحر الشمال) لا بد أن يأخذ بعين الاعتبار السياسات الخاصة المتبعة في تلك المنطقة؛
 10. لا بد أن يضيف النفط أبعاداً جديدة للسياسة الخارجية للنرويج.
- إن التحليل الدقيق لهذه المبادئ يوحي بأن السلطات النرويجية تنظر إلى قطاع النفط على أنه قطاع حيوي واستراتيجي، من خلاله تصون الدولة سيادتها على كافة مواردها الطبيعية الواقعة داخل حدودها الجغرافية، ويضمن توفير احتياجاتها الطاقوية بالدرجة الأولى، كما يعتبر رافداً أساسياً من روافد التنمية الاقتصادية، وهذا عبر إرساء صناعة نفطية تنافسية ومستدامة، لما لها من تأثير كبير على القطاعات الاقتصادية الأخرى، من خلال خلق الطلب على السلع والخدمات ذات الصلة بالاستكشاف والتنقيب وتطوير وإنتاج ونقل وتوزيع النفط، دون إغفال حماية البيئة من الآثار السلبية الناجمة عن إقامة وتطوير الصناعات النفطية، إضافة إلى العمل على التوفيق بين

المصالح الوطنية المرتبطة بالقطاع النفطي، وكذا الالتزامات نحو العالم الخارجي لتوفير الاحتياجات الدولية من الموارد الطاقوية.

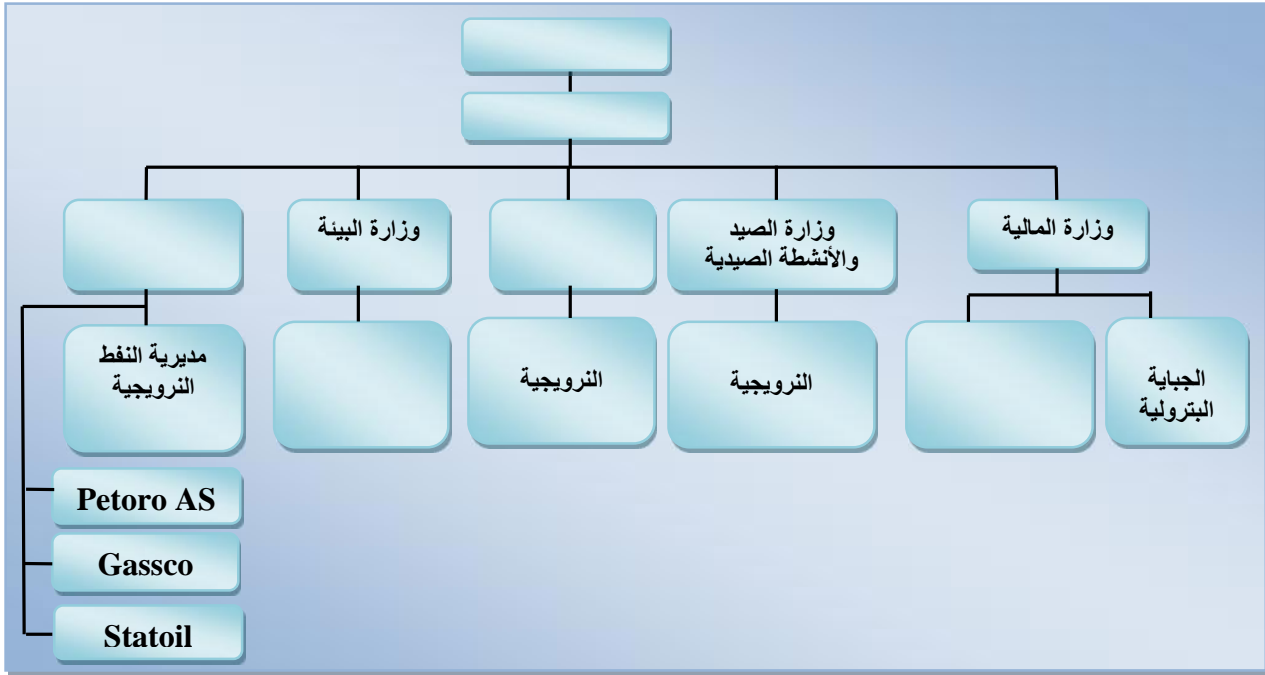
لقد سمحت الفوائض النفطية الكبيرة والمتراكمة منذ اكتشاف النفط في بحر الشمال سنة 1969 بإنشاء "صندوق النفط النرويجي" سنة 1990، والذي تم تغيير اسمه سنة 2006 ليصبح "صندوق التقاعد النرويجي العالمي"، ويمثل هذا الصندوق الأداة التي استخدمتها الحكومة لوضع عائدات إنتاج النفط والغاز الطبيعي في محفظة متنوعة للغاية من الأوراق المالية العالمية، ولهذا الصندوق هدفان رئيسيان، الأول ليكون بمثابة آلية عازلة لآثار التقلبات قصيرة الأجل في عائدات النفط، والثاني يكون أداة لمواجهة التحديات المالية لشيخوخة السكان، والانخفاض غير المتوقع في عائدات النفط، وهذا عبر نقل جزء من هذه الثروة للأجيال القادمة¹.

ثانيا: الهيآت الوطنية المرتبطة بالقطاع النفطي في النرويج:

يمتلك قطاع النفط في النرويج شبكة هامة من العلاقات المتداخلة مع العديد من الوزارات والهيآت الوطنية المختلفة التي تشرف على تنفيذ ومتابعة ومراقبة مختلف الأنشطة ذات الصلة بهذا القطاع، وذلك نظرا لأهميته الحيوية، وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

¹: Norvège, Examen des politiques commerciales, Document internet disponible sur le site: http://www.wto.org/french/tratop_f/tpr_f/tp369_f.htm, (Consulté le 10/11/2013), P105.

شكل رقم: 2.3: مخطط قطاع النفط في النرويج



Source: Ole Gunnar Austvik, Exploration et exploitation des hydrocarbures dans le golfe du Saint-Laurent: préoccupations des communautés côtières” ,Forum aux Îles-de-la-Madeleine, Québec, Canada, 8 et 9 avril 2011,P15. Document internet disponible sur le site: www.oga.no (Consulté le 10/11/2013).

إن ما يمكن ملاحظته من خلال الشكل أعلاه، هو أن البرلمان النرويجي يمثل الهيئة العليا المشرفة على قطاع النفط، وهذا عبر سن القوانين المنظمة لهذا القطاع، ودراسة والموافقة على جميع المشاريع التنموية الكبرى (التي تتجاوز قيمتها 10 مليار كورونة نرويجية)¹، وكذا مراقبة الإيرادات المالية المتأتية منه.

كما نلاحظ أن هذا القطاع مرتبط مع العديد من الوزارات ذات الصلة، وعلى رأسها وزارة البترول والطاقة التي تقع على عاتقها مسؤولية تنفيذ إدارة العمليات النفطية داخل الأراضي النرويجية وفقا للسياسة التي يُقرها البرلمان، كما يرتبط هذا القطاع أيضا بكل من وزارة البيئة، وزارة العمل، وزارة الصيد والشؤون الساحلية ووزارة المالية، بالإضافة إلى مجموعة من الهيئات والمكاتب الوطنية التابعة لهذه الوزارات، ولعل أهمها صندوق النفط (صندوق التقاعد النرويجي العالمي).

¹ : Norvège, Examen des politiques commerciales, op.cit, P105.

ثالثا: سياسة نرويجية ناجعة للوقاية من الداء الهولندي:

في عام 1974 قدمت الحكومة النرويجية تقريرا إلى البرلمان عبرت فيه عن مخاوفها من نقمة النفط، وبعد مناقشته كانت التوصية بوضع أسس متينة لاتخاذ القرارات بالنسبة لسياسة منح الامتيازات، وكيفية استعمال ريع النفط، والتحذير من التصعيد في الاستكشافات خوفا من العواقب السلبية، وتم الاتفاق على التخطيط الاستراتيجي الشامل وتوزيع المهام على الوزارات.

ومن المحاذير التي أكد عليها التقرير مسألة انتقال الطاقات المالية والبشرية من الصناعات القائمة إلى صناعة النفط، الأمر الذي يؤدي إلى إضعاف هذه الصناعات وفقدانها قدرتها التنافسية، لذلك كان قرار البرلمان بأن يتم التصعيد في الأنشطة النفطية بشكل تدريجي، حيث في بداية الثمانينات كان هناك 3 شركات نفط نرويجية فقط تعمل في كل مراحل التشغيل، وبذلك منحت سياسة التأيي هذه الصناعة النرويجية وقتا كافيا للتهيؤ، مما مكنها من تحقيق النجاح في ظرف قصير بإقامة صناعة نفطية حديثة، وعلى مستوى دولي مرموق¹.

إن المنهج الذي اتبعته الحكومة النرويجية في تنسيق سياسة الدولة بالمشاورة مع البرلمان كان ناجحا، إذ أُتفق على أن تقوم وزارة المالية بالتخطيط الاقتصادي الشامل والموحد للبلد بالتعاون مع الوزارات المختصة، ومع وزارة النفط فيما يخص النفط واقتراح التشريعات المنظمة، ووضع الخطط العريضة لعمليات النفط ومنح الامتيازات بالتشاور مع الوزارات الأخرى، بينما تضطلع المديرات المختلفة بمهمة المتابعة والمراقبة، وجمع وتدقيق إيرادات النفط.

لقد لعبت هذه المناقشات والتنسيقات دورا مهما في خلق إجماع سياسي مبكر على ضرورة سيطرة الدولة على اتجاه وزخم الأنشطة النفطية من جهة، ودعم وتشجيع الصناعة الوطنية للاشتراك في الأنشطة النفطية من جهة أخرى، كما أن اشتراط عرض خطط تطوير حقول النفط على البرلمان للمصادقة عليها قبل تنفيذها، ساعد على دعم مبدأ السيطرة الوطنية، كما ساعد قيام وزارة المالية بالتخطيط الشامل على نقادي الإضرار بالصناعات الأخرى.

¹ : أمانة محمد علي، مرجع سبق ذكره، ص115.

المبحث الثالث: التنوع الاقتصادي بين التجربة النرويجية والجهود الجزائرية:

سنحاول في هذا المبحث الكشف عن الأسس التي اعتمدها النرويج لبناء اقتصاد متنوع ومتربط بين مختلف قطاعاته، ودور الصناعة النفطية في هذا الإطار، كما سنعرض مختلف الجهود التي بذلتها الجزائر ابتداء من سنة 2000 وإلى غاية 2012، من أجل تحقيق التنوع الاقتصادي المنشود.

المطلب الأول: التجربة النرويجية في التنوع الاقتصادي:

تقوم إستراتيجية التنوع الاقتصادي في النرويج أساسا على تنوع القاعدة الصناعية النفطية وتطويرها، حيث جعلت من هذه الصناعة قطاعا رائدا ومحركا للتنمية الوطنية الشاملة، وذو دور تكاملي هام مع مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى، وهذا من حيث الطلب على مخرجات هذه القطاعات من جهة، وتوجيه مخرجات الصناعة النفطية نحو هذه القطاعات من جهة أخرى.

فخلال الفترة الممتدة بين السبعينات وأواخر التسعينات فرضت الحكومة النرويجية على شركات النفط الأجنبية استخدام السلع والخدمات المحلية، ونقل المعرفة، والاستثمار في المشروعات المشتركة، وهذا ما ساهم في إدراج المنتج المحلي بشكل كبير في الصناعة النفطية، كما زادت من الجودة وانخفضت التكاليف مما جعل النرويج من رواد الصناعة النفطية.

كما كان للحكومة النرويجية دور كبير في نجاح تجربة التنوع الاقتصادي بالاعتماد على الصناعة النفطية، وهذا من خلال مختلف الإجراءات الحمائية التي وفرتها لها، كما أدركت أن هذا الهدف لا تحققه أبدا قوى السوق لوحدها، وإنما لا بد من رعاية الدولة، فأسست شركة "شنتات أول" كشركة وطنية بترولية، وسنت تشريعات تلزم بموجبها شركات النفط باستخدام السلع والخدمات المحلية في العملية الإنتاجية، كما وضعت شروطا هامة لنقل الكفاءة وتطوير التقنية المحلية، حيث قدمت إغراءات مالية كبيرة للأجانب في هذا المجال (مشروعات البحث والتطوير)، أما في مجال استخدام الفوائض المالية للنفط فقد تم تأسيس صندوق النفط (صندوق التقاعد النرويجي العالمي)، وهذا من أجل حماية الاقتصاد من تقلبات أسعار النفط¹، ومواجهة مشاكل شيخوخة المجتمع، وضمان حقوق الأجيال القادمة من هذه الثروة الناضبة.

¹ : بن عيسى كمال الدين، مرجع سبق ذكره، ص184.

كما أدركت النرويج أن عملية دعم الصناعات الناشئة، لا بد أن تقترن بسياسات الاستثمار في رأس المال البشري، والحد من المنافسة الأجنبية في المراحل الأولى لهذه الصناعات، وهذا لتشجيع استخدام السلع والخدمات المحلية، وتدريب المواطنين من أجل اكتساب المهارات اللازمة للتنافسية، ومما عزز من قناعة النرويج بضرورة الأخذ بهذه الإجراءات هو الخطر الذي استشعرته في بداية السبعينات من أن ارتفاع أسعار النفط من شأنه تهديد استقرارها الاقتصادي، حيث قد يضر بصناعة السفن والصناعة الكهرومائية والميكانيكية وصناعة الصلب، التي كانت تحقق لها الرفاه الاقتصادي آنذاك، وقد تأسست إستراتيجية النرويج لتحقيق التنوع الاقتصادي انطلاقاً من الصناعة النفطية على ثلاث محاور أساسية: سياسة المشتريات، نقل المعرفة، صندوق النفط¹.

الفرع الأول: سياسة المشتريات:

عندما تم اكتشاف النفط في النرويج عام 1969، لم يكن لدى هذه الأخيرة أي صناعة نفطية محلية، وفي عام 1970 تقريباً كان هناك إجماع على ضرورة إيجاد مثل هذه الصناعة بمساعدة الحكومة، وهو ما حدث فعلاً بداية من سنة 1972، حيث تم الاعتراف بدور الدولة في قطاع النفط من خلال تأسيس "مديرية النفط النرويجية" لتكون الفرع الإداري، وشركة "شتات أويل" لتكون الراعي للمصالح التجارية للحكومة في قطاع النفط، كما تم في الوقت ذاته تبني سياسة تفضيلية للسلع والخدمات النرويجية، مترافقة مع سياسة نقل المعرفة والتعاون في مجال البحوث. ولوضع سياسة المشتريات حيز التنفيذ أسست وزارة الصناعة سنة 1972 "مكتب السلع والخدمات" كحارس يتحكم في نشاطات التعاقد والمشتريات لصالح شركات النفط، وتم تطبيق هذا الإجراء لأول مرة مع مفاوضات جولة الترخيص الثالثة في عام 1973، وكان على الشركات المشتغلة بتطوير الحقول أن تقدم للوزارة مخططاً لكافة عروض المناقصات التي تزيد قيمتها عن مليون كرونة نرويجية (حوالي 150 ألف دولار)، وقبل عمليات استدراج العروض يجب على المُشعّل أن يعلن عن جدول العرض والشركات التي ستُوجّه إليها الدعوة، وكان دور الوزارة ضمان أن تكون الشركات النرويجية المؤهلة موجودة على قائمة المتقدمين بالعطاءات.

1 : Mehlum, Halvor, et autres, Institutions and the resource Curse, Oslo Institute of Economics, 2005.p196, Document internet (http://www.svt.ntnu.no/iso/ragnar.torvik/ej_march05.pdf), consulté le 11/11/2013.

إن التشديد على المحتوى النرويجي في العمليات النفطية كان عاملا أساسيا بالنسبة لكافة الشركات النفطية النرويجية، كما استخدمته الحكومة كمعيار تقييمي للشركات التي تتنافس للحصول على مساحات عمل جديدة، ووجب أن تكون سياسة الوزارة شفافة حيال تطبيق سياسة المشتريات، كما كان أيضا للتعاون الطيب بين السلطات والمشغلين والعاملين في صناعة المقاولات والمشتريات دور كبير في تطوير المحتوى المحلي العالي للنرويج في الصناعة النفطية، لدرجة أنه تجاوز في بعض الأحيان 70%. ومع حلول سنة 1994، كانت سياسة المشتريات قد حققت غرضها، وكانت صناعة الخدمات النفطية جاهزة للانفتاح أمام المنافسة المحلية.

كما مكنت سياسة المشتريات التي اعتمدها النرويج وما رافقها من إجراءات، الموردين النرويجيين لصناعة النفط والغاز من احتلال مركز الريادة في بعض الميادين ذات الصلة، خاصة ما تعلق بأنشطة المسح الزلزالي، والمنشآت تحت سطح البحر، أنظمة الإنتاج العائمة، ومهمات الصيانة والتشغيل في الجرف القاري النرويجي¹، وفي حال لم يكن لدى الموردين المحليين القدرة أو الكفاءة، يمكن حينها فقط أن تطرح عمليات التوريد للمنافسة العالمية.

الفرع الثاني: سياسة نقل المعرفة:

لقد ألزمت شروط الترخيص شركات النفط العالمية بنقل المهارات والكفاءات إلى الشركات النرويجية، وشارك في البداية موظفون من شركات "شنتات أول، نورسك هايدرو، زاجا بتروليوم"² في الدورات التدريبية لكبرى الشركات النفطية، وتلقوا برامج تدريبية أثناء العمل في مواقع العمليات الخارجية لهذه الشركات، ووظفت شركات النفط الرئيسية مهندسين من الشباب النرويجيين، ودربتهم في الخارج قبل أن تتم إعادتهم إلى الوطن ليكونوا "البديل النرويجي" عن المهندسين الأجانب في شركاتهم، وانتهى الأمر أيضا ببعضهم إلى العمل في شركات نفط نرويجية³.

ومن أجل التحسين الأفضل للتدريب الأساسي لليد العاملة النرويجية، نصت القوانين على وجوب استخدام اللغة النرويجية في كتيبات التشغيل وملصقات المعدات، وتقيد التجربة المستخلصة

¹ : أويستن نورينج، التجربة النرويجية في التنوع الاقتصادي الخاص بالصناعة النفطية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1 2007، ص212_206.

² : تأسست هذه الشركات النفطية سنة 1972، شنتات أول شركة عامة، أما نورسك هايدرو وزاجا بتروليوم فهما شركتان خاصتان.

³ : أويستن نورينج، مرجع سبق ذكره، ص212_206.

من الدول النامية أن شركات النفط العالمية كانت مترددة في تدريب العمالة المحلية على المراكز الوظيفية العليا، لكن السياسة النرويجية لم تترك لهم خيارا آخر.

يعد نقل التقنية والمعرفة والتعاون في مجال البحوث والتطوير أحد أنجح الجوانب في سياسة النفط النرويجية، حيث أن إلزام النرويج لشركات النفط بنقل الكفاءات، والتعاون في تطوير التقنيات الجديدة، مكنها من احتلال دور رائد في التطوير العالمي للنفط، وهو ما عزز الموقف النرويجي التفاوضي في صناعة النفط العالمية، كما أدى إلى تخفيض مهم في التكلفة واتساع في قاعدة الموارد.

وفي النرويج تم إدخال الإلزام بنقل الكفاءات والتعاون في تطوير تقنيات جديدة في الجولة الثالثة من الترخيص سنة 1973، وتمثلت إحدى النتائج العملية في هذا الإطار، إلزام شركة النفط العالمية Mobil، كونها المشغل الأول لحقل Stafjord الضخم بالقيام وبشكل منتظم بتدريب كوادر "شئات أويل" للنهوض بالعملية.

لقد كان للمشروعات المشتركة بين الشركات النفطية الأجنبية ونظيرتها النرويجية مبادئ عمل معينة ساهمت بشكل كبير في نقل المعارف والخبرات التقنية، وهذه المبادئ هي¹:

- إقامة مؤسسات متكاملة للمشروعات المشتركة، مع تشغيل مندوبين رسميين (نرويجيين) في المناصب الرئيسية؛

- التدريب أثناء العمل، وهذا لإحلال المهندسين المحليين تدريجيا محل المهندسين الأجانب؛
- التركيز على استخدام المهندسين من المواطنين الشباب؛
- تحديد الإجراءات والتوصيفات الوظيفية لكافة المهام والمناصب.

كما تم أيضا في الجولة الرابعة من الترخيص سنة 1979 إدخال شروط جديدة للتعاون في مجال التطوير التقني بين شركات النفط الأجنبية ومؤسسات البحث النرويجية، حيث طلبت اتفاقيات التعاون من شركات النفط مساهمتها في التمويل والمعلومات والخبرات، لتطوير التقنية في النرويج في مجال الصناعة النفطية.

وفي سنة 2001 تم طرح مشروع تعاوني واسع لتأسيس إستراتيجية وطنية للبحث والتطوير، سمي هذا المشروع "شراكة النفط والغاز في القرن الحادي والعشرين (OG 21)"، تسعى هذه

¹ : بن عيسى كمال الدين، مرجع سبق ذكره، ص188.

المبادرة إلى مواجهة أهم التحديات المتعلقة بخلق القيمة الرئيسية، والبيئة المرتبطة بالتطوير المستمر للجرف القاري النرويجي، وتقوية التنافسية العالمية للصناعة النرويجية، وأحد أهم أهداف هذه المبادرة هو ضمان تعاون أكثر تكاملا وفعالية في مجموعة الغاز والنفط من أجل البحوث، إضافة إلى إبراز التقنية النرويجية واستغلالها تجاريا، وهذا عبر التفاعل التعاوني بواسطة البحوث وعلى أساس العلاقة بين شركات النفط والموردين والمؤسسات البحثية.

الفرع الثالث: إدارة العوائد النفطية (صندوق النفط):

لقد أدى ارتفاع أسعار النفط بمقدار أربع أضعاف خلال الفترة 1973_1974 إلى الهلع في النرويج، ما جعلها تتخذ إجراءات مختلفة كالتحكم في معدل تطوير الصناعة النفطية، بالإضافة إلى الاعتدال في استخدام العوائد النفطية، كما أظهر التقرير المقدم إلى البرلمان في 1974 أيضا أن هذا الارتفاع في الأسعار قد ترافق مع مشكلات إعادة الهيكلة الاقتصادية، وكانت الخلاصة أن البلد سيصل في غضون بضع سنوات إلى فائض مالي ضخم، وأنه سيتم إعادة تقييم العملة المحلية لمعالجة ذلك، لكن في الوقت نفسه ضرب الكساد العالمي اقتصاد النرويج المفتوح عقب ارتفاع أسعار النفط، كما تضررت صناعات التصدير ومالكو السفن، ولأن البرلمان تنبأ بفوائض مالية كبيرة فقد قدم مساعدات سخية، حيث رفع مداخيل المزارعين إلى مستوى العمال الصناعيين، وباشرت الحكومة العمل على تنفيذ سياسة اقتصادية مكلفة لعكس اتجاه الدورة الاقتصادية فأدت إلى رفع المداخيل بنسبة 25% خلال الفترة 1974_1977، مما عرض تنافسية النشاطات غير النفطية إلى الخطر الجدي، ومع نهاية 1977 كان للنرويج معدل دين فاق ما وصل إليه في أي بلد نام، حيث بلغ 50% من الناتج القومي الإجمالي، وتم تخفيض قيمة العملة، وفي الفترة 1979_1980 دعت الحكومة إلى حالة طوارئ اقتصادية، مجمدة المداخيل والأسعار¹، إلا أن عودة أسعار النفط للارتفاع في أواخر السبعينات نتيجة للحرب الإيرانية العراقية، جعل الحكومة في أوائل الثمانينات تعطي الأولوية لسداد الدين، وكانت التوقعات طيبة، واستؤنف الإنفاق إلى أن هبطت أسعار النفط في عام 1986، فأدى ذلك إلى انتهاج سياسة التقشف الاقتصادي حتى أوائل التسعينات، وحينذاك كان هناك إجماع واسع على أن عوائد النفط كانت مشكلة، وأنه يجب

¹ : أويستن نورينج، مرجع سبق ذكره، ص 217_219.

معالجتها بعناية، حسبما دافعت وزارة المالية في أوائل السبعينات، وكان القصد أن يتم استخدام هذه العوائد بشكل غير مباشر.

وبتأسيس الصندوق الخاص بعائدات النفط سنة 1990 (والذي أصبح فيما بعد صندوق التقاعد العالمي النرويجي) من أجل إدارة واستثمار عوائد النفط، وهذا عبر إيجاد آلية العمل التي تحقق أكبر ربح ممكن وبأقل مجازفة، ولأجل أن لا يكون لعمله آثار جانبية على الاقتصاد الوطني، وهذا بسبب ضخامة رأسماله بالقياس إلى حجم النشاط النقدي والمالي للسوق الداخلية، والمرتبطة بصغر حجم السكان، لذا فإنه مخول باستثمار أمواله فقط خارج النرويج، خاصة في شكل أسهم وسندات، والتي شكلت سنة 2004 حوالي 40% من موجودات الصندوق، كما أن عليه تجنب الاستثمار في المشروعات التي تسيء إلى حقوق الإنسان، أو حيث يوجد شك في مسائل الرشوة أو الإساءة للبيئة، مما يمنحه صفة المصدقية والقبول لدى الآخرين¹.

يمثل دخل الصندوق صافي التدفق النقدي المركزي للحكومة من النشاطات النفطية، إضافة إلى العائد من استثماراته، ويؤدي الصندوق غايتين اثنتين، إذ يلعب دور الحاجز الذي يقدم مرونة أكبر في السياسة الاقتصادية إذا تراجعت أسعار النفط أو نشاطاته في اقتصاد البلد، كما أنه يلعب دور أداة التعامل مع التحديات الاقتصادية التي تظهر بفعل تقدم أعمار السكان، واحتمال انخفاض كميات النفط والغاز.

إن الارتفاع الكبير في موجودات الصندوق بسبب الارتفاع المستمر في أسعار النفط من جهة، وبسبب السياسة المالية المنتهجة من طرف الحكومة تجاه هذه الموجودات (حيث تقرر بموجب التشريع الذي أصدره البرلمان سنة 1996 عدم السماح للحكومة بسحب أية أموال من الصندوق في الظروف العادية إلا بنسبة ثابتة لا تزيد عن 4% من الربح السنوي للاستثمارات التي يقوم بها الصندوق)، والسياسة الاستثمارية لهذا الصندوق وتنوع مجالات استثماره من جهة ثانية، جعلت منه أداة حقيقية للتنويع الاقتصادي في النرويج، عبر مساهمته في تنويع مصادر الدخل الوطني للبلد.

¹ : أمانة محمد علي، مرجع سبق ذكره، ص119.

المطلب الثاني: الجهود الجزائرية لتنوع الاقتصاد الوطني:

في هذا الجزء من الدراسة نتناول مختلف البرامج التنموية التي سطرته الدولة الجزائرية لأغراض تحقيق التنمية المستدامة، خلال الفترة 2000-2014، ولعل الوصول إلى بناء اقتصاد حديث ومتنوع، والعمل على فك ارتهان الاقتصاد الوطني لقطاع المحروقات وإيراداته، يعتبر ضمن صلب الأهداف الاقتصادية لهذه البرامج التنموية، والتي رصدت لها اعتمادات مالية كبيرة، وفيما يلي تفاصيل هذه البرامج.

الفرع الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001_2004:

خصص لهذا البرنامج مبلغ قدره 525 مليار دينار جزائري (حوالي 7 مليار دولار أمريكي)، وُجّه أساسا للعمليات والمشاريع الخاصة بدعم المؤسسات والنشاطات الإنتاجية الفلاحية، تحسين الخدمات العمومية في مجالات كبرى مثل الري، النقل، الهياكل القاعدية، تحسين الإطار المعيشي للسكان، دعم التنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية، وقد تزامنت هذه العمليات مع مجموعة من الإجراءات الخاصة بالإصلاحات المؤسساتية، ودعم المؤسسات الإنتاجية الوطنية¹، وقد انحصرت الأهداف المتوخاة من هذا البرنامج في ثلاث أهداف رئيسية هي:

- تحقيق التوازن الجهوي؛
- إنشاء مناصب الشغل، لاسيما في مجال البناء والأشغال العمومية؛
- مكافحة الفقر وتحسين مستوى المعيشة.

ضمن هذا الإطار تم تقسيم برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي إلى أربع برامج رئيسية، كل برنامج يخص قطاع رئيسي معين، وكل قطاع رئيسي يتكون من قطاعات فرعية، والجدول التالي يوضح ذلك:

¹ : نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر في الفترة "2000-2010"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 9، جامعة الشلف، 2013، ص46.

جدول رقم 11.3: التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004: الوحدة: مليار دج

عدد مناصب الشغل المستهدفة (ألف منصب)	%	المجموع	2004	2003	2002	2001	السنوات القطاعات
148.8	40.1	210.5	2.0	37.6	70.2	100.7	أشغال كبرى وهياكل قاعدية
50.75	38.8	204.2	6.5	53.1	72.8	71.8	تنمية محلية وبشرية
230	12.4	65.4	12.0	22.5	20.3	10.6	قطاع الفلاحة والصيد البحري
/	8.6	45.0	-	-	15.0	30.0	دعم الإصلاحات
580	100	525.0	20.5	113.9	185.9	205.4	المجموع

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2001، ص 87.

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا ما يلي:

1. إن قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية قد خصَّ بأكثر نسبة من إجمالي المبالغ المخصصة للبرنامج، حيث استفاد من مبلغ قدره 210,5 مليار دج، أي ما يعادل 40,1% من الاعتمادات المالية الإجمالية، وُرعت على الشكل التالي¹:

- **التجهيزات الهيكلية:** بمبلغ 142,9 مليار دج، وتشمل البنى التحتية للمياه (31,3 مليار دج)، البنية التحتية للسكة الحديدية (54,6 مليار دج)، قطاع الأشغال العمومية (54,3 مليار دج)، الاتصالات السلكية واللاسلكية (10 مليار دج)؛
- **تنشيط المناطق الريفية في الجبال والهضاب والواحات:** بمبلغ 67,6 مليار دج، لتعزيز التنمية في هذه المناطق وتحسين ظروف المعيشة فيها، وحماية البيئة وتجمعات المياه؛

إن دعم هذا القطاع من شأنه أن يساهم في إنعاش المؤسسات الإنتاجية الوطنية العامة والخاصة، من خلال توسيع مجال نشاطها، مما يؤدي إلى توفير مناصب عمل جديدة مباشرة وغير مباشرة، كما يساهم في توفير الظروف الملائمة للاستثمار المحلي والأجنبي.

¹ : بودخدخ كريم، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2010/2009، ص 201.

2. بلغت نسبة المبالغ المخصصة للتنمية المحلية والبشرية 38.8% من إجمالي الاعتمادات المالية للبرنامج، وهو ما يعزز من فرص تحقيق التوازن الجهوي بين مناطق الوطن، وتحسين الإطار المعيشي للمواطن، كما سيؤدي دعم الموارد البشرية إلى رفع معدلات التنمية البشرية وبالتالي تخفيض نسبة الفقر بين أفراد المجتمع.

3. قطاع الفلاحة والصيد البحري استفاد فقط من مبلغ 65,4 مليار دينار، وهو ما يمثل 12,4% من إجمالي الاعتمادات المالية للبرنامج، ويعود ذلك إلى أن القطاع قد استفاد من برنامج خاص ابتداء من سنة 2000 هو " المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA"، وبالتالي فإن هذا المبلغ يُعتبر بمثابة دعم للبرنامج السابق، وقد تركز أساسا حول تكثيف الإنتاج الفلاحي لترقية صادرات المنتجات الزراعية، وتحويل أنظمة الإنتاج للتصدي لظاهرة الجفاف، حماية النظام البيئي الرعوي ومعالجة ديون الفلاحين، أما في مجال الصيد البحري فقد اعتمد البرنامج عدة آليات أهمها:

- توفير موارد للصندوق الوطني للمساعدة على مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية؛
- إنشاء مؤسسة الائتمان لصيد الأسماك وتربية الأحياء المائية، وحل مشكل ديون الصيادين.

4. يقدر المبلغ المخصص لدعم الإصلاحات بـ 45 مليار دج، أي نسبة 8,6% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، وجّه أساسا لتمويل الإجراءات والسياسات المصاحبة لتنفيذ هذا البرنامج، والتي تهدف إلى دعم وترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية العامة والخاصة.

الفرع الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009:

خصص لهذا البرنامج عند إنطلاقه سنة 2005 مبلغا قدره حوالي 4203 مليار دينار جزائري، (حوالي 55 مليار دولار)، إلا أن هذا المبلغ وصل في نهاية الفترة إلى حدود 17500 مليار دج¹، وقد تم تقسيمه (البرنامج) إلى خمسة برامج فرعية يمكن إيضاحها من خلال الجدول التالي:

¹ : بيان اجتماع مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، على الموقع: www.mae.dz، تاريخ الاطلاع، 2013/11/15، ص.10.

جدول 12.3: التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009 (مليار دج)

البرنامج	القيمة المالية للبرنامج	% من إجمالي البرنامج
1_ برنامج تحسين ظروف معيشة السكان:	1908.5	45.5
- السكن	555	
- التربية، التعليم العالي، التكوين المهني	399.5	
- البرامج البلدية للتنمية	200	
- تنمية مناطق الهضاب العليا ومناطق الجنوب	250	
- تزويد السكان بالماء، الكهرباء والغاز	192.5	
- باقي القطاعات	311.5	
2_ برنامج تطوير الهياكل القاعدية:	1703.1	40.5
- قطاع الأشغال العمومية والنقل	1300	
- قطاع المياه	393	
- قطاع التهيئة العمرانية	10.15	
3_ برنامج دعم التنمية الاقتصادية:	337.2	8.0
- الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري	312	
- الصناعة وترقية الاستثمار	18	
- السياحة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرف	7.2	
4_ برنامج تطوير الخدمة العمومية:	203.9	4.8
- العدالة والداخلية	99	
- المالية والتجارة وباقي الإدارات العمومية	88.6	
- البريد والتكنولوجيات الحديثة للاتصال	16.3	
5_ برنامج تطوير التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال	50	1.2

المصدر: بوابة الوزير الأول، البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009
<http://www.premier-ministre.gov.dz/>، تاريخ الاطلاع 2013/11/15.

من خلال الأرقام الواردة في الجدول أعلاه نلاحظ أن هذا البرنامج قد ركز أساسا على تحسين ظروف معيشة السكان، حيث رصد لهذا الجانب مبلغ 1908,5 مليار دج، وهو ما يمثل 45,5% من المبلغ الإجمالي، ويركز هذا البرنامج الفرعي على تحسين الظروف الاجتماعية للأفراد ودفع عملية التنمية البشرية بشكل أساسي.

كما حاز قطاع الهياكل القاعدية على ثاني أكبر اعتماد مالي ضمن البرنامج، حيث قُدِّر بحوالي 1703,1 مليار دج، أي ما نسبته 40.5% من إجمالي الاعتمادات المالية، ويشمل مواصلة تطوير قطاع الأشغال العمومية، والمياه وكذا التهيئة العمرانية.

بينما قدرت الاعتمادات المالية المخصصة لدعم التنمية الاقتصادية بحوالي 3337,2 مليار دج، أي حوالي 8% فقط من إجمالي المبالغ المالية للبرنامج، وقد وُجِّهت أساساً لتطوير ودعم قطاعات الإنتاج الحقيقي، وأهمها قطاع الصناعة بما فيها النفطية، وقطاع الفلاحة، والسياحة، وتطوير منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتطوير استخدام الطاقات البديلة.

كما تم تخصيص ضمن هذا البرنامج أيضاً مبلغ 203,9 مليار دج لتطوير وتحسين الخدمة العمومية المرتبطة بقطاعات العدالة والداخلية والمالية والتجارة، وكذا قطاع البريد والاتصال.

وقد سطرت الدولة جملة من الأهداف المتوخاة من هذا البرنامج تمثلت أهمها فيما يلي¹:

- ضمان الحفاظ على نسبة نمو اقتصادي لا تقل عن 5% طوال فترة تنفيذ البرنامج؛
- إنشاء 100.000 مؤسسة اقتصادية جديدة؛
- توفير مليوني منصب شغل، عبر الاستثمار الذاتي أو عبر التوظيف في جميع القطاعات؛
- إنشاء 150.000 محل تجاري، بمعدل متوسط 100 محل لكل بلدية عبر التراب الوطني؛
- توفير مليون متر مكعب من المياه الصالحة للشرب يوميا عن طريق التحلية، يضاف إلى ذلك أصناف التعبئة الأخرى للمياه؛

- توفير الظروف الملائمة لاستقبال مليون طالب جامعي مع نهاية البرنامج؛
- إنجاز آلاف المنشآت الجديدة في المجالات التربوية، الاجتماعية، الثقافية، الطاقوية والهياكل القاعدية التي تساهم بدون شك في تحسين رفاهية المواطنين في شتى ربوع الوطن.

الفرع الثالث: برنامج الاستثمارات العمومية 2010-2014:

يعتبر برنامج الاستثمارات العمومية تَمَمَّ للبرامج السابقة التي انطلقت منذ سنة 2001، ضمن إطار ديناميكية إعادة الإنعاش للاقتصاد الوطني، و قدرت الاعتمادات المالية التي خصصت

¹ : عبد الرحمن تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص 245-246.

لهذا البرنامج بحوالي 21214 مليار دج، أي ما يعادل حوالي 286 مليار دولار أمريكي، وقد تم تقسيم هذا البرنامج إلى قسمين هامين¹:

القسم الأول: بغلاف مالي قدره 9700 مليار دج، خصص لاستكمال المشاريع الموجودة قيد الإنجاز (أشغال عمومية، هياكل قاعدية...).

القسم الثاني: بغلاف مالي قدره 11514 مليار دج، خصص لإنجاز مشاريع جديدة، مع توجيه أكثر من 40% من الاستثمارات العمومية المكرسة لهذا المخطط نحو تحسين الظروف الاجتماعية بهدف تعزيز التنمية البشرية.

وقد سطرت الدولة جملة من الأهداف لهذا البرنامج أهمها ما يلي:

- إنشاء ثلاثة ملايين منصب شغل جديد؛
- إنعاش وتحديث المؤسسات الاقتصادية العمومية، وإنشاء وتحديث 80 منطقة صناعية، ومناطق للنشاط، مع تعزيز قدرات التقييس الصناعي؛
- دعم وتحديث التقنيات المرتبطة بالنشاط الفلاحي، وإعادة الاعتبار للغطاء النباتي وتوسيعه سواء الغابي منه أو الرعوي؛
- استكمال وتحديث وترميم وإنجاز ما لا يقل عن 12030 كم من الطرقات، بما فيها الطريق السيار شرق-غرب، إضافة إلى إنجاز وتحديث حوالي 20 ميناء مخصصة للصيد البحري، وكسح وتدعيم 25 ميناء آخر، بالإضافة إلى تعزيز ثلاث مطارات؛
- بالنسبة لقطاع التربية: إنجاز أكثر من 3100 ابتدائية، و1100 إكمالية، و840 ثانوية؛
- بالنسبة للتعليم العالي: إنجاز 600.000 مقعد بيداغوجي، و400.000 مكان للإيواء، وتوفير 44 مطعم جامعي.

وقد تم تقسيم هذا البرنامج إلى ثلاث محاور رئيسية يمكن توضيحها في الجدول التالي:

1 : بيان اجتماع مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، على الموقع: www.mae.dz، تاريخ الاطلاع، 2013/11/15، عدة صفحات، (بتصرف).

جدول رقم 13.3: التوزيع القطاعي لبرنامج الاستثمارات العمومية 2010-2014 (الوحدة: مليار دج)

البرنامج	القيمة المالية للبرنامج	% من إجمالي البرنامج
1_ برنامج تحسين ظروف المعيشة للسكان:	9903	45.42
- السكن	3700	
- التربية، التعليم العالي، التكوين المهني	1898	
- الصحة	619	
- تحسين الخدمة العمومية	1800	
- باقي القطاعات	1886	
2_ برنامج تطوير الهياكل القاعدية:	8400	38.52
- قطاع الأشغال العمومية والنقل	5900	
- قطاع المياه	2000	
- قطاع التهيئة العمرانية	500	
3_ برنامج دعم التنمية الاقتصادية:	3500	16.05
- الفلاحة والتنمية الريفية	1000	
- دعم القطاع الصناعي العمومي	2000	
- دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتشغيل	500	

المصدر: بيان اجتماع مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي 2010-2014 : www.mae.dz، تاريخ 2013/11/15.

بناء على الجدول فقد تم تقسيم اعتمادات البرنامج الخماسي 2010-2014 كما يلي:

- قطاع التنمية المحلية والبشرية: استفاد من برنامج خاص يصل إلى 9903 مليار دج، أي ما يمثل نسبة 45.42% من إجمالي الاعتمادات المالية للبرنامج؛
- قطاع الأشغال العمومية والهياكل القاعدية: يقدر المبلغ المخصص له بـ 8400 مليار دج، بنسبة 38.52% من إجمالي الاعتمادات؛
- قطاعات الصناعة، الفلاحة، الصيد البحري والتشغيل: استفادت من مبلغ 3500 مليار دج، بنسبة 16.05% من إجمالي الاعتمادات المالية للبرنامج.

وعموما يمكننا القول أن التوزيع القطاعي للاعتمادات المالية المرصودة لهذا البرنامج الخماسي، يعكس رغبة الدولة في استهداف تطوير أهم القطاعات التي تؤثر بصورة مباشرة على معدلات النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات ومستويات التشغيل، والمساهمة في بناء اقتصاد وطني متنوع وقوي.

المبحث الرابع: انعكاسات جهود التنويع الاقتصادي على تحقيق التنمية المستدامة، مقارنة بين الجزائر والنرويج خلال الفترة 2000_2012:

بعد أن تطرقنا في المبحث السابق إلى الإستراتيجية التي اتبعتها النرويج من أجل جعل القطاع النفطي محركا حقيقيا لعملية التنويع الاقتصادي بشكل عام، والصناعي بشكل خاص، وهذا من خلال وضع التشريعات والقوانين التي تكفل ذلك، وجعله قطاعا ذا قوة دفع خلفية وأمامية في الاقتصاد الوطني، وبعد التطرق أيضا إلى مختلف الجهود التي بذلتها الجزائر من خلال مختلف البرامج التنموية المعتمدة للفترة 2000-2014، لبناء اقتصاد وطني قوي ومتنوع ومستدام، نتطرق في هذا المبحث الأخير من الدراسة إلى مختلف نتائج وانعكاسات هذه البرامج على التنويع الاقتصادي في الجزائر، ودور هذا الأخير في تحقيق التنمية المستدامة، وهذا من خلال جملة من المؤشرات التي تقيس ذلك، ومقارنتها مع نظيرتها في دولة النرويج.

المطلب الأول: مقارنة من حيث المؤشرات الاقتصادية:

يتناول هذا الجزء من الدراسة مقارنة بين الجزائر والنرويج من خلال مختلف المؤشرات ذات الطابع الاقتصادي، التي تساعد على تقييم درجة تنوع الاقتصاد الوطني، ومن أهم هذه المؤشرات ما يلي:

الفرع الأول: مقارنة من حيث التركيبة القطاعية للنتاج المحلي الإجمالي:

تعتبر نسبة مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في تشكيل الناتج المحلي أحد أهم المؤشرات الاقتصادية التي تقيس التنويع الاقتصادي، وتختلف هذه النسبة من قطاع إلى آخر بين كل من الجزائر والنرويج، وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

جدول 14.3: مقارنة بين مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام في الجزائر والنرويج (الوحدة: نسبة مئوية) 2011_2000:

2012	2010	2008	2006	2004	2002	2000	السنوات	القطاعات
32.9	34.7	45.0	45.6	37.8	32.7	39.19	الجزائر*	المحروقات
23.35	20.06	25.28	24.27	19.69	17.54	21.98	النرويج**	
9.0	8.4	6.6	7.5	9.4	9.2	8.39	الجزائر*	الفلحة
1.03	1.49	1.06	1.36	1.40	1.54	1.85	النرويج**	
4.6	5.1	4.7	5.3	6.3	7.5	7.0	الجزائر*	الصناعة خارج
6.85	7.04	7.59	8.15	8.34	8.67	8.64	النرويج**	المحروقات
9.3	10.4	8.6	7.9	8.3	9.1	8.86	الجزائر*	البناء
5.25	4.83	4.84	4.52	4.25	4.01	3.5	النرويج**	والأشغال العمومية
37.0	35.1	29.1	27.9	31.0	33.2	29.96	الجزائر*	الخدمات
52.6	55.2	50.8	50.5	54.7	56.0	51.6	النرويج**	
7.1	6.3	6.0	5.8	7.2	8.3	6.6	الجزائر*	باقي
10.94	7.38	10.43	11.2	11.62	12.27	12.44	النرويج**	القطاعات

Source: (*): Banque d'Algérie, Bulletins statistiques, (septembre 2007, décembre 2008, septembre 2013), (www.bank-of-algeria.dz)

(**): Statistics Norway, www.ssb.no/english

من خلال أرقام الجدول أعلاه يمكن أن نلاحظ ما يلي:

- تعتبر مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر مرتفعة جدا مقارنة بنظيرتها في النرويج، حيث تجاوزت هذه النسبة 3/1 إجمالي الناتج المحلي خلال طول فترة الدراسة، واقتربت من 2/1 إجمالي الناتج المحلي سنة 2006 و2008، مدفوعة بارتفاع أسعار النفط، في حين لم تتجاوز هذه النسبة في النرويج 25% من إجمالي الناتج المحلي في أحسن الأحوال، وهو ما سجل سنة 2008، رغم أن كمية صادرات النرويج من المحروقات أكبر من نظيرتها في الجزائر بحوالي مرة ونصف¹؛

¹: OPEC, Bulletin Statistique 2013, P30, (www.opec.org), consulté le 15/12/2013.

▪ شهدت قطاعات الإنتاج الحقيقي (الزراعة والصناعة) تذبذبا مستمرا في كل من الجزائر والنرويج، حيث بلغ متوسط نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال فترة الدراسة حوالي 8.3%، كما سجل نسبة نمو بلغت في المتوسط خلال نفس الفترة حوالي 3.9%¹، وهي نسبة ضعيفة مقارنة بحجم الإمكانيات الطبيعية المتاحة للقطاع، وكذا الاعتمادات المالية الكبيرة التي تم رصدها من خلال مختلف برامج التنمية لتطوير القطاع وتحسين مردوبيته، مع التأكيد أن هذا القطاع في الجزائر يبقى مرتبطا بشكل كبير بالتغيرات المناخية، وهو ما انعكس على معدلات نمو هذا القطاع². بينما بلغ متوسط مساهمة القطاع الزراعي في النرويج خلال نفس الفترة 1.3% وهي الأخرى تعتبر منخفضة؛

▪ أما القطاع الصناعي، فقد شهد هو الآخر نسبة مساهمة متراجعة في الناتج المحلي في كلا البلدين، وقد بلغت هذه النسبة في المتوسط حوالي 8% بالنسبة للنرويج، و6.24% بالنسبة للجزائر، والتي يهيمن القطاع الخاص فيها على الصناعة خارج المحروقات، ورغم التخصيصات المهمة التي استفاد منها هذا القطاع في إطار البرامج التنموية الثلاث، إلا أن أداءه بقي ضعيفا ولم تتجاوز نسبة نموه في أحسن الأحوال 5.3% التي سجلت سنة 2011³، في حين بلغت نسبة نمو هذا القطاع في النرويج حوالي 13.5% كأحسن نسبة وقد سُجِّلت سنة 2006⁴. أما على مستوى المالي فالفرق كبير جدا بين الجزائر والنرويج، حيث لم تتجاوز القيمة المضافة للقطاع الصناعي خارج المحروقات في الجزائر مبلغ 7.3 مليار دولار سنة 2009، بينما بلغت في النرويج أكثر من 32.5 مليار دولار خلال نفس السنة⁵، بالإضافة إلى التنوع الكبير للنشاطات الصناعية في النرويج مقارنة بنظيرتها في الجزائر؛

▪ شهد قطاع البناء والأشغال العمومية نسبة مساهمة متزايدة في الناتج المحلي في الجزائر، بلغت في المتوسط 8.9%، وهذا يعود بالأساس إلى ما تم تسخيره من إمكانيات مالية ضخمة لتطوير هذا القطاع في الجزائر، والذي كان يعرف تدهورا كبيرا قبل هذه الفترة، وقد بلغت إجمالي المبالغ المالية المرصودة لهذا القطاع خلال البرامج الثلاث حوالي 14568 مليار دينار جزائري

¹ : قاعدة بيانات البنك الدولي.

² : عبد الرحمان تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر _ الواقع والآفاق_، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2011، ص259

³ : نفس المرجع، ص260.

⁴ : Statistics Norway, www.ssb.no/english.

⁵ : قاعدة بيانات البنك الدولي.

بما فيها مخصصات السكن، بينما تميزت هذه النسبة في النرويج بالاستقرار عند حوالي 4.6% وهي أقل من المسجلة في الجزائر، وقد تعود إلى طبيعة مرحلة التنمية المتقدمة التي تمر بها النرويج، حيث لا يشكل هذا القطاع أولوية كبيرة بالنسبة لمشاريع التنمية؛

▪ يعتبر قطاع الخدمات ثاني أهم قطاع من حيث تكوين الناتج المحلي في الجزائر، وقد عرفت نسبة مساهمته نموا مستمرا، حيث ارتفعت من 29.96% سنة 2000، إلى حوالي 37.0% سنة 2012، وهذا نتيجة حتمية لمختلف الجهود التي بذلت من طرف الدولة لتطوير هذا القطاع، سواء ما تعلق منه بخدمات الإدارة العمومية، أو الخدمات المالية والمصرفية، وتحسين وتطوير القطاع التجاري، وقد سجل هذا القطاع معدل نمو مستمر بلغ 9.3% سنة 2008¹. بينما يستحوذ هذا القطاع على النصيب الأكبر من تكوين الناتج المحلي في النرويج، وقد بلغت نسبة مساهمته 51.6% سنة 2000، لترتفع هذه النسبة إلى 55.2% سنة 2010، وتمتاز تركيبة هذا القطاع في النرويج بالتنوع بين خدمات محلية (داخل البلد) وأخرى خارجية، مرتبطة أساسا بالنفط والنقل البحري وكذا الخدمات المالية الدولية.

الفرع الثاني: مقارنة من حيث هيكل الصادرات:

يعتبر تنوع هيكل الصادرات أيضا مؤشرا ثانيا لقياس التنوع الاقتصادي، لأن تصدير البلد لأي سلعة أو خدمة معينة يدل على اكتفائه من هذه السلع والخدمات، وتَحكُّمه في مختلف مراحل إنتاجها، ويتباين هيكل الصادرات بين الجزائر والنرويج تباينا واضحا، وهو ما يتضح من خلال الجدولين المواليين.

¹ : قاعدة بيانات البنك الدولي، (www.worldbank.org)، تاريخ الاطلاع 2013/12/10.

جدول رقم 15.3: تطور هيكل الصادرات خارج المحروقات في الجزائر 2000-2012

2012	2010	2008	2006	2004	2002	2000	السنوات	
							السلع	
313	305	121	66	66	35	32	القيمة*	مواد
14.3	18.8	2.4	6.2	10	4.8	5.2	النسبة**	غذائية
167	165	3340	180	97	51	44	القيمة	مواد أولية
7.6	10.2	67.4	16.8	14.7	6.9	7.2	النسبة	
1660	1089	1390	748	432	551	465	القيمة	مواد 2/1
75.9	67.3	28.1	70	65.5	75.1	76	النسبة	مصنعة
0	0	0	1	0	20	11	القيمة	تجهيزات
0	0	0	0	0	2.7	1.8	النسبة	فلاحية
30	27	69	46	50	50	47	القيمة	تجهيزات
1.4	1.7	1.4	4.3	7.6	6.8	7.7	النسبة	صناعية
16	33	34	28	15	27	13	القيمة	سلع
0.7	2.0	0.7	2.6	2.3	3.7	2.1	النسبة	استهلاكية

*: قيمة الصادرات من السلعة (مليون دولار أمريكي).

** : نسبة صادرات هذه السلعة إلى إجمالي الصادرات خارج المحروقات.

المصدر: _ بنك الجزائر، النشرات الإحصائية (سبتمبر 2007، جوان 2013)، (www.bank-of-algeria.dz)

_ Direction Générale Des Douanes, Les réalisations des échanges extérieurs d'Algérie, Période: 1963-2010, (www.douane.gov.dz).

بينما يوضح الجدول التالي تطور هيكل الصادرات خارج المحروقات في النرويج خلال نفس الفترة،

الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2012:

جدول رقم 16.3: تطور هيكل الصادرات خارج المحروقات في النرويج 2000-2012

2012	2010	2008	2006	2004	2002	2000	السلع	
							السنوات	
1422	1353	2204	1578	1083	1268	1170	القيمة*	صناعة السفن
1.42	1.45	2.16	2.05	1.84	2.85	2.8	النسبة**	
60	38	30	243	79	86	22.5	القيمة	سلع ومنتجات نفطية
0.06	0.04	0.03	0.03	0.01	0.02	0.05	النسبة	
53553	49916	56776	42195	31133	22871	22473	القيمة	سلع أخرى بما فيها الصناعية والزراعية
53.6	53.6	55.8	55.0	53.0	51.4	53.7	النسبة	
13339	13506	15779	12883	11248	9270	7862	القيمة	خدمات الشحن والتفريغ
13.3	14.5	15.5	16.8	19.1	20.8	18.8	النسبة	
5375	4741	4762	3782	3136	2287	2164	القيمة	خدمات السفر
5.3	5.0	4.6	4.9	5.3	5.1	5.1	النسبة	
10138	8590	9148	6421	4462	3375	3461	القيمة	خدمات مالية
10.1	9.2	9.0	8.3	7.6	7.6	8.2	النسبة	
15861	14986	13045	9594	7492	5280	4676	القيمة	خدمات أخرى بما فيها خدمات نقل وأنابيب النفط
15.9	16.1	12.8	12.5	12.8	11.8	11.1	النسبة	

*: قيمة الصادرات من السلعة (مليون دولار الأمريكي).

** : نسبة صادرات هذه السلعة إلى إجمالي الصادرات خارج المحروقات.

Source: Statistics Norway, www.ssb.no/english

من خلال الأرقام الواردة في الجدولين السابقين يمكن استنتاج ما يلي:

- هناك اختلاف جوهري بين هيكل الصادرات خارج المحروقات الجزائري ونظيره النرويجي، فالأول لا يُظهر أي نوع من أنواع صادرات الخدمات، بينما تشكل هذه الأخيرة حوالي 40% من إجمالي الصادرات خارج المحروقات في النرويج؛
- يقتصر هيكل الصادرات خارج المحروقات في الجزائر على ستة أنواع من السلع فقط، تمثل المنتجات نصف المصنعة أهمها، بينما تساهم السلع والمنتجات الأخرى بنسب ضئيلة جدا كما هو

حال السلع الاستهلاكية، وكذا التجهيزات الفلاحية التي كانت معدومة في فترات عديدة، كما سجلت التجهيزات الصناعية تراجعاً مستمراً خلال سنوات فترة الدراسة، من 7.7% إلى 1.4% من إجمالي الصادرات خارج المحروقات؛

■ تحل المنتجات نصف المصنعة المرتبة الأولى من حيث المنتجات المصدرة خارج قطاع المحروقات في الجزائر، وقد تراوحت نسبتها بين 65% و 75%، وهي تتشكل أساساً من الزيوت النفطية ومشتقاتها¹؛

■ كما تتباين قيمة الصادرات الجزائرية خارج المحروقات مع نظيرتها في النرويج تبايناً شديداً، فالأولى متدنية جداً، حيث لم تتعدى في أحسن الأحوال 2,2 مليار دولار، والتي سجلت سنة 2012، بينما بلغت في نفس السنة حوالي 100 مليار دولار بالنسبة للنرويج؛

■ تمثل صادرات السلع الصناعية والزراعية الجزء الأكبر في صادرات النرويج خارج المحروقات، وقد تراوحت هذه النسبة خلال فترة الدراسة بين 51.4% سنة 2002 و 55.8% سنة 2008؛

■ تتميز النرويج بتحكمها الكبير في مختلف الخدمات، خاصة المتعلقة بنقل وصناعة ومد أنابيب النفط، وهو ما يظهر جلياً في أهمية مساهمة هذه الخدمات في هيكل صادرات النرويج خارج النفط، وقد بلغت نسبة مساهمة إجمالي الخدمات حوالي 44,6% سنة 2012.

الفرع الثالث: مقارنة من حيث تنافسية الصادرات:

وتتم مقارنة تنافسية الصادرات لكل من الجزائر والنرويج، من خلال مؤشري التنوع والتركز في الصادرات، حيث يقيس المؤشر الأول (مؤشر التنوع) درجة التنوع في الصادرات، وتتراوح قيمة هذا المؤشر بين 0 و 1، وكلما اقترب المؤشر من 1 كلما كانت درجة تنوع الصادرات أقل، أما المؤشر الثاني (مؤشر التركيز)، فيقيس درجة اعتماد صادرات بلد معين على عدد محدود من السلع، وتتراوح قيمة هذا المؤشر أيضاً بين 0 و 1، وكلما اقتربت هذه القيمة من 1 كلما دل ذلك على تركّز تام للصادرات، والجدول الموالي يبين تطور هذين المؤشرين بالنسبة للجزائر والنرويج خلال الفترة 2000_2012.

¹ : بلقعة إبراهيم، آليات تنوع الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي _دراسة حالة الجزائر_ مذكرة ماجستير في الاقتصاد (غير منشورة)، جامعة الشلف، 2009/2008، ص155.

جدول رقم 17.3: تطور مؤشرات تنوع وتركز الصادرات في الجزائر والنرويج 2000-2012

(الوحدة%)

السنوات	المؤشرات	12000	22003	32005	42006	52008	12010	62012
الجزائر	مؤشر التنوع	0.835	0.690	0.832	0.797	0.785	0.788	0.724
	مؤشر التركيز	0.515	0.598	0.591	0.606	0.599	0.523	0.540
	عدد المنتجات	101	101	118	108	147	108	98
النرويج	مؤشر التنوع	0.665	0.657	0.675	0.663	0.611	0.628	0.606
	مؤشر التركيز	0.474	0.423	0.454	0.452	0.417	0.388	0.406
	عدد المنتجات	258	215	254	232	253	256	235

Source: 1: Unctad, Handbook of Statistics, 2011, P 214, 220.

2: Unctad, Handbook of Statistics, 2005, P 405, 406.

3: Unctad, Handbook of Statistics, 2006_2007, P 194, 196.

4: Unctad, Handbook of Statistics, 2008, P 194, 200.

5: Unctad, Handbook of Statistics, 2009, P 200, 206.

6: Unctad, Handbook of Statistics, 2013, P 214, 220.

(www.unctad.org), consulté le 11/01/2014.

من خلال معطيات الجدول أعلاه نستنتج ما يلي:

- بالنسبة لمؤشر التنوع: تقترب قيمة هذا المؤشر في حالة الصادرات الجزائرية من القيمة واحد، وقد بلغت 0.832 سنة 2005، و0.788 سنة 2010، وهذا ما يدل على ضعف تنوع الصادرات الجزائرية، بينما هي أقل من ذلك في حالة الصادرات النرويجية، وقد بلغت هذه القيمة 0.606 سنة 2012، وهذا ما يتيح المجال للقول بوجود تنوع في الصادرات النرويجية؛
- بالنسبة لمؤشر التركيز: بلغت قيمة هذا المؤشر بالنسبة للجزائر 0.606 سنة 2006، وهذا يدل على شدة تركّز الصادرات الجزائرية، بينما في حالة النرويج بلغت قيمة هذا المؤشر 0.406 سنة 2012، وهذا يدل على انخفاض درجة تركّز الصادرات في النرويج؛
- ترجع الدلالة السلبية للمؤشرين في حالة الجزائر إلى الهيمنة الكبيرة وشبه المطلقة للمحروقات على هيكل الصادرات، بينما تعكس الدلالة الحسنة للمؤشرين في النرويج حالة التنوع في الصادرات.

الفرع الرابع: مقارنة من حيث حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد وتوزيعه القطاعي:

يعتبر نمو حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد، وكذا توزيعه على مختلف الأنشطة الاقتصادية، مؤشرا هاما على تنوع البنية الاقتصادية للبلد من جهة، وعلى مدى ترابط هذه الأنشطة الاقتصادية وتكاملها من جهة أخرى، وهو ما سنتطرق إليه فيما يلي.

أولا: من حيث حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد:

يرتبط توافد الاستثمار الأجنبي المباشر بدرجة أساسية بالمناخ الاستثماري السائد في البلد، فكلما كان هذا الأخير ملائما كلما ارتفع حجم الاستثمار الأجنبي الوافد، ونحو مختلف القطاعات الاقتصادية، وفيما يلي نتطرق إلى وضعية هذا النوع من الاستثمار في كل من الجزائر والنرويج.

جدول رقم 18.3: تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى الجزائر والنرويج 2000_2012:

(الوحدة: مليون دولار أمريكي)

السنوات	2000	2002	2004	2006	2008	2010	2011	2012
الجزائر*	280,1	1065,0	881,9	1795,4	2593,6	2264,0	2571,0	2900
النرويج**	7094	791	2544	10523	10236	17043	19616	12731

المصدر: (*) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات www.dhaman.org

(**): OCDE: Profils statistiques par pays: Norvège: (www.oecd.org, consulté le 12/12/2012).

من خلال الإحصائيات الواردة في الجدول السابق يمكن أن نلاحظ ما يلي:

- يتميز حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر بالتذبذب ارتفاعا وانخفاضا، إلا أنه عرف وتيرة متصاعدة بدءا من سنة 2010، وقد سجل أعلى قيمة له سنة 2012 ببلوغه 2.9 مليار دولار أمريكي.
- عرف الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى النرويج وتيرة متقلبة هو الآخر ارتفاعا وانخفاضا، وقد سجل أعلى قيمة له سنة 2011 عندما بلغ حوالي 19.6 مليار دولار أمريكي.
- إن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر ضعيف مقارنة بنظيره في دولة النرويج، حيث بلغ في مجموعه خلال فترة الدراسة حوالي 14.35 مليار دولار، في حين بلغ في النرويج خلال نفس الفترة حوالي 71.37 مليار دولار أمريكي.
- يرتبط النمو المتزايد في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال السنوات الأخيرة، بشكل كبير بمختلف الإجراءات والإصلاحات التي تم إقرارها وتنفيذها، من أجل تحسين المناخ

العام للاستثمار، حيث تم إصدار مختلف التشريعات المتعلقة بضمان وحماية الاستثمار الأجنبي المباشر والسعي لتعديلها وتحسينها، وإنشاء الهيئات المشرفة على عملية الاستثمار، وأهمها الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، كما كان أيضا لتحسن الوضع الأمني في الجزائر دورا بارزا في هذا النمو، بالإضافة إلى تحسن وتطور بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية.

ثانيا: من حيث التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوافد:

يتباين التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى كل من الجزائر والنرويج، حسب البيئة الاستثمارية، وكذا البنية الاقتصادية لكل بلد، والجدولان التاليان يوضحان التوزيع القطاعي لهذا الاستثمار في البلدين.

جدول رقم 19.3: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 2002-2012:

(الوحدة: مليون دج)

عدد الوظائف المستحدثة	% من قيمة الإجمالية للمشاريع	قيم المشاريع	% من إجمالي عدد المشاريع	عدد المشاريع	قطاعات النشاط
343	0.11	2391	1.42	6	الزراعة
12312	1.94	41083	15.13	64	البناء، الأشغال العامة والري
36693	46.15	978702	56.50	239	الصناعة
2196	0.64	13573	1.42	6	الصحة
1410	0.45	9531	3.78	16	النقل
28420	22.70	481304	2.36	10	السياحة
8239	23.79	504522	19.15	81	الخدمات
1500	4.22	89441	0.24	1	الاتصالات السلكية واللاسلكية
91113	100	2120549	100	423	المجموع

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار "ANDI"، بيانات التصريح بالاستثمار 2002-2012، (www.andi.dz)، تاريخ

الاطلاع 2012/12/13.

بالنظر إلى أرقام الجدول أعلاه، نجد أن إجمالي عدد المشاريع الاستثمارية الأجنبية المصرحة بها خلال الفترة 2002_2012 قد بلغ 423 مشروعا، وبقية مالية إجمالية تجاوزت 2120 مليار دينار، ساهمت في توفير أكثر من 91 ألف منصب شغل.

- استحوذت الصناعة على النسبة الأكبر من مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر بحوالي 239 مشروعا، أي بنسبة 56.5% من إجمالي المشاريع، وتتركز هذه المشاريع بالأساس في قطاع المحروقات، إضافة إلى صناعة الحديد والصلب، وكذا العديد من الصناعات الأخرى، وقد ساهمت مجمل المشاريع الاستثمارية الأجنبية في قطاع الصناعة في توفير حوالي 36700 منصب شغل.
- ويحتل قطاع الخدمات المرتبة الثانية في هذه الاستثمارات بعدد مشاريع بلغ 81 مشروعا وبنسبة 23.79% من إجمالي القيمة المالية لهذه الاستثمارات، ثم قطاع السياحة بنسبة 22.7% من هذه القيمة.

أما بالنسبة لدولة النرويج فالجدول الموالي يبين لنا تطور عوائد الاستثمار الأجنبي الوافد إلى هذا البلد، وهذا حسب التوزيع القطاعي لهذه العوائد.

جدول رقم 20.3: التوزيع القطاعي للعائد على الاستثمار الأجنبي المباشر في النرويج 2004-2011 (الوحدة: مليون دولار أمريكي)

2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	قطاعات النشاط
8653	7613	5386	12121	8783	8187	6372	3634	النفط والتعدين
3139	2466	2766	2340	2601	1570	1513	1021	الصناعة
70	118	187	195	161	58	101	74	البناء
983	899	717	1210	1446	1199	1210	839	تجارة الجملة والتجزئة+الفندقة والإطعام
266	37-	397	1231	722	1893	1261	180	النقل والاتصالات
2321	1775	2283	66-	2969	2180	1493	1058	الوساطة المالية والتأمين+ خدمات تجارية وعقارية
962	1005	221	88	336	176	108	41	قطاعات أخرى
16394	13837	11957	17119	17019	15262	12058	6848	المجموع

Source: Statistics Norway, www.ssb.no/english

من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه يمكننا أن نلاحظ ما يلي:

- بلغ إجمالي عوائد الاستثمار الأجنبي المباشر في النرويج خلال الفترة 2004-2012 حوالي 110.49 مليار دولار أمريكي، سجلت أعلى قيمة له سنة 2008 حيث بلغت 17.11 مليار دولار، في حين سجلت سنة 2004 أدنى قيمة لهذا العائد عند 6.84 مليار دولار؛
- قطاع النفط والتعدين يستحوذ على أكبر قدر من العائد على الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى النرويج خلال الفترة 2004_2011، وقد بلغ في مجموعه في هذا القطاع حوالي 52 مليار دولار أمريكي، وقد شهدت سنة 2008 أعلى قيمة لهذا العائد حيث بلغت 12.12 مليار \$؛
- يحتل القطاع الصناعي المرتبة الثانية من حيث إجمالي العوائد، وقد بلغت في مجموعها حوالي 17.4 مليار دولار، وتميز هذا العائد بالتذبذب طوال الفترة من سنة 2004 إلى سنة 2011، وشهدت هذه الأخيرة أعلى قيمة لهذا العائد بحوالي 3.14 مليار دولار أمريكي؛
- يعتبر قطاع الخدمات بكل أشكالها (تجارة، سياحة، النقل والاتصال، الخدمات المالية) من أهم القطاعات المستقطبة للاستثمار الأجنبي المباشر، وقد بلغ إجمالي عوائد هذا الاستثمار في هذه القطاعات حوالي 28.42 مليار دولار أمريكي، وقد كان لقطاع الخدمات المالية والتأمين والعقارات النصيب الأكبر من هذه العوائد، حيث بلغت حوالي 14 مليار دولار، أعلى قيمة لها كانت سنة 2007 بـ 2.96 مليار دولار، بينما شهدت سنة 2008 أدنى عائد، وقد كان بقيمة سالبة عند -66 مليون دولار؛

▪ شهد قطاع التأمين هو الآخر عائدا سالبا سنة 2010 قدره -37 مليون دولار أمريكي.

وبالمقارنة بين هيكل التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الجزائر والنرويج، نجد أن هذا الاستثمار في الجزائر يكاد ينحصر في قطاعات رئيسية أهمها قطاع المحروقات، وإن كان في قطاعات أخرى فَبَقِيمَ ضعيفة، بينما يتوزع في النرويج على العديد من القطاعات أهمها أيضا القطاع النفطي، لكن بنسب معتبرة في بقية القطاعات الأخرى كالصناعة خارج المحروقات، الخدمات التجارية والمالية، النقل والاتصالات، وكذا السياحة.

إن ما يمكن الإشارة إليه في آخر هذه النقطة المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر هو أن العديد من القطاعات الاقتصادية التي تمتلك فيها الجزائر كل مقومات الاستثمار لازالت مهمشة في قرار المستثمر الأجنبي وخصوصا الزراعة، السياحة، النقل والمصارف، وهذا ما يطرح إشكالية

مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في خدمة الأغراض التنموية، عبر توفير فوص العمل وتنوع الاقتصاد الوطني وكذا الصادرات، وتحويل التكنولوجيا، وتطوير القاعدة الصناعية، وتخفيض فاتورة الاستيراد¹.

وللوصول إلى هذه الغاية يتطلب ذلك تحسينا أكثر لمحيط الاستثمار، والدفع بالتدفقات الاستثمارية نحو القطاعات المنتجة، وذلك بانتهاج حزمة من الإجراءات الضريبية والإعفاءات، وتأهيل النسيج المؤسسي بكل ما يحمل من معنى التأهيل، وبصورة أخرى على السلطات أن تنقل الإصلاحات من إطارها الكلي إلى الإطار الجزئي، لأن تنمية الإنتاج على المدى الطويل يتطلب استثمارات هامة خاصة في مجالي المعرفة ورأس المال البشري².

الفرع الخامس: مقارنة من حيث إستراتيجية إدارة العوائد النفطية (صناديق الثروة النفطية):

لقد قامت كل من النرويج والجزائر، وفي أعقاب الفوائض المالية الكبيرة التي تم تحقيقها جراء تصدير النفط والغاز، بإنشاء صناديق معينة لغرض تيسير إدارة هذه الفوائض، فأنشأت النرويج صندوقها (صندوق النفط النرويجي) سنة 1990، ليصبح "صندوق التقاعد النرويجي العالمي" منذ سنة 2006، بينما أنشأت الجزائر صندوقها (صندوق ضبط الإيرادات) سنة 2000، ورغم أن الصندوقين يتشابهان من حيث أصل التمويل وهو الفوائض النفطية، إلا أن بينهما اختلاف كبير سواء من حيث البنية الهيكلية لكل منهما، أو أهداف وإستراتيجية إدارة أصول كل صندوق، أو من حيث آليات الشفافية والرقابة على نشاط كل صندوق³، وسنركز في هذه النقطة على الجوانب المتعلقة بأهداف وإستراتيجية إدارة أصول كل صندوق، وإذا كانت تخدم عملية التنوع الاقتصادي أم لا؟

أولا: مصادر أصول الصندوقين:

بالنسبة لصندوق ضبط الإيرادات الجزائري، فقد تضمنت المادة 10 من قانون المالية التكميلي لسنة 2000⁴، إلى جانب خطاب تأسيس الصندوق، مصادر أصوله، والمتمثلة أساسا في

¹ حمزة بن حافظ، دور الإصلاحات الاقتصادية في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة الجزائر 1998_2008، مذكرة ماجستير في الاقتصاد غير منشورة، جامعة قسنطينة، 2010/2011، ص156.

² عبد الرحمان تومي، مرجع سبق ذكره، ص227.

³ نوي نبيلة، مرجع سبق ذكره، ص160.

⁴ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 37، 28 جوان 2000، ص7. (www.joradp.dz)، تاريخ الاطلاع 2013/12/13

"فائض قيمة الجباية البترولية" الناتج عن تجاوز تقديرات قانون المالية، أي الفرق بين السعر الفعلي لبرميل النفط والسعر المرجعي المعتمد في قانون المالية¹.

أما بالنسبة لمصادر أصول الصندوق النرويجي، فتتمثل في "جميع إيرادات النفط بالإضافة إلى عائدات الاستثمارات المالية للصندوق"².

ويمثل الجدول التالي تطور رصيد كلا الصندوقين خلال الفترة 2000_2012.

جدول رقم 21.3: تطور مجموع أصول كل من الصندوق الجزائري³ والنرويجي: (رصيد في 12/31)

السنوات	2000	2002	2004	2006	2008	2010	2012
صندوق ضبط الإيرادات (مليار \$)*	3.08	35.10	10.01	40.34	66.28	65.09	72.64
صندوق التقاعد النرويجي (مليار \$)**	43.9	76.2	150.8	278	402.5	508.6	655.8

Source : (*): Direction du Recueil des Informations, MINISTERE DES FINANCES, 2013, (www.mf.gov.dz)

(**): Norwegian Ministry of finance ,«Government Pension Fund Global, Annual Reports 2000, 2002, 2004, 2006, 2008, 2010, 2012, (www.regjeringen.no)

ثانيا: أهداف الصندوقين:

بالنسبة للصندوق الجزائري، فإن موارده تستخدم في سد عجز الموازنة العامة للدولة، والذي قد ينتج عن انخفاض إيرادات الجباية البترولية بحيث تكون أقل من تقديرات قانون المالية، إضافة إلى تسديد الدين العمومي الداخلي والخارجي.

أما الصندوق النرويجي، فإنه لا يقوم بأي تحويلات للموازنة إلا بالقدر الضروري لتمويل العجز غير النفطي، الذي يتحدد حسب الأهداف السنوية للسياسة المالية العامة، على أن لا

¹ : لقد ظل سعر 19 دولارا للبرميل سعرا مرجعيا معمولا به منذ إنشاء الصندوق، إلى غاية 2008، ليتم رفعه إلى 37 دولارا من خلال قانون المالية التكميلي لنفس السنة، وما زال معمولا به لحد الآن.

² : نوي نبيلة، مرجع سبق ذكره، ص153.

³ : تم تحويل قيم رصيد صندوق ضبط الإيرادات من الدينار إلى الدولار الأمريكي على أساس سعر الصرف السنوي المتوسط للدينار مقابل الدولار، وهذا بناء على ما جاء في مختلف النشرات الإحصائية لبنك الجزائر.

يتعدى الجزء المحول للميزانية 4% من عوائد المداخيل البترولية سنويا، بينما يستثمر الباقي في أصول مالية في الخارج، وتتمثل أهم أهداف هذا الصندوق في¹:

- الحفاظ على الثروة النفطية للمستقبل مع التوزيع العادل لها بين الأجيال؛
- تحويل الثروة النفطية إلى أصول مالية من خلال استثمارها في الأسواق المالية العالمية، مع الأخذ بعين الاعتبار مبدأ المخاطرة/ العائد؛
- حماية الموازنة العامة من التقلبات المفاجئة للمداخيل النفطية، والحفاظ على توازنها على المدى البعيد.

ثالثا: إستراتيجية إدارة أصول الصندوقين:

▪ بالنسبة لصندوق ضبط الإيرادات: خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2005 اقتصر دور الصندوق على تسديد الدين العمومي فقط، والذي تواصل إلى غاية 2008، وقد بلغ إجمالي المبالغ الموجه لهذا الغرض حوالي 2600 مليار دج، وبدءا من 2006 تم إدخال تعديل على دور الصندوق حيث أصبحت موارده تستخدم في تمويل عجز الخزينة العمومية المتزايد من سنة إلى أخرى بفعل المبالغ الضخمة الموجهة لتمويل برامج التنمية الاقتصادية، على أن لا يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دج، وقد بلغ مجموع المبالغ المالية الموجهة لتمويل عجز الخزينة العمومية خلال الفترة من 2006 إلى 2012 حوالي 6582.6 مليار دج².

▪ بالنسبة لصندوق التقاعد النرويجي: إن استثمار أصول الصندوق في الخارج يتم على النحو التالي³:

▪ 60% من أصول الصندوق يتم استثمارها في شكل سندات موزعة كما يلي: 35% في السوق المالي الأمريكي، 55% في الأسواق المالية الأوروبية، 10% في الأسواق المالية لآسيا وأقيونيسيا؛

▪ 40% من أصول الصندوق مستثمرة في شكل أسهم موزعة على النحو التالي: 50% في الأسواق المالية الأوروبية، و50% في السوق المالي الأمريكي.

¹ : نبيل بوفليح، فعالية صناديق الثروة السيادية كأداة لتسيير مداخيل النفط في الدول العربية، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 4، جامعة الشلف، 2010، ص89.

² : Direction du Recueil des Informations, MINISTERE DES FINANCES, 2013, (www.mf.gov.dz), consulté le 14/12/2013.

³ : نبيل بوفليح، فعالية صناديق الثروة السيادية كأداة لتسيير مداخيل النفط في الدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص89.

وإجمالاً فإن أصول الصندوق مستثمرة على شكل أسهم وسندات في 27 دولة متقدمة، منها 6 بلدان ضمن الدول المصنعة حديثاً وقد تم إضافتها سنة 2001 إلى قائمة الدول التي يستثمر فيها الصندوق، ولتجنب مخاطر استثمار أصول الصندوق في شكل أسهم تم تحديد نسبة 3% كحد أقصى للمساهمة في رأسمال أي شركة، كما حددت آجال السندات التي يمكن للصندوق أن يستثمر فيها بين 3 و7 سنوات¹.

وبناء على ما سبق نقول أن تركيز مجال عمل صندوق ضبط الإيرادات على المستوى الداخلي في تمويل عجز الموازنة العمومية، وعلى المستوى الخارجي في سداد المديونية العمومية الخارجية، يؤدي إلى وجود سيولة مالية كبيرة معطلة، وبالتالي حرمان الجزائر من عوائد معتبرة يمكن الحصول عليها في حالة استثمار أصول الصندوق في الأسواق المالية العالمية، وعليه يتوجب على الحكومة تغيير نظرتها إلى الصندوق من أداة مؤقتة تعمل على ضبط الموازنة العامة وسداد المديونية، إلى أداة مستدامة تعمل على المدى البعيد وتساهم في التوزيع العادل للثروة بين الأجيال، وتحوّل مداخل الثروة النفطية باعتبارها ثروة زائلة إلى مداخل الأصول المالية باعتبارها أصول دائمة².

المطلب الثاني: مقارنة من حيث المؤشرات الاجتماعية:

بالإضافة إلى المؤشرات الاقتصادية السابقة التي يمكن في ضوءها تقييم دور التنويع الاقتصادي في أي دولة في الجوانب الاقتصادية، هناك مجموعة أخرى من المؤشرات ذات الطابع الاجتماعي التي يمكن أن تلعب دوراً أساسياً في تقييم دور التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية الاجتماعية، ومن أهمها مؤشر تطور معدل البطالة، وكذا مؤشر توزيع القوى العاملة على مختلف القطاعات الاقتصادية، وهذا ما سنتطرق إليه فيما يلي:

الفرع الأول: مقارنة من حيث تطور معدلات البطالة:

لقد شهدت معدلات البطالة تطوراً ملحوظاً في الجزائر خلال الفترة 2000_2012، ومن خلال الجدول التالي يمكننا متابعة هذا التطور، مقارنة أيضاً بتطور معدل البطالة في النرويج خلال نفس الفترة:

¹ : نفس المرجع، ص89.

² : نفس المرجع، ص91.

جدول رقم: 22.3: تطور معدل البطالة في الجزائر والنرويج 2000-2012: (الوحدة: نسبة مئوية)

السنوات	2000	2002	2004	2006	2008	2010	2011	2012
الجزائر*	29.5	25.7	17.7	12.3	11.3	10.0	10.0	10.0
النرويج**	3.4	3.9	4.5	3.4	2.6	3.2	3.6	3.3

Source: (*): Banque d'Algérie (Rapport 2005, P180_ Rapport 2008, P194_ Rapport

2012, P178), (www.bank-of-algeria.dz),

(**): Statistics Norway, www.ssb.no/english, consulté le 14/12/2013.

- تبين لنا الإحصائيات الواردة في الجدول أعلاه أن معدل البطالة في الجزائر شهد تراجعاً ملحوظاً خلال فترة الدراسة، حيث انخفض من 29.5% سنة 2000 إلى حوالي 17.7% سنة 2004، ثم 10% سنة 2010، وقد استقر عند هذا المعدل سنتي 2011 و2012.
- بينما تميز معدل البطالة في النرويج خلال نفس الفترة بالتغير الضعيف ارتفاعاً وانخفاضاً، لكن عند معدلات منخفضة جداً مقارنة بنظيره في الجزائر، حيث بلغ 3.4% سنة 2000 ليرتفع إلى 4.5% سنة 2004 ليعود إلى الانخفاض سنة 2008 إلى حوالي 2.6%، ليرتفع مجدداً إلى 3.6% و3.3% سنتي 2011 و2012 على التوالي.
- يرتبط الاستقرار العام لمعدل البطالة في النرويج بالسياسات الاقتصادية والتشغيلية المستقرة قبل وأثناء فترة الدراسة، بينما يعود التراجع المسجل في معدل البطالة في الجزائر إلى مختلف البرامج التنموية التي تم إقرارها بالنسبة لمختلف قطاعات النشاط، والتدابير العمومية لترقية الشغل واستحداث النشاطات، والنمو الهام الذي سجل خارج قطاع المحروقات، وتحسين مستوى الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي¹.

الفرع الثاني: مقارنة من حيث توزيع العمالة على القطاعات الاقتصادية:

يعتبر هذا المؤشر أهم مؤشر يمكن من خلاله قياس دور التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الجوانب الاجتماعية، حيث يعكس هذا المؤشر مدى استيعاب مختلف القطاعات الاقتصادية لليد العاملة في البلد، والجدول الموالي يبين التوزيع القطاعي للعامل في الجزائر والنرويج خلال الفترة 2000_2012.

¹ : نفس المرجع، ص319.

جدول رقم 23.3: التوزيع القطاعي للعمالة في الجزائر والنرويج 2000-2012 (الوحدة: نسبة مئوية)

السنوات	2000	2002	2004	2006	2008	2010	2012
الزراعة	الجزائر*	19.0	20.9	20.7	18.1	13.7	11.7
	النرويج**	4.3	3.9	3.6	3.3	2.6	2.5
الصناعة	الجزائر	8.0	7.3	13.6	14.2	12.5	13.7
	النرويج	21.8	21.7	20.8	20.8	20.5	19.7
الخدمات	الجزائر	40.3	38.2	53.2	53.4	56.6	55.2
	النرويج	73.6	74.2	75.5	75.8	74.2	77.6
قطاعات	الجزائر	32.7	33.6	12.5	14.3	17.2	19.4
أخرى	النرويج	0.3	0.2	0.1	0.1	2.7	0.2

Source: (*): Ministère de finances/DGPP, Direction du recueil des informations,

(www.mf.gov.dz).

(**): قاعدة بيانات البنك الدولي، (www.worldbank.org)، تاريخ الاطلاع 2013/12/10.

من خلال معطيات الجدول السابق نلاحظ أن توزيع القوى العاملة على القطاعات الاقتصادية في الجزائر يختلف عن نظيره في النرويج، وذلك كما يلي:

■ بالنسبة للقطاع الزراعي: تعتبر نسبة اليد العاملة في القطاع الزراعي في الجزائر إلى إجمالي القوى العاملة مرتفعة مقارنة بنظيرتها في النرويج، حيث تجاوزت هذه النسبة سنة 2002 أكثر من خمسة أضعاف نظيرتها في النرويج، إذ بلغت في الجزائر 20.9% بينما لم تتجاوز في النرويج 3.9%، ورغم التطورات الحاصلة على هذه النسبة في كلا البلدين إلا أن هذا التفاوت بقي ثابتا خلال جميع سنوات فترة الدراسة، وقد بلغت هذه النسبة في الجزائر سنة 2010 حوالي 11.7% مقابل 2.5% فقط في النرويج؛

■ عرفت نسبة القوى العاملة في القطاع الزراعي في الجزائر ارتفاعا سنة 2002 مقارنة بسنة 2000، وذلك من 19% إلى 20.9%، لتشهد هذه النسبة تراجعا ملحوظا بدءا من 2004، لتبلغ سنة 2008 حوالي 13.7%، ثم نسبة 11.7% سنة 2010، أما في النرويج فقد شهدت هذه النسبة تراجعا هي الأخرى لكن بمستوى تغير أقل مما كان عليه في الجزائر، وقد انخفضت من 4.3% سنة 2000 إلى 3.3% سنة 2006، ليتواصل هذا الانخفاض إلى 2.5% سنة 2010؛

■ **بالنسبة للقطاع الصناعي:** تميزت نسبة العمالة في القطاع الصناعي في الجزائر بأنها منخفضة مقارنة بنظيرتها في النرويج، وهذا رغم التحسن الذي شهدته، حيث بلغت هذه النسبة 8% سنة 2000، بينما بلغت في النرويج في نفس السنة حوالي 21.8%، لتصل هذه النسبة في الجزائر إلى 14.2% سنة 2006، و 20.8% في النرويج خلال نفس السنة، ومع عودة هذه النسبة إلى الانخفاض في الجزائر وكذا استمرار انخفاضها في النرويج، فقد بقيت متفاوتة بين البلدين مسجلة 13.7% في الجزائر و 19.7% في النرويج وهذا خلال سنة 2010؛

■ **بالنسبة لقطاع الخدمات:** يتشكل هذا القطاع في الجزائر من التجارة والخدمات الإدارية العامة، وقد شهدت نسبة القوى العاملة فيه بالنسبة لإجمالي القوى العاملة ارتفاعا مستمرا خلال الفترة 2000_2012، حيث كان يستحوذ على 40.3% من إجمال اليد العاملة سنة 2000، لترتفع هذه النسبة إلى 55.2% سنة 2010. في حين يستحوذ هذا القطاع على أكثر من ثلثي القوى العاملة في النرويج، وهذا بفعل تنوع هيكل قطاع الخدمات في النرويج بين الخدمات التجارية والمالية والخدمات النقل والخدمات المتعلقة بالأنشطة النفطية بالإضافة إلى الخدمات الإدارية العامة؛

■ **بالنسبة لبقية القطاعات الأخرى:** يأتي على رأس هذه القطاعات في الجزائر قطاع البناء والأشغال العمومية، والذي شهد ارتفاعا محسوسا ومستمرا في نسبة اليد العاملة فيه إلى إجمالي قوة العمل، وقد بلغت هذه النسبة سنة 2000 حوالي 12.5%، لترتفع سنة 2006 إلى 14.2، ثم حوالي 19.4% سنة 2010، وقد ارتبط ارتفاع هذه النسبة بالتوسع الكبير الذي شهده هذا القطاع في الفترة الممتدة من 2001 إلى 2014، وهذا من خلال مختلف البرامج الاستثمارية التي قامت بها الدولة بهدف تحسين البنية القاعدية للاقتصاد الوطني وكذا معالجة مشكلة السكن.

وبالعودة إلى الإحصائيات المتعلقة بتوزيع اليد العاملة في الجزائر فإننا نجد أن النسبة الأكبر من العمالة تتركز في قطاع الخدمات العامة غير المنتجة (الإدارات العمومية، الصحة والتعليم)، وهذا لا يخدم التنويع الاقتصادي بشكل عام، كما أن جزءا كبيرا من الوظائف المستحدثة هي وظائف مؤقتة وموسمية أُستحدثت في إطار تنفيذ البرامج التنموية، وفي إطار عقود ما قبل التشغيل، وهذا ما يقود إلى التساؤل حول مصير هذه الوظائف بعد تنفيذ هذه البرامج وكذا انقضاء عقود ما قبل التشغيل.

وإذا أخذنا أيضا بعين الاعتبار أن عرض العمل في الجزائر يسجل زيادة سنوية بحوالي 280 ألف طلب عمل جديد، إضافة إلى المخزون الحالي (مخزون سنة 2012) من البطالة والذي يتجاوز 1 مليون نسمة، وأن حوالي 60% من تركيبة عرض العمل هي من ذوي الشهادات، أي أنها تركيبة نوعية، وبالتالي لا يمكن للورشات المفتوحة حاليا استيعابها، إلا على أساس رسكلة الاقتصاد الوطني نحو التصنيع أو تحديث القطاع الفلاحي، أو ترقية مناخ الاستثمار لجذب الشركات الأجنبية عالية التكنولوجيا.¹

الفرع الثالث: مقارنة من حيث تطور مؤشر التنمية البشرية IDH:

يتألف مؤشر التنمية البشرية من ثلاث مؤشرات جزئية هي العمر المتوقع عند الولادة (عامل الصحة)، معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين البالغين ونسبة الالتحاق بالمدارس (عامل المعرفة)، والنتائج المحلي الإجمالي للفرد (عامل المعيشة)²، وهو يعتبر من أهم مؤشرات قياس التنمية المستدامة في المجال الاجتماعي، والجدول الموالي يوضح تطور قيمة هذا المؤشر في كل من الجزائر والنرويج خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2000 و2012.

جدول رقم 24.3: تطور قيمة مؤشر التنمية البشرية في الجزائر والنرويج 2000-2012

المؤشر		دليل التنمية البشرية		متوسط العمر المتوقع		دليل التعلم (متوسط سنوات الدراسة)		متوسط نصيب الفرد من PIB
		IDH	الجزائر	النرويج	الجزائر	النرويج	الجزائر	
السنوات	2001	0.612	0.944	69.2	78.7	0.69	0.99	6090
	2003	0.704	0.963	71.1	79.4	0.71	0.99	6107
	2005	0.680	0.968	71.7	79.8	0.711	0.991	7062
	2007	0.691	0.971	72.2	80.5	0.748	0.989	7740
	2010	0.710	0.938	72.9	81.0	-	-	8320
	2011	0.711	0.943	73.1	81.1	-	0.964	7658
	2012	0.713	0.955	73.4	81.3	-	0.968	7418

المصدر: برنامج الأمم المتحدة للتنمية، تقارير التنمية البشرية 2003، 2005، 2007_2008، 2009، 2010،

2011، 2012، (www.undp.org)، تاريخ الاطلاع 2013/12/15.

¹ : بشير مصيطفي، الإصلاحات التي نريد، مقالات في الاقتصاد الجزائري، دار جسر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، 2012، ص95.
² : نوي نبيلة، مرجع سبق ذكره، ص100.

■ تبين الأرقام الواردة في الجدول أعلاه مستوى التباين في قيمة دليل التنمية البشرية بين الجزائر والنرويج، حيث تصنف النرويج ضمن الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة جدا، بينما الجزائر تصنف في خانة الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة.

■ احتلت النرويج المرتبة الأولى من حيث دليل التنمية البشرية خلال كل سنوات فترة الدراسة (2000-2012)، ما عدا سنة 2005، أين جاءت ثانية بعد إسنادا، وبالتالي فالنرويج تعتبر أفضل مكان للعيش بالنسبة لتراتبية دول العالم، وبالتأكيد فإن لهذا الترتيب دلالات كبيرة، حيث تخطت النرويج بموجبه دولا كثيرة، أكبر أهمية من حيث القدرات العسكرية والاقتصادية والتقنية والصناعية، كما يعتبر المستوى المرتفع للتعليم في النرويج من المنجزات التي يفخر بها النرويجيون¹، إضافة إلى المستوى العالي للمعيشة وارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، والذي بلغ سنة 2010 حوالي 58.810 دولار أمريكي.

■ عرف مؤشر التنمية البشرية نموا مستمرا في الجزائر، حيث ارتفع من 0.612 سنة 2001 إلى 0680 سنة 2005، ثم إلى 0.713 سنة 2012، ويرجع هذا التحسن في قيمة المؤشر الذي يرتبط أساسا بتحسين مستوى الخدمات التعليمية، وكذا المستوى الصحي للأفراد، إلى مختلف السياسات الاجتماعية التي بذلتها الدولة من خلال البرامج التنموية المختلفة والتي تهدف أساسا إلى تحسين مستوى معيشة المواطنين، أما التحسن في مستوى الناتج المحلي للأفراد فهو أيضا مرتبط بتحسين الأجور، وكذا ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي، والذي تبقى مساهمة قطاع المحروقات فيه كبيرة، كما أن الزيادات الأخيرة التي أقرتها السلطات في أجور عدد كبير من العمال والموظفين، لا ترتبط إطلاقا بزيادة إنتاجية هؤلاء الأفراد، وإنما بارتفاع إيرادات النفط، وهو ما يجعلنا نتساءل عن مصير هذه الزيادات في حال تراجع إنتاج أو أسعار النفط بشكل كبير.

المطلب الثالث: مقارنة من حيث المؤشرات البيئية:

في هذا الجزء من الدراسة سنتطرق إلى بعض المؤشرات ذات الطابع البيئي، التي يمكن من خلالها تحديد دور التنوع الاقتصادي في تطوير وحماية البيئة، وهذا من خلال تنوع مصادر الطاقة المستعملة، فالإقتصاد المتنوع هو الذي يُنوع مصادر طاقاته المستعملة، بما يتماشى ومتطلبات التنمية المستدامة، ومن أهم هذه المؤشرات ما تعلق منها بتطور استهلاك الطاقات

¹ : أمانة محمد علي، مرجع سبق ذكره، ص109.

التقليدية كالنفط والغاز، باعتبارها موارد طبيعية مجتمعية غير متجددة، وكذا تطور استعمال الطاقات المتجددة والنظيفة، والتي تكفل تخفيض حدة استنزاف الموارد الطاقوية غير المتجددة من جهة، والحد من التلوث البيئي من جهة ثانية، وهذا دائما في شكل مقارنة بين البيانات المتعلقة بالجزائر مع نظيرتها في النرويج.

الفرع الأول: مقارنة من حيث تطور مصادر الطاقة المستهلكة:

شهد استهلاك الطاقة نموا كبيرا عبر الزمن منذ السنوات الأولى لاكتشاف المصادر الأحفورية للطاقة (الفحم، النفط والغاز)، ولكن بفعل الآثار البيئية السلبية التي أحدثها هذا النمط من الاستهلاك، بدأت دول العالم في البحث عن مصادر بديلة للطاقة، وتمثلت هذه المصادر الجديدة في مصادر الطاقة النظيفة، مثل الطاقة المائية وطاقة الرياح والطاقة الشمسية، والجدول التالي يبرز تطور نسبة استهلاك الطاقة من المصادر التقليدية وكذا النظيفة كنسبة إلى إجمالي الطاقة المستهلكة في كل من الجزائر والنرويج.

جدول رقم 25.3: تطور مساهمة الطاقة الأحفورية والنظيفة في إجمالي الطاقة المستهلكة في الجزائر والنرويج 2000-2012 (الوحدة: % من إجمالي الطاقة المستهلكة)

السنوات	2000	2002	2004	2006	2008	2010	2011	2012
الجزائر	99.81	99.73	99.73	99.74	99.82	99.85	99.89	-
النرويج	54.22	53.39	55.76	56.54	58.55	61.18	57.10	57.27
الجزائر	0.017	0.017	0.070	0.054	0.065	0.037	0.1	-
النرويج	46.75	44.69	35.47	38.04	40.38	31.28	37.32	41.35

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي، (www.worldbank.org)، تاريخ الاطلاع 2013/12/10.

من خلال إحصائيات الجدول أعلاه نلاحظ أن المصادر التقليدية للطاقة (النفط، الغاز) تشكل المصدر الأساسي للطاقة في الجزائر، حيث تجاوزت نسبة الطاقة المستهلكة من هذه المصادر 99.5% إلى الاستهلاك الإجمالي للطاقة، خلال طول فترة الدراسة الممتدة من 2000 إلى 2012، في حين أن الطاقات البديلة لازالت مهمشة بدرجة كبيرة في تزويد البلاد باحتياجاتها

من الطاقة، ولم تتعدى في أحسن الأحوال 1% التي سجلت سنة 2011، وهي في معظمها طاقات كهرومائية.

في حين أن الإحصائيات المتعلقة بالنرويج تظهر أن نسبة مساهمة الطاقات البديلة في توفير احتياجات البلد من الاستهلاك الإجمالي للطاقة بلغت 46.75% سنة 2000، لتتخف سنة 2010 إلى حوالي 31.3%، لتعود هذه النسبة إلى الارتفاع سنة 2012 لتبلغ حوالي 41.35%، وتعتبر الطاقة المائية أهم مصدر للطاقات النظيفة في النرويج، في حين تكفلت المصادر التقليدية للطاقة بتلبية الجزء المتبقي من الاستهلاك النرويجي للطاقة، وقد بلغت هذه النسبة حوالي 57.27%، بعد أن كانت في حدود 61.18% سنة 2010.

وعن الطاقات البديلة بما فيها الطاقة النووية، فإن الجزائر تمتلك فرصا أفضل في مجال الطاقة الشمسية والطاقة المتولدة عن الرياح، مع فارق الكلفة الاقتصادية والسلامة والنظافة مقارنة بالطاقة النووية، فضلا عن القدرات البشرية التي لا تحتاج إلى تدريب كبير.¹

الفرع الثاني: مقارنة من حيث مساهمة الطاقات التقليدية والنظيفة في إنتاج الطاقة الكهربائية:

باعتبار الطاقة الكهربائية أهم أنواع الطاقة استعمالا في الحياة اليومية، سواء بالنسبة للأفراد أو المؤسسات، فإن تنوع مصادر إنتاج هذه الطاقة من المصادر التقليدية إلى المصادر النظيفة، يعتبر أيضا مؤشرا على استدامة الحفاظ على الموارد الناضبة، وحماية البيئة، والجدول الموالي يوضح لنا توزيع إنتاج الطاقة الكهربائية على مختلف المصادر الطاقوية، التقليدية منها والنظيفة في كل من الجزائر والنرويج خلال الفترة 2000_2012.

¹ : نفس المرجع، ص134. يتصرف.

جدول رقم 26.3: تطور مساهمة مصادر الطاقة التقليدية والبديلة في إنتاج الطاقة الكهربائية في الجزائر والنرويج 2000-2012 (الوحدة: % من إجمالي الإنتاج)

المصدر السنوات	مصادر الطاقة التقليدية				مصادر الطاقات البديلة			
	النفط		الغاز الطبيعي		الطاقة الكهرومائية		الطاقة النووية	
	الجزائر	النرويج	الجزائر	النرويج	الجزائر	النرويج	الجزائر	النرويج
2000	3.04	0.006	96.74	0.15	0.21	99.51	0	0
2002	2.60	0.017	97.63	0.15	0.20	99.33	0	0
2004	2.20	0.025	97.00	0.34	0.80	98.79	0	0
2006	2.13	0.024	97.25	0.39	0.62	98.47	0	0
2008	1.97	0.023	97.33	0.31	0.70	98.47	0	0
2010	2.10	0.025	97.51	3.95	0.38	94.73	0	0
2011	5.50	0.024	93.52	3.20	0.98	95.22	0	0
2012	-	0.028	-	1.80	-	96.63	-	0

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي، (www.worldbank.org)، تاريخ الاطلاع 2013/12/10.

انطلاقاً من الإحصائيات الواردة في الجدول أعلاه يمكن أن نلاحظ ما يلي:

■ تمثل المصادر التقليدية للطاقة (النفط والغاز)، المصدر الرئيسي لتوليد الكهرباء في الجزائر، حيث تفوق الطاقة الكهربائية التي يتم توليدها بواسطة هذه المصادر نسبة 99% من إجمالي الطاقة الكهربائية المُولدة، في حين نجد أن العكس تماماً يحصل في النرويج بالنسبة لمشاركة هذه المصادر في توليد الطاقة الكهربائية، حيث لم تتعد نسبة الكهرباء التي يتم توليدها عبر هذه المصادر 4% في أحسن الأحوال، والتي تم تسجيلها سنة 2010، في حين لم تتجاوز 1% في السنوات التي سبقتها.

■ تعتبر الجزائر متخلفة جداً في مجال استعمال المصادر البديلة للطاقة لأغراض توليد الكهرباء، حيث لم تبلغ نسبة الطاقة الكهربائية التي يتم إنتاجها من المصادر المائية حتى 1% كأعلى نسبة تم تسجيلها سنة 2011، وهذا رغم نموها المستمر خلال كل فترة الدراسة، لكنه نمو عند مستويات ضعيفة جداً، بينما تدل الأرقام على أن النرويج تعد رائداً حقيقياً في مجال استغلال الطاقة المائية لتوليد الكهرباء، حيث بلغت نسبة الكهرباء المتولدة من هذه المصادر حوالي 99.5% سنة 2000، وقد شهدت هذه النسبة تراجعاً ضعيفاً إلى حوالي 95.22% و 96.63% خلال سنتي

2011 و 2012 على التوالي، فاسحة المجال للغاز الطبيعي لتعويض هذا الانخفاض. وتلعب العوامل الجغرافية دورا هاما في تعزيز دور هذا النوع من مصادر الطاقة في توليد الكهرباء، خاصة ما تعلق منها بشبكة الأنهار والمجاري المائية وكذا السدود، والتي تعتبر شبكة ثرية في النرويج بينما تعتبر الجزائر دولة فقيرة من حيث المجاري المائية والأنهار، ناهيك عن العدد المحدود للسدود.

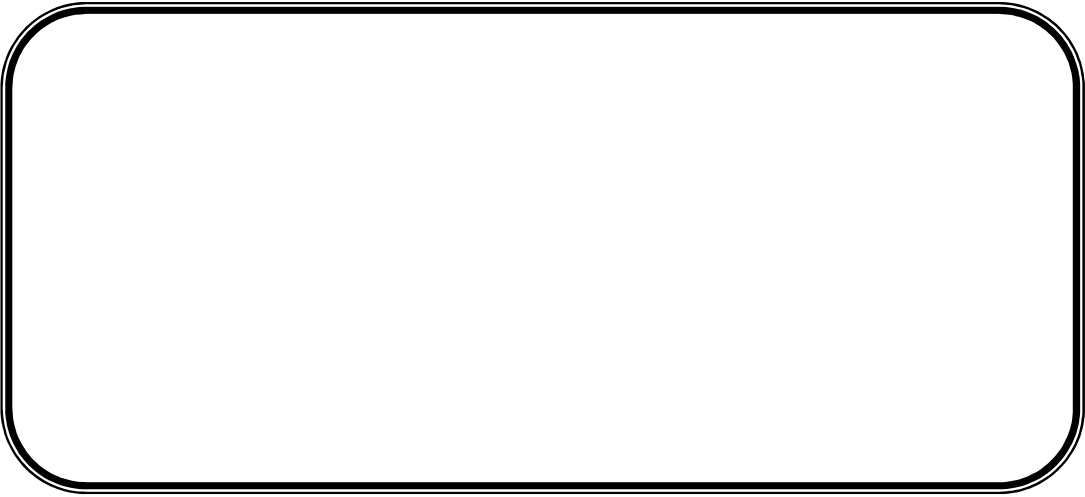
■ كما تبرز أرقام الجدول أيضا انعداما تاما لمساهمة الطاقة النووية في توليد الكهرباء في كل من الجزائر والنرويج، وهذا قد يعود لعدم امتلاك المحطات النووية المخصصة لهذا الغرض لأي من البلدين، كما لا بد أن نشير أيضا إلى أن الطاقة النووية تتطلب استخداما كبيرا لليورانيوم، وهي مادة ناضبة أيضا مثلما هو النفط، كما أن الجزائر لا تمتلك منها احتياطات مؤكدة تجعلها في مقدمة الدول المنتجة لهذه المادة، بالإضافة إلى الاستخدام الكبير لرأس المال (1500 دولار لكل كيلوواط ساعة من الطاقة الناجمة عن الاستخدام النووي)، بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف تأمين وصيانة المنشآت النووية، والانعكاسات الخطيرة على البيئة والسكان، ومشكلة معالجة النفايات النووية، وأخيرا مخاطر الحوادث خاصة في بلد كالجزائر، حيث لا تزال معايير الأمن الصناعي فيه متواضعة¹.

¹ : نفس المرجع، ص 133_134.

خلاصة الفصل:

لقد حاولنا من خلال هذا الفصل التطرق إلى مختلف الحقائق غير المشجعة المتعلقة بتبعية الاقتصاد الجزائري للقطاع النفطي، عبر مساهمته الكبيرة في إيرادات الميزانية العمومية، وفي الناتج المحلي الإجمالي، وتنامي هذه التبعية خلال السنوات الأخيرة، حتى أصبح الاقتصاد الوطني يمتاز بأنه اقتصاد ريعي، وكذلك النجاح المحدود لمختلف الجهود المبذولة لتحسين مستوى أداء قطاعات الإنتاج الحقيقي الزراعي والصناعي، اللذان يسجلان تراجعاً مستمراً في قيمهما المضافة، لكن ذلك لا يعني إغفال ما تم تحقيقه من إيجابيات خاصة في المجال الاجتماعي، والاستقرار المالي الخارجي عبر تسديد المديونية الخارجية، إلا أن الواقع يبقى بعيداً جداً عن المأمول في مجال مجهودات تنويع الاقتصاد الوطني، حيث لا تعكس الأرقام والإحصائيات المتوفرة حجم الدولة ولا الإمكانيات التي تزخر بها في هذا الإطار، وهذا ما يتطلب إعادة النظر في حقيقة الخطط التنموية المنتهجة، وكيفية إعدادها وتنفيذها، والهيئات والأفراد المخولين للقيام بذلك، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال رسم إستراتيجية اقتصادية شاملة، تقوم على التكامل والترابط والاندماج بين مختلف الأنشطة والقطاعات الاقتصادية، تضمن تطوير الصناعات المحلية وحمايتها، وتحديث القطاع الفلاحي ومرافقته بصورة حقيقية، إضافة إلى إستراتيجية اجتماعية تكفل تعزيز دور الأفراد في عملية التنمية، من خلال رفع مستوى قدراتهم العلمية والتكوينية، وفي الجانب البيئي الحد من استنزاف المورد الطبيعي المتمثل في النفط على حساب حقوق الأجيال القادمة فيه، إضافة إلى توسيع استغلال إمكانيات الطاقة البديلة، والتي تحوز منها الجزائر على موارد ضخمة، خاصة ما تعلق بالطاقة الشمسية، وتعتبر محاكاة نماذج الدول النفطية الرائدة في هذا الإطار من أهم مقومات النجاح، ولعل النرويج أحد أهم هذه النماذج خاصة في مجال تطوير الصناعة النفطية، والأسس التي تقوم عليها، حيث جعلت من تنويع الصناعة النفطية وتحديثها مدخلاً رئيسياً لتطوير عدد كبير من الصناعات والخدمات المرتبطة بها، بالإضافة إلى دعم وتطوير القطاع الزراعي والحرف التقليدية وقطاع الخدمات المالية والمصرفية، بالإضافة إلى التميز الكبير الذي تتمتع به في إدارة العوائد النفطية، حيث استطاعت النرويج أن تمتلك صندوقاً سيادياً باستثمارات هامة في الأسواق المالية للدول الأكثر تقدماً في المجال الاقتصادي. بينما ظل دور صندوق ضبط

الإيرادات في الجزائر محدودة جداً، ولا يساهم بأي شكل من الأشكال في تنويع مصادر الدخل الوطني إلا ما تعلق بتمويل مختلف برامج التنمية، بالإضافة إلى



الخاتمة:

لقد تطرقنا في هذه الدراسة إلى إشكالية هامة حسب نظرنا، تتمثل في دور التنوع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات النفطية، خاصة تلك النامية، مع التركيز على حالة الجزائر ومقارنتها بنظيرتها في النرويج.

وقد شكل الفصل الأول من الدراسة مدخلا مفاهيميا إلى كل من التنوع الاقتصادي والتنمية المستدامة، وكذا العلاقة بينهما، فأبرزنا من خلاله أن عملية التنوع الاقتصادي أصبحت ضرورة حتمية أمام الاقتصاديات النفطية، للخروج من حالة الانحسار التي تعاني منها، ثم أبرزنا أن التنمية المستدامة تمثل منظومة متكاملة بين مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وأن الالتزام بهذه المنظومة والسعي لتنفيذها، أصبح يشكل محور اهتمام كل الدول في العالم، وأن التنوع الاقتصادي يمثل رافدا أساسيا لتحقيق ذلك في الاقتصاديات النفطية.

وفي الفصل الثاني من الدراسة حاولنا إبراز مختلف التحديات ذات الصلة بالتنمية المستدامة التي تواجهها الدول النفطية، خاصة منها الاقتصادية والبيئية، وأن الربيع النفطي يمكن أن يشكل جسرا حقيقيا لتحقيق التنمية المستدامة، إذا ارتبط ذلك باستغلاله استغلالا رشيدا، بدلا من أن يكون نقمة على المجتمع، تؤدي إلى ظهور العديد من الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المرتبطة بسوء استغلاله.

ليشكل الفصل الثالث والأخير الحالة التطبيقية للدراسة، من خلال مقارنة التجربة الجزائرية في مجال التنوع الاقتصادي بنظيرتها في النرويج، ثم تقييم هذه التجربة عبر مجموعة من المؤشرات في مختلف الجوانب التي تعنى بالتنمية المستدامة (الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية)، وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، ، وجملة من التوصيات والاقتراحات الهامة.

أولاً: نتائج الدراسة:

تتمثل أهم النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة، والتي مكنت من اختبار الفرضيات المطروحة فيما يلي:

▪ يمثل التنوع الاقتصادي أحد سياسات التنمية الاقتصادية، التي تهدف إلى تنوع مصادر الدخل، وتوسيع القاعدة الإنتاجية، وزيادة مساهمة مختلف القطاعات الإنتاجية (السلعية والخدمية)، في الناتج المحلي الإجمالي، كما يتيح تجميع كافة الموارد والطاقات المجتمعية، وتوجيهها توجيهها

سليما، بما يؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة، وضمان استمراريتها، وتوسيع جهود المشاركة فيها.

▪ تعتبر التنمية المستدامة الإطار المفاهيمي الحديث للتنمية، والذي يشكل منظومة متكاملة بين مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية، التي يجب الالتزام بها عند تخطيط وتنفيذ أي إستراتيجية تنموية، على المستوى الجزئي والقطري وحتى الدولي، لضمان سلامة عملية التنمية واستدامتها لصالح الأجيال الحالية والمستقبلية.

▪ إن تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات النفطية اعتمادا على التنوع الاقتصادي، يتطلب إحداث جملة من التغييرات الهيكلية والبنوية في الاقتصاد الوطني، تقوم على استغلال كافة موارد المجتمع، وتستهدف تحقيق التنمية الحقيقية، وتصفية كافة مظاهر التخلف والتبعية، وتحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي، وتجنب الأزمات والصدمات الخارجية المرتبطة بتقلبات الأسعار في الأسواق العالمية، وهذا يؤكد ما تم طرحه في الفرضية الأولى للدراسة.

▪ إن تأهيل الاقتصاد الوطني لاعتماد وتنفيذ التنمية المستدامة يتطلب بناء قاعدة اقتصادية متنوعة وصلبة، تقوم على تطوير القطاع الصناعي والزراعي وقطاع الخدمات، وإرساء قاعدة علمية وتقنية، تهدف إلى تطوير الطاقات البشرية، وربط مخرجات العملية التعليمية باحتياجات التنمية.

▪ عرفت الاحتياطات العالمية للنفط تطورا مستمرا بفعل تطور أساليب وطرق الاستكشاف، وكان للدول النامية الحصة الأكبر من هذه الاحتياطات، كما عرف الاستهلاك العالمي نموا مستمرا هو الآخر، بفعل الزيادة الكبيرة لحصة الدول الناشئة من هذا الاستهلاك، والذي يرتبط بتسارع تحولها ومراحل التنمية التي تمر بها.

▪ إن ضعف السياسات النفطية الموحدة للدول المصدرة لهذه المادة، خاصة النامية، أدى إلى تقاوم المشاكل والتحديات التي تواجهها، خاصة تلك المرتبطة بتقلبات الأسعار، وانعكاسات ذلك على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي لهذه الدول.

▪ تعاني الكثير من الدول النفطية من ظاهرة العلة الهولندية، المقترنة بتراجع قطاعات الإنتاج الحقيقي، أمام القطاع النفطي (القطاع الريعي)، وقطاع الخدمات، ويتضح ذلك بشكلي جلي في تركيبة الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول، ونسبة مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية فيه.

إن النتيجة الأخرتين تؤكدان تحقق الفرضية الثانية بالنسبة لشقها المتعلق بالدول النفطية النامية.

■ يشكل النفط جسرا حقيقيا نحو تحقيق التنمية المستدامة، سواء من خلال الرفع من كفاءة استخدامه كمصدر للطاقة، وتنمية الصناعات التكريرية المرتبطة به، أو من خلال ضمان الاستخدام الأمثل لموارده في تمويل تنمية القطاعات الاقتصادية المختلفة (الصناعة، الزراعة، السياحة، تطوير الهياكل القاعدية، وغيرها).

■ يؤدي ضعف العمل المؤسسي وتراجع مستوياته في الدول النفطية إلى تقويض فرص التنمية في هذه الدول، وتكريس نموذج الدولة الريعية.

■ أظهرت مختلف الإحصائيات والبيانات المتعلقة بقطاع المحروقات في الجزائر، أن هذا الأخير يشكل العمود الفقري للاقتصاد الوطني، من خلال مساهمته الكبيرة في الناتج المحلي، والإيرادات العامة للميزانية العمومية، وكذا في القيمة الإجمالية للصادرات، وهذا ما يعزز مرة أخرى تأكد الفرضية الثانية بالنسبة لحالة الجزائر.

■ انعكست الهيمنة الكبيرة لقطاع النفط على الاقتصاد الجزائري، في النمو المستمر في إنتاج وتسويق المحروقات في صورتها الأولية، وتعطيل دور قطاعات الإنتاج الصناعي والزراعي في العملية التنموية، رغم ما تملكه الجزائر من إمكانيات كبيرة وهامة في هذا الإطار، وهذا ما يعزز صحة الفرضية الثالثة للدراسة.

■ يعاني الاقتصاد الوطني من مختلف الأعراض المزمنة للداء الهولندي، دون الجزم بإصابته به وذلك لأن القنوات الرئيسية المؤدية لذلك مغلقة، خاصة تلك المتعلقة بسعر الصرف.

■ يمثل الاقتصاد النرويجي نموذجا يحتذى به في التنويع الاقتصادي بالنسبة للدول النفطية، خاصة في ظل الظروف الجغرافية الصعبة التي تسود هذا البلد، وقد ساعد المشهد السياسي المميز لهذا البلد في تعزيز فرص نجاح العملية التنموية، بفضل الممارسة الديمقراطية الحقيقية، وإتاحة الفرصة لجميع أفراد وفئات المجتمع للمساهمة في العملية التنموية، ووجود إدارة حقيقية وقوية للاقتصاد الوطني، تكفل مشاركة الدولة في الحياة الاقتصادية، من خلال سيطرتها على بعض القطاعات والصناعات الحيوية كالصناعة النفطية، وإنشاء وتشجيع بناء اقتصاد متنوع وديناميكي.

▪ يُعتبر صندوق التقاعد النرويجي العالمي أيضا، شاهدا آخر على نجاح النرويج في إدارة عوائد ثروتها النفطية، حيث تمكنت عن طريقه من تنويع مصادر الدخل الوطني، وهذا عبر تنويع مجالات استثمار موارده في الأسهم والسندات في الأسواق العالمية، وهذا لضمان حقوق الأجيال القادمة من الثروة النفطية وعوائدها، في حين اقتصر دور صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر على هدف رئيسي يتمثل في تمويل عجز الموازنة العمومية.

▪ لم تعكس مختلف المؤشرات الاقتصادية المتعلقة بالجزائر خلال الفترة 2000_2012، مستوى الطموحات التي كانت تسعى الدولة لتحقيقها، حيث شهدت قطاعات الإنتاج الحقيقي الصناعي والزراعي تراجعا مستمرا، رغم ما استهلكته من مبالغ مالية كبيرة لتطويرها والنهوض بها، كما دلت أيضا على ضعف تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بنظيره في النرويج، بالإضافة إلى استمرار هيكل الصادرات في تركزه الشديد على المحروقات، وكل هذه المؤشرات والنتائج تؤكد صحة الفرضية الرابعة للدراسة.

▪ رغم ما عرفته بعض المؤشرات المتعلقة بالجوانب الاجتماعية من تحسن، خاصة على مستوى معدلات البطالة، إلا أنه يبقى تحسن ملغوم، بفعل ارتباط معظم مناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة بعقود تشغيل مؤقتة.

▪ أما في الجانب البيئي فقد أكدت المؤشرات المستعملة لتقييم جهود تنويع مصادر الطاقة المستعملة، أن المحروقات تمثل المصدر الرئيسي والأول للتزود بمختلف أنواع الطاقة، وكذا لتوليد الطاقة الكهربائية في الجزائر، وهذا على العكس تماما من النرويج، حيث تمثل المصادر المتجددة (الطاقة الكهرومائية، وطاقة الرياح، وغيرها) المصادر الرئيسية للتزود بالطاقة.

ثانيا: الاقتراحات:

على ضوء مختلف النتائج التي توصلنا إليها، نقدم بعض الاقتراحات والتوصيات التي من شأنها تعزيز فرص نجاح جهود التنويع الاقتصادي في الجزائر، وتفعيل دوره في تحقيق التنمية المستدامة:

▪ القيام بإصلاحات هيكلية على مستوى الإدارة التنموية، وإعادة تنظيمها وترتيبها، وتحويل دورها من إدارة لتوزيع الربح إلى إدارة لتنفيذ التنمية، وذلك قبل الشروع في صياغة وتنفيذ أي سياسة اقتصادية، على اعتبارا أن نجاح تلك السياسة مرهون بمدى وجود إدارة اقتصادية وتنموية حديثة وفعالة.

▪ لابد من توجيه السياسة العامة للاستثمار نحو التغلب على الاقتصاد الريعي ولعنة الموارد، والعمل على استبدال عائدات النفط بعائدات المعرفة، وفي كل المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وذلك عبر الاستثمار في برامج الابتكار، وتحسين جودة التعليم وتطوير أنظمة التدريب، وتحديث أساليب الإدارة والتسيير، وتفعيل مساهمة كل أفراد وفئات المجتمع في العملية التنموية، خاصة وأن الأمم أصبحت لا تترث رخاءها ولكن تحققه بالعمل والإنتاج، وبما تبذله من جهود لكي تُحدث لنفسها مزايا تنافسية ومعدلات نمو متصاعدة.

▪ العمل على تطوير واثمين قطاع المحروقات، ونشاطه الإنتاجي، وذلك من خلال عقلنة عمليات الاستكشاف والتنقيب والإنتاج، وتحسين ظروف استغلال الآبار الموجودة، والاهتمام بقطاع الصناعات النفطية التحويلية والتكريرية، وتعزيز دورها التكاملي والترابطي مع بقية قطاعات الاقتصاد الوطني، والسعي لامتلاك قاعدة صناعات نفطية وطنية، والتحكم في التكنولوجيات الحديثة في هذا المجال.

▪ إن النجاح الحقيقي لعملية التنويع الاقتصادي في الجزائر، يتضمن اعتماد سياسة اقتصادية متجددة للتنمية القطاعية، تكفل معالجة الضعف الهيكلي الذي يعاني منه الاقتصاد الوطني، وذلك بتركيز الجهد التنموي في ترقية وتطوير أنشطة إنتاجية بديلة، على غرار الفلاحة والصناعة والخدمات، السياحة وقطاع الاتصال والتكنولوجيات الحديثة، تؤدي إلى تحسين أداء وتنافسية الجهاز الإنتاجي، وتهيئه للاندماج بشكل ديناميكي في السوق العالمي، وذلك كما يلي:

✓ بالنسبة للقطاع الفلاحي: إعادة تنظيم القطاع وفق أسس علمية، تقوم على الاستخدام الأمثل للموارد الزراعية، وتوجيهها بكيفية سليمة لرفع مستوى إنتاجية القطاع، وتعزيز مساهمة في تحقيق الأمن الغذائي، ومراجعة سياسات الدعم الموجهة لهذا القطاع وتشجيعها، وتوفير المزيد من التأطير العلمي والتقني، ودعم وتنظيم نشاط الإنتاج والتسويق، ورفع قدرات تخزين المحاصيل الزراعية وهي النقطة السوداء بالنسبة لهذا القطاع، وهذا للحد من نشاط المضاربين والوسطاء السامسة، كل هذه الإجراءات من شأنها تفعيل دور القطاع في امتصاص الفائض الكبير لليد العاملة، وتطوير أنشطة مكملة لقطاع الصناعة الغذائية والتقليدية، فضلا عن كونه مصدرا هاما للتراكم الرأسمالي بتحقيقه مزيدا من الفائض السوقي؛

✓ بالنسبة للقطاع الصناعي: إعادة صياغة إستراتيجية صناعية وطنية تقوم على استغلال مقومات الصناعة الممكنة والمتاحة في الاقتصاد الوطني، من مواد خام، وسوق محلي وخارجي، وإمكانيات تمويلية، والعمل على خلق مناخ صناعي مناسب، يُشجّع على تنمية الصناعات المحلية وحمايتها ومرافقتها، خاصة في ظل الانفتاح التجاري الذي تشهده الجزائر؛

✓ العمل على تنمية وتطوير القطاع السياحي، وتفعيل دوره في الحياة الاقتصادية، خاصة وأن إمكانيات الجزائر كبيرة ومتنوعة في هذا الإطار؛

✓ الاهتمام بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز دورها في تحقيق التنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة، وفي تعزيز فرص التكامل القطاعي بين مختلف الأنشطة الاقتصادية، مثل الصناعات الغذائية، وصناعة الجلود، والحليب ومشتقاته، وغيرها من الصناعات الوسيطة؛

✓ تحديث وتطوير النظام المصرفي، بما يؤدي إلى تحسين الخدمات المصرفية، واتباع سياسة مصرفية تعمل على تشجيع الادخار الخاص، الذي يؤدي إلى تنشيط حركة الاستثمار من جهة، وتخفيف العبء المالي على الخزينة العمومية التي تبقى المصدر الرئيسي لتمويل الاستثمارات في الجزائر من جهة أخرى.

▪ تعبئة الموارد المالية اللازمة والكافية، لتطوير استغلال الموارد الوطنية في مجال الطاقات النظيفة والمتجددة، خاصة أن إمكانيات الجزائر وفيرة في هذا المجال، بالنسبة للطاقة الشمسية وطاقة الرياح.

▪ إدراج إيرادات صندوق ضبط الموارد ضمن بنود الميزانية العامة، بحيث تكون خاضعة للرقابة البرلمانية، وتعديل أهدافه وتطوير دوره، بالشكل الذي يضمن مساهمته في توسيع مجالات استثمار العوائد النفطية، وتنويع مصادر الدخل الوطني، ويكفل حق الأجيال المستقبلية في هذه الثروة.

أفاق الدراسة:

في الأخير وبعد التطرق لمختلف الجوانب المتعلقة بموضوع دراستنا، نرجو أن يفتح موضوعنا هذا المجال لبحث ودراسة الإشكاليات التالية:

- دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنويع الاقتصادي في الاقتصاديات النفطية.
- استراتيجيات استغلال عوائد النفط في تنويع مصادر الطاقة في الاقتصاديات النفطية.



المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1. إبراهيم العيسوي وآخرون، العرب والتحديات الاقتصادية العالمية، دار الفارس للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 1999.
2. أوستن نورينج، التجربة النرويجية في التنوع الاقتصادي الخاص بالصناعة النفطية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1 2007.
3. زيد منير سلمان، الاقتصاد السياحي، دار الراجحة للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
4. عاطف قبرصي، الاقتصاد الجديد، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، المجلد الرابع البعد الاقتصادي، الدار العربية للعلوم _ناشرون_، بيروت، الطبعة الأولى، 2007.
5. عبد الرحمن تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.
6. عبد العزيز فهمي هيكل، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية، دار النهضة العربية، بيروت، 1980.
7. عبد الله خبابة، بوقرة رابح، الوقائع الاقتصادية: العولمة الاقتصادية _التنمية المستدامة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009.
8. عبد المعطي عساف، مبادئ الإدارة العامة، دار زهران للنشر، عمان، 2009.
9. عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
10. صالح صالح، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006.
11. محمد سلطان أبو علي، نظريات التنمية الاقتصادية وسياساتها، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، المجلد الرابع البعد الاقتصادي، الدار العربية للعلوم _ناشرون_، بيروت، الطبعة الأولى، 2007.
12. محمد صالح تركي القرشي، علم اقتصاد التنمية، دار إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن.
13. محمود الأشرم، التنوع الحيوي والتنمية المستدامة والغذاء عالميا وعربيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010.

14. مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2007.
15. مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2009.
16. مصيطفى بشير، الإصلاحات التي نريد، مقالات في الاقتصاد الجزائري، دار جسور للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، 2012.
17. ميشال تودارو، التنمية الاقتصادية، ترجمة محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود، دار المريخ للنشر، الرياض، 2009.
18. نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.
19. نوزاد عبد الرحمن الهيتي، حسن إبراهيم المهدي، التنمية المستدامة في دولة قطر: الإنجازات والتحديات، الطبعة الأولى، اللجنة الدائمة للإسكان، الدوحة، 2008.
20. يسري محمد أبو العلا، نظرية البترول بين التشريع والتطبيق في ضوء الواقع والمستقبل والمأمول، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008.

الأطروحات والمذكرات:

21. إبراهيم بلقلة، آليات تنويع الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي _دراسة حالة الجزائر_ مذكرة ماجستير في الاقتصاد (غير منشورة)، جامعة الشلف، 2009/2008.
22. بوجمعة قويدري قوشيح، انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، مذكرة ماجستير في الاقتصاد (غير منشورة)، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2009/2008.
23. حمزة بن حافظ، دور الإصلاحات الاقتصادية في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة الجزائر 1998_2008، مذكرة ماجستير في الاقتصاد (غير منشورة)، جامعة قسنطينة، 2011/2010.
24. رزاق حسن الحلفي، النرويج بين نمو الرفاهية الاقتصادية وتحديات التلوث البيئي، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمرك، كلية الإدارة والاقتصاد، 2008.
- (<http://www.almaktabah.net/vb/showthread.php?t=42822>)
25. عبد الوهاب رميدي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2007/2006.

26. عيسى مقلد، قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية، مذكرة ماجستير في الاقتصاد (غير منشورة)، جامعة باتنة، 2008
27. كريم بودخدخ، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر-مذكرة ماجستير في الاقتصاد (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2010/2009
28. كمال الدين بن عيسى، تأثير الربيع النفطي على تطور وأداء الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير في الاقتصاد (غير منشورة)، كلية الاقتصاد، جامعة سطيف، 2012
29. محمد العيد بيوض، تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية، مذكرة ماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه (غير منشورة)، جامعة سطيف، 2011.
30. مصطفى بن ساحة، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماجستير في الاقتصاد (غير منشورة)، المركز الجامعي بغيرداية، 2011/2010
31. ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة منتوري قسنطينة_، 2007/2006، ص77.
32. نبيل بوفليح، دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية الواقع والأفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد (غير منشورة)، جامعة الجزائر 3، 2011/2010
33. نبيلة نوي، إستراتيجية ترقية الكفاءة الاستخدامية لعوائد النفط في ظل ضوابط الحكم الراشد لتحقيق التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه (غير منشورة)، جامعة سطيف، 2012.
34. ياسمينه زرنوح، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2006/2005.

الملتقيات العلمية:

35. جمال سالم، التنمية الإنسانية المستدامة: مدخل استراتيجي لإدماج الجزائر في اقتصاد المعرفة، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في الفضاء الأورو مغاربي، دار الهدى للطباعة والنشر، 2008.

36. سعدي وصاف، فاتح بنونة، سياسة أمن الإمدادات النفطية وانعكاساتها، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في الفضاء الأورو مغاربي، دار الهدى للطباعة والنشر، 2008.
37. سليمة طبائبية، الهادي لرباع، التنوع الاقتصادي خيار استراتيجي لاستدامة التنمية، مداخلة ضمن الملتقى العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في الفضاء الأورو مغاربي، 2008.
38. شعيب شنوف، لعلا رمضاني، الآفاق المستقبلية للاقتصاد الجزائري بعد الثرة البترولية في إطار قواعد التنمية المستدامة، مداخلة ضمن الملتقى العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في الفضاء الأورو مغاربي، دار الهدى للطباعة والنشر، 2008.
39. عبد الرزاق فوزي، كاتيا بوروية، التنمية المستدامة ورهانات النظام الليبرالي بين الواقع والآفاق المستقبلية، مداخلة ضمن الملتقى العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في الفضاء الأورو مغاربي، دار الهدى للطباعة والنشر، 2008.
40. عماد مطير خليف، القوة الاقتصادية النظرية والعملية للنفط العربي، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في الفضاء الأورو مغاربي، دار الهدى للطباعة والنشر، 2008.
41. عمار عماري، إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها، مداخلة ضمن الملتقى العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في الفضاء الأورو مغاربي، دار الهدى للطباعة والنشر، 2008.
42. صالح صالح، التنمية الشاملة المستدامة والكفاءة الاستخدامية للثروة البترولية في الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم

الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في الفضاء الأورو مغاربي، دار الهدى للطباعة والنشر، 2008.

43. محمد تقروت، محمد طرشي، إشكالية النفط والتنمية المستدامة في الدول العربية، مداخلة ضمن الملتقى العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في الفضاء الأورو مغاربي، دار الهدى للطباعة والنشر، 2008.

44. مصطفى بودرمة، التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في الفضاء الأورو مغاربي، دار الهدى للطباعة والنشر، 2008.

45. هشام غربي، محمد مداحي، في ظل التحديات البيئية: الدول النامية النفطية بين المسؤولية الاجتماعية والمسؤولية التنموية، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، جامعة بشار، 15/14 فيفري 2012

المجلات والتقارير:

46. أمال رحمان، النفط والتنمية المستدامة، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد4، كلية الاقتصاد، جامعة ورقلة، ديسمبر 2008.

47. آمنة محمد علي، مقومات نجاح النظام السياسي النرويجي، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، العدد 45، ص107، وثيقة إلكترونية متوفرة على الرابط:

<http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&ald=60672>، تاريخ الإطلاع 2013/11/02.

48. الطاهر الزيتوني، الآفاق المستقبلية للطلب العالمي للنفط ودور الدول الأعضاء في مواجهته، مجلة النفط والتعاون العربي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، العدد 139، خريف 2011.

49. جميل طاهر، تقرير بشأن اجتماع الخبراء حول التنويع الاقتصادي في الدول العربية، مجلة النفط والتعاون العربي، منظمة أوابك، المجلد 28، 2002، (<http://www.oapecorg.org>)، تاريخ الاطلاع 2013/01/08.

50. عبد الستار عبد الجبار موسى، رحيق حكمت ناصر، دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة في تنويع الاقتصاد العراقي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة العاشرة، العدد 34، 2012، (www.iasj.net/iasj?func=fulltext&ald=66992).

51. عبد القادر دريال ومختار دقيش، العلة الهولندية: نظرية وفحص تجريبي في الجزائر الفترة 1986-2006، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، العدد 11/2011.

52. كريستين إبراهيم زادة، المرض الهولندي ثروة جد كبيرة تدار بغير حكمة، صندوق النقد الدولي، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 40، العدد1، مارس 2003، ص50.

53. مدحت العراقي، ارتفاع أسعار النفط.. الأسباب. التداعيات. التوقعات، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 08، جويلية 2006.

54. نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر في الفترة "2000-2010"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 9، جامعة الشلف، 2013.

55. نبيل بوفليح ، فعالية صناديق الثروة السيادية كأداة لتسيير مداخيل النفط في الدول العربية، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 4، جامعة الشلف، 2010

56. لطفي طنطاوي، الطاقة لأغراض التنمية المستدامة في المنطقة العربية، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو:

<http://www.escwa.un.org/arabic/information/meetings/events/2004/11->

[12oct/LASFull.pdf](http://www.escwa.un.org/arabic/information/meetings/events/2004/11-12oct/LASFull.pdf)

تاريخ الاطلاع 2013/03/11.

57. مثنى عبد الإله ناصر، تقييم السياسات الاقتصادية المتبعة في الدول العربية النفطية قبل الأزمة المالية وخلالها، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة الفاتح، ليبيا، متوفرة على الرابط:

(<http://economicat.com/forums/viewtopic.php?f=71&t=2158>)، تاريخ الاطلاع

2013/05/10.

58. صبحي مجدي، لعنة الموارد الطبيعية ومستقبل دول الربع النفطي، الأهرام الرقمي، العدد44951،

1جانفي 2010، (<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=141763&eid=655>)،

تاريخ الاطلاع 2013/05/15.

59. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 37، الصادر بتاريخ 28 جوان 2000.

60. برنامج الأمم المتحدة للتنمية، تقارير التنمية البشرية 2003، 2005، 2007_2008، 2009،
2010، 2011، 2012. (www.undp.org)

الإنترنت:

61. إباد الكيلاني، لجنة النفط، دراسة منشورة على الإنترنت على الرابط
(<http://www.iraqhurr.org/content/article/1680700.html>)، تاريخ الإطلاع
2013/05/20.
62. الرقابة على الأموال، معهد المجتمع المنفتح، نيويورك، منشورات منظمة OpenOil:
(<http://openoil.net/wp/wp-content/uploads/2012/03/resource-curse-reading-material-ar.pdf>)، تاريخ
الإطلاع 2013/05/15.
63. السياسة الوطنية للعلوم والتقنية في المملكة العربية السعودية، دراسة منشورة على الإنترنت:
(<http://www.kacst.edu.sa/ar/research/ast/DocLib/r7.pdf>)، تاريخ الإطلاع
2013/03/10.
64. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، التنويع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط (حالة
اقتصاديات بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية)، الأمم المتحدة، 2001، دراسة منشورة على
الإنترنت (<http://www.shebacss.com/docs/e-oil-2.pdf>)، تاريخ الإطلاع
2013/02/14.
65. المجلس الأعلى للتعليم في قطر، التنمية المستدامة، على الرابط:
(<http://www.google.fr/webhp?sourceid=navclient&hl=fr>)، تاريخ الإطلاع
2013/02/19.
66. بيان اجتماع مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، على الرابط:
(www.mae.dz)، تاريخ الاطلاع، 2013/11/15.
67. جميل طاهر، النفط والتنمية المستدامة في الأقطار العربية: الفرص والتحديات، الموسوعة
الجغرافية، ديسمبر 1997، دراسة على الإنترنت:
(<http://www.4geography.com/vb/showthread.php?t=8896>)، تاريخ الإطلاع
2013/05/10.

68. دراسة لمخلص تتويج مصادر الدخل، مقال منشور على الانترنت على الرابط:
 تاريخ الإطلاع 2013/02/12 <http://www.economy.gov.ae/Arabic/DocLib/>
69. سمات الدولة العربية الريفية، دراسة على الانترنت على الرابط:
 (http://www.uobabylon.edu.iq/uobColeges/ad_downloads/6_24416_446.pdf)،
 تاريخ الإطلاع 2013/04/15.
70. عبد المحمود محمد عبد الرحمن، مصيدة الموارد -الداء الهولندي-، دراسة منشور على الانترنت:
 (http://abdel-mahmoud.blogspot.com/p/blog-page_9.html) ، تاريخ الإطلاع
 2013/05/07.
71. ما هي أقل البلدان نموا، تقرير الأونكتاد عن أقل البلدان نموا لعام 2013،
 (http://unctad.org/en/PressReleaseLibrary/PR13047_ar_LDC.pdf)، تاريخ الإطلاع
 2013/01/06.
72. محمد رمضان، تقلبات أسعار النفط ولعنة الموارد والحاجة إلى الميزانية الصفرية، أبحاث مجموعة
 Senyar Capital، جويلية 2012، على الرابط:
 (http://blogs.mubasher.info/sites/default/files/oilpricebhvr.pdf)، تاريخ الإطلاع
 2013/05/10.
73. مصطفى العبد الله الكفري، الإصلاح الاقتصادي والتحول إلى اقتصاد السوق في الدول العربية،
 الفكر السياسي: (http://www.reefnet.gov.sy/booksproject/fikr/17/9islah.pdf) تاريخ الإطلاع 2013/03/14.
74. منير بن مطني العتيبي، تحليل ملائمة مخرجات التعليم العالي لاحتياجات سوق العمل السعودي،
 دراسة منشورة على الانترنت:
 (http://ksu.edu.sa/sites/KSUArabic/Research/ncys/Documents/r415.pdf)،
 تاريخ الإطلاع 2013/03/10.
- المواقع الإلكترونية:**
75. البنك الدولي www.worldbank.org
76. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات: www.dhaman.org
77. المديرية العامة للجمارك www.douane.gov.dz
78. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار "ANDI": www.andi.dz

79. برنامج الأمم المتحدة للتنمية www.undp.org، تقارير التنمية البشرية من 2000 إلى 2012.
80. بنك الجزائر www.bank-of-algeria.dz، مجموعة من التقارير والنشرات الإحصائية من 2000 إلى 2013.
81. صندوق النقد الدولي www.imf.org
82. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية: www.unctad.org، تقارير من 2000 إلى 2012.
83. منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك www.opec.org، تقارير من 2000 إلى 2013.
84. وزارة المالية الجزائرية www.mf.gov.dz

المراجع باللغة الأجنبية:

Ouvrages:

85. Jacques Theys et Christian du Tertre et Felix Rauschmayer, Le développement durable: la seconde étape, Editions de l'Aube, 2010.
86. Malcolm Gillis, Dwight H.Perkins, Michael Roemer, Donald R.Snodgrass, Développement économique, 2é édition, Traduction de la 4é édition américaine par Bruno Baron_Renault, 2004.
87. Olivier Dubigeon, Piloter un développement responsable, 3é édition, Pearson Education France, Paris,2009.
88. Pwc, Développement Durable, Aspects stratégiques et opérationnels, Edition Francis Lefebvre, Paris, 2010.

Thèses:

89. Cecilia Mussi Rodriguez, Dutch Disease in Saudi Arabia?, Master's thesis, Department of economics, Lund University, Sweden, December, 2006, (<http://lup.lub.lu.se/luur/download?func=downloadFile&recordId=1337580&fileId=1646251>), consulté le 15/05/2013.
90. Samir BELL. Essai sur la crise du régime rentier d'accumulation en Algérie une approche en terme de régulation".thèse doctorat en sciences économique. Université Lumière Lyon 2, 2011.

Etudes:

91. Jacqueline Aloisi, Les enjeux du développement durable, Séminaire gouvernemental sur le développement durable, Programme des Nations Unies pour l'Environnement (PNUE), Paris, 2007, disponible sur le site (<http://www.uneptie.org/media/speeches/seminairegovernmental28nov2.pdf>)

92. Mustafa Babiker, Economic Diversification in GCC: Prospects and Challenges, Arab Planning Institute, Kuwait, Article sur l'internet: (http://unfccc.int/files/adaptation/adverse_effects_and_response_measures_art_48/application/pdf), consulter le 07/01/2013.

93. Norvège, Examen des politiques commerciales, Document internet disponible sur le site: http://www.wto.org/french/tratop_f/tpr_f/tp369_f.htm, (Consulté le 10/11/2013).

94. N. Nedjadi et K. Khebbache, La Problématique du Développement Durable à Travers L'agenda 21: Concepts, Priorités et Perspectives, Edition du laboratoire P.I.E.E.M, Université de Sétif, Algérie, 2008.

95. Ole Gunnar Austvik, Exploration et exploitation des hydrocarbures dans le golfe du Saint-Laurent : préoccupations des communautés côtières”, Forum aux Îles-de-la-Madeleine, Québec, Canada, 8 et 9 avril 2011, P8. Document internet disponible sur le site: www.oga.no (Consulté le 10/11/2013).

Rapports et revues:

96. Aaron Cosby, Background paper Expert meeting on Economic Diversification Implementation of Article 4, Paragraphs 8 and 9 of the Convention, United Nations, Bonn, May 16–17, 2006.

97. David Waskow et Carol Welch, Impacts de l'exploitation pétrolière sur l'environnement, les conditions sociales et les droits de l'homme, Le Pétrole: lever la malédiction des ressources naturelles, Guide de l'énergie et de développement à l'intention des journalistes, Open Society Institute, New York, 2005 (<http://archive.revenuewatch.org/reports/072305fr.pdf>)

98. Direction Générale Des Douanes, Les réalisations des échanges extérieurs d'Algérie, Période: 1963-2010, (www.douane.gov.dz).

99. Eric Neumayer, Germany economist, Does the “resource curse” hold for growth in genuine income as well, London School of Economics and Political Science, 2004.

([http://www.lse.ac.uk/geographyAndEnvironment/whosWho/profiles/neumayer/pdf/Article%20in%20World%20Development%20\(Resource%20Curse\).pdf](http://www.lse.ac.uk/geographyAndEnvironment/whosWho/profiles/neumayer/pdf/Article%20in%20World%20Development%20(Resource%20Curse).pdf))

100. Ministère Norvégien Des Affaires Etrangères, Miniguide NORVEGE 2013, document internet disponible sur le site:

(<http://www.ssb.no/a/english/minifakta/fr/mf2013-fra-web.pdf>), date de consultation 02/11/2013

101. Terry Lynn Karl, Comprendre la « malédiction des ressources », Le Pétrole: lever la malédiction des ressources naturelles, Guide de l'énergie et de

développement à l'intention des journalistes, Open Society Institute, New York, 2005,(<http://archive.revenuewatch.org/reports/072305fr.pdf>)

102. Mehlum, Halvor, Karl Moene and Ragnar Torvik. Institutions and the resource Curse, Institute of Economics, University of Oslo, 2005, (http://www.svt.ntnu.no/iso/ragnar.torvik/ej_march05.pdf), consulté le 11/11/2013

103. Norwegian Ministry of finance ,«Government Pension Fund Global, Annual Reports 2000, 2002, 2004, 2006, 2008, 2010, 2012. 2013

Sites Internet:

104. Bureau central des statistiques en Norvège: (www.ssb.no/english)

105. Organisation de coopération et de développement économiques www.oecd.org

106. Government pension Fund Global : www.gpf.org.th

107. Norwegian Ministry of Finance : www.regjeringen.no

فهرس

أولاً: فهرس الجداول والأشكال:

1_ قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1.2	تطور احتياطي البترول الخام المؤكد في العالم حسب المناطق الجغرافية	53
2.2	تطور الإنتاج العالمي من النفط حسب المناطق الجغرافية	55
3.2	التوقعات المستقبلية للطلب على النفط حتى عام 2030	57
4.2	ترتيب أهم الدول المصدرة للنفط في العالم سنة 2012	59
1.3	تطور الاحتياطيات النفطية في الجزائر بين 2000-2012	105
2.3	تطور إنتاج وصادرات النفط في الجزائر بين 2000-2012	106
3.3	تطور مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام 2000-2012	108
4.3	مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة للدولة خلال الفترة 2000-2012	109
5.3	مساهمة صادرات المحروقات في إجمالي الصادرات الجزائرية 2000-2012	110
6.3	أثر انخفاض أسعار النفط على مختلف المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري	113
7.3	التطور المقارن لسعر الصرف ومعدلات التبادل التجاري للجزائر	116
8.3	توزيع القوى العاملة على مختلف القطاعات الاقتصادية 2000-2009	117
9.3	تطور مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام للنرويج 2000-2012	126
10.3	تطور مساهمة صادرات المحروقات في إجمالي الصادرات النرويجية 2000-2012	127
11.3	التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004	140
12.3	التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009	142
13.3	التوزيع القطاعي لبرنامج الاستثمارات العمومية 2010-2014	145
14.3	مقارنة بين مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام في الجزائر والنرويج 2000_2011	147
15.3	تطور هيكل الصادرات خارج المحروقات في الجزائر 2000-2012	150
16.3	تطور هيكل الصادرات خارج المحروقات في النرويج 2000-2012	151
17.3	تطور مؤشرات تنوع وتركز الصادرات في الجزائر والنرويج 2000-2012	153

154	تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى الجزائر والنرويج 2012_2000	18.3
155	التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 2012-2002	19.3
156	التوزيع القطاعي للعائد على الاستثمار الأجنبي المباشر في النرويج 2012-2004	20.3
159	تطور مجموع أصول كل من الصندوق الجزائري والنرويجي	21.3
162	تطور معدل البطالة في الجزائر والنرويج 2012-2000	22.3
163	التوزيع القطاعي للعمالة في الجزائر والنرويج 2012-2000	23.3
165	تطور قيمة مؤشر التنمية البشرية في الجزائر والنرويج 2012-2000	24.3
167	تطور مساهمة الطاقة الأحفورية والنظيفة في إجمالي الطاقة المستهلكة في الجزائر والنرويج 2012-2000	25.3
169	تطور مساهمة مصادر الطاقة التقليدية والبديلة في إنتاج الطاقة الكهربائية في الجزائر والنرويج 2012-2000	26.3

2_ قائمة الأشكال

رقم الجدول	عنوان الشكل	الصفحة
1.1	رسم توضيحي يتضمن مفهوم التنويع الاقتصادي ودوافعه	05
2.1	تداخل أبعاد التنمية المستدامة	23
1.3	تطور إنتاج وصادرات النفط في الجزائر بين 2012_2000	106
2.3	مخطط قطاع النفط في النرويج	131

ثانيا: فهرس المحتويات

رقم الصفحة	العنوان
أ، ب، ج، د، هـ، و، ز، ح، ط، ي	المقدمة العامة
01	الفصل الأول: التنوع الاقتصادي إستراتيجية ملائمة لتحقيق التنمية المستدامة
03	المبحث الأول: مفهوم التنوع الاقتصادي وعناصره ومؤشرات قياسه
03	المطلب الأول: مفهوم التنوع الاقتصادي ودوافع الأخذ به
03	الفرع الأول: مفهوم التنوع الاقتصادي
05	الفرع الثاني: دوافع الاتجاه نحو التنوع الاقتصادي
06	المطلب الثاني: مستويات التنوع الاقتصادي ومؤشرات قياسه
06	الفرع الأول: مجالات التنوع الاقتصادي
09	الفرع الثاني: مؤشرات قياس التنوع الاقتصادي
12	المطلب الثالث: عناصر التنوع الاقتصادي وأهدافه
12	الفرع الأول: عناصر التنوع الاقتصادي
15	الفرع الثاني: أهداف التنوع الاقتصادي
16	المبحث الثاني: التنمية المستدامة: مفهومها وأبعادها ومؤشرات قياسها
16	المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة وأبعادها
16	الفرع الأول: مفهوم التنمية المستدامة
20	الفرع الثاني: خصائص التنمية المستدامة
21	الفرع الثالث: أبعاد التنمية المستدامة
23	المطلب الثاني: مبادئ وأهداف التنمية المستدامة
23	الفرع الأول: مبادئ التنمية المستدامة
25	الفرع الثاني: أهداف التنمية المستدامة
26	المطلب الثالث: قياس التنمية المستدامة ومعوقاتها
27	الفرع الأول: قياس التنمية المستدامة
30	الفرع الثاني: معوقات التنمية المستدامة
32	المبحث الثالث: آليات التنوع الاقتصادي لتحقيق التنمية المستدامة
32	المطلب الأول: إدماج التنمية المستدامة في عملية التنوع الاقتصادي

32	الفرع الأول: مراجعة وتعديل مسار التنمية الراهن
37	الفرع الثاني: تأهيل الاقتصاد الوطني لبدأ عملية التنمية المستدامة
42	المطلب الثاني: آليات التنويع الاقتصادي
43	الفرع الأول: إعادة الاعتبار لدولة التنمية
43	الفرع الثاني: إقامة شراكة فعالة بين القطاعين العام والخاص
44	الفرع الثالث: تفعيل ومتابعة تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي
45	الفرع الرابع: تعزيز دور الاستثمار الأجنبي المباشر
46	الفرع الخامس: الاهتمام بفرع الصناعات الصغيرة والمتوسطة
47	المطلب الثالث: معوقات التنويع الاقتصادي
50	الفصل الثاني: الاقتصاديات النفطية وتحديات التنمية المستدامة
52	المبحث الأول: الاقتصاديات النفطية وأهم التحديات الاقتصادية والبيئية التي تواجهها
52	المطلب الأول: هيكل قطاع النفط في العالم
52	الفرع الأول: الاحتياطي العالمي المؤكد من النفط وتوزيعه الجغرافي
54	الفرع الثاني: الإنتاج العالمي من النفط وتوزيعه الجغرافي
57	الفرع الثالث: الآفاق المستقبلية للمطلب العالمي على النفط
58	المطلب الثاني: الاقتصاديات النفطية وخصائصها
58	الفرع الأول: تصنيف الاقتصاديات النفطية
60	الفرع الثاني: خصائص الاقتصاديات النفطية
61	الفرع الثالث: السياسات النفطية للدول المنتجة للنفط
62	الفرع الرابع: القوة الاقتصادية للنفط وتأثير عائداته على الهيكل المالي والاقتصادي للدول النفطية
64	الفرع الخامس: العناصر السلبية المؤثرة على القوة الاقتصادية للنفط
64	المطلب الثالث: أهم المشاكل والتحديات الاقتصادية والبيئية التي تواجه الدول النفطية
65	الفرع الأول: المشاكل والتحديات ذات الطابع الاقتصادي
67	الفرع الثاني: المشاكل والتحديات ذات الطابع البيئي
70	المبحث الثاني: الاقتصاديات النفطية والعلة الهولندية
70	المطلب الأول: نقمة الموارد الطبيعية والداء الهولندي
70	الفرع الأول: مفهوم لعنة الموارد

71	الفرع الثاني: مفهوم الداء الهولندي
73	الفرع الثالث: تفسير لعنة الموارد وإثبات وجودها
75	المطلب الثاني: الأسباب الاقتصادية الكامنة خلف لعنة الموارد وآثارها
75	الفرع الأول: الأسباب الاقتصادية للعنة الموارد
77	الفرع الثاني: أثار لعنة الموارد على الاقتصاديات النفطية
78	المطلب الثالث: انتقال الداء الهولندي عبر قنوات الاقتصاد الوطني وأساليب وأدوات معالجته
79	الفرع الأول: تحليل كيفية انتقال الداء الهولندي عبر قنوات الاقتصاد الكلي
80	الفرع الثاني: سياسات وأدوات معالجة الداء الهولندي
84	المبحث الثالث: العلاقة بين النفط والتنمية
84	المطلب الأول: دور النفط في عملية التنمية
84	الفرع الأول: الاستغلال المباشر للنفط وأثره في تحقيق التنمية
85	الفرع الثاني: تنمية الصناعات البترولية
86	الفرع الثالث: الأهمية الوظيفية للثروة البترولية في الاقتصاديات النفطية
88	المطلب الثاني: أسباب إخفاق التنمية في الدول النفطية
88	الفرع الأول: تذبذب الصادرات النفطية
89	الفرع الثاني: ضعف حلقات القطاع النفطي
90	الفرع الثالث: التخلف التكنولوجي
90	الفرع الرابع: إفراط التخصص في إنتاج وتصدير النفط
91	الفرع الخامس: لب المشكلة "مؤسسات ضعيفة ودول ريعية"
91	المطلب الثالث: الاستخدام الأمثل للثروة النفطية في ظل ضوابط التنمية المستدامة
92	الفرع الأول: التسيير الأمثل للمخزون النفطي
93	الفرع الثاني: الاستخدام الكفاء للموارد المالية النفطية على مستوى الاقتصاديات الوطنية
100	الفصل الثالث: دراسة مقارنة لدور التنوع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة بين الجزائر والنرويج خلال الفترة 2000-2012
102	المبحث الأول: دور قطاع النفط في الاقتصاد الجزائري ومخاطر تبعيته له

102	المطلب الأول: مدخل إلى القطاع النفطي في الجزائر
102	الفرع الأول: خلفية تاريخية عن النفط الجزائري
105	الفرع الثاني: الإمكانيات النفطية للجزائر
107	المطلب الثاني: تأثير الإيرادات النفطية على المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري
107	الفرع الأول: مساهمة القطاع النفطي في الناتج الداخلي الخام
109	الفرع الثاني: مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة للميزانية
110	الفرع الثالث: مساهمة الصادرات النفطية في إجمالي الصادرات
111	المطلب الثالث: الانعكاسات السلبية لتقلبات أسعار وإيرادات النفط على الاقتصاد الجزائري
111	الفرع الأول: أثر الأزمات النفطية على الاقتصاد الجزائري
114	الفرع الثاني: تحليل مدى تأثر الاقتصاد الجزائري بظاهرة الداء الهولندي
120	المبحث الثاني: مدخل إلى الاقتصاد النرويجي وإستراتيجية إدارة الثروة النفطية في النرويج
120	المطلب الأول: النرويج: نافذة جغرافية واجتماعية
120	الفرع الأول: الطبيعة الجغرافية والسكانية للنرويج
122	الفرع الثاني: النظام السياسي في النرويج
124	الفرع الثالث: النظام الاقتصادي في النرويج وكيفية إدارته
125	المطلب الثاني: أهمية قطاع النفط في الاقتصاد النرويجي وأسس إدارته
125	الفرع الأول: علاقة النفط بالمؤشرات الكلية للاقتصاد النرويجي
128	الفرع الثاني: إستراتيجية إدارة الثروة النفطية في النرويج
133	المبحث الثالث: التنوع الاقتصادي بين التجربة النرويجية والجهود الجزائرية
133	المطلب الأول: التجربة النرويجية في التنوع الاقتصادي
134	الفرع الأول: سياسة المشتريات
135	الفرع الثاني: سياسة نقل المعرفة
137	الفرع الثالث: إدارة العوائد النفطية (صندوق النفط)
139	المطلب الثاني: الجهود الجزائرية لتنوع الاقتصاد الوطني
139	الفرع الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001_2004
141	الفرع الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005_2009
143	الفرع الثالث: برنامج الاستثمارات العمومية 2010_2014

146	المبحث الرابع: انعكاسات جهود التنويع الاقتصادي على تحقيق التنمية المستدامة، مقارنة بين الجزائر والنرويج خلال الفترة 2000_2012
146	المطلب الأول: مقارنة من حيث المؤشرات الاقتصادية
146	الفرع الأول: مقارنة من حيث التركيبة القطاعية للنتاج المحلي الإجمالي
149	الفرع الثاني: مقارنة من حيث هيكل الصادرات
152	الفرع الثالث: مقارنة من حيث تنافسية الصادرات
154	الفرع الرابع: مقارنة من حيث حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد وتوزيعه القطاعي
158	الفرع الخامس: مقارنة من حيث إستراتيجية إدارة العوائد النفطية (صناديق الثروة النفطية)
161	المطلب الثاني: مقارنة من حيث المؤشرات الاجتماعية
161	الفرع الأول: مقارنة من حيث تطور معدلات البطالة
162	الفرع الثاني: مقارنة من حيث توزيع العمالة على القطاعات الاقتصادية
165	الفرع الثالث: مقارنة من حيث مؤشر التنمية البشرية IDH
166	المطلب الثالث: مقارنة من حيث المؤشرات البيئية
167	الفرع الأول: مقارنة من حيث تطور مصادر الطاقة المستهلكة
168	الفرع الثاني: مقارنة من حيث مساهمة الطاقات التقليدية والنظيفة في إنتاج الطاقة الكهربائية
173	الخاتمة
180	قائمة المراجع
192	الفهرس
193	فهرس الجداول والأشكال
195	فهرس المحتويات

ملخص الدراسة

تعتبر سياسة التنويع الاقتصادي في الاقتصاديات النفطية سبيلا آمنا لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، حيث تقوم هذه السياسة على مجموعة من الأسس الاقتصادية والإدارية والتنظيمية المؤسسية، تستهدف إحداث سلسلة متعاقبة من التغييرات الهيكلية والبنوية في الاقتصاد الوطني، بهدف تنويع مصادر الدخل الوطني، والتقليل من الاعتماد المفرط على سلعة واحدة أو قطاع معين، وضمان التوازن والاستقرار الاقتصادي، وهذا عبر الاهتمام بتطوير كافة قطاعات وفروع الاقتصاد الوطني.

والجزائر كخيرها من الدول النفطية، بذلت مجهودات كبيرة في هذا الإطار، خاصة من خلال مختلف البرامج التنموية الممتدة خلال الفترة 2000-2014، حيث سخرت اعتمادات مالية كبيرة لتطوير وتنمية مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي، وتحقيق التنمية المستدامة.

كل ما سبق، هو ما سنحاول الوقوف عليه في هذه الدراسة، إضافة إلى تقييم دور الجهود الجزائرية لتنويع الاقتصاد الوطني في تحقيق التنمية المستدامة، وذلك خلال فترة الدراسة (2000_2012)، وهذا في ضوء مقارنة هذه النتائج مع تلك المحققة في النرويج، التي تعتبر نموذجا للاقتصاديات النفطية المتنوعة.

الكلمات المفتاحية: التنويع الاقتصادي، التنمية المستدامة، الاقتصاديات النفطية.

Abstract

The policy of economic diversification is considered as a safe way in the oil economies, in order to achieve the economic growth and sustainable development, where this policy is built on many fundamentals foundations ,economic, organizational, administrative and institutional ,that aimed to realize a series of structural adjustments in the national economy, with the objective of diversifying the national income resources, and reduce the dependence on a single commodity or a specific sector , and ensure the equilibrium and economic stability, and this will be by the development of all sectors and branches of the national economy.

Algeria, like other oil-producing countries, has made gigantesque efforts in this regard, particularly through the development programs during the period 2000-2014, where a considerable funds was devoted to develop different sectors of economic activity, and achieve a Sustainable development.

In this study, we will try to talk about All of that has been mentioned, in addition to evaluate the results of Algerian efforts to diversify its national economy in order to achieve sustainable development during my study period (2000-2012), compared with the experience of Norway in this field. Which is considered as a model of diversification for the oil economies

Key words: Economic diversification, Sustainable development, Oil economies.